الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا

مطبوعة جامعية حول علم النفس الإجرام

ملخص المطبوعة

تتضمن هذه المطبوعة مقدمة واضحة وحديثة وشاملة نظريًا واجرائيا لعلم النفس الإجرامي أو الجنائي، ويعد مرجع أساسي للباحثين وطلاب المرحلة الجامعية في علم الإجرام وعلم النفس الجنائي، حيث يتناول بالتفصيل العلاقة بين علم النفس والجريمة مفهوما وتفسيرا وتصنيفا، ومختلف الإجراءات العملية لعلم النفس الإجرام، وأبرز أدوات التقييم المستخدمة التي يعتمد عليها، والأمراض النفسية والعقلية وعلاقتها بالجريمة، وأهمية الإجراءات الوقائية والتحليل الإحصائي للمعطيات في علم النفس الجنائي.

Abstract

This publication includes a clear, modern and comprehensive introduction, theoretically and procedurally, to criminal psychology. It is an essential reference for researchers and undergraduate students in criminal psychology, as it discusses in detail the relationship between psychology and crime, in terms of concept. Interpretation and classification. The various practical procedures of criminal psychology. The most prominent assessment tools used. Psychological and mental illnesses and their relationship to crime. Finally the importance of preventive measures and statistical.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: بعض المفاهيم حول علم النفس الإجرام أو (علم النفس الجنائي).	8
تمهيد	09
أولا: تعريف علم النفس الإجرام	09
ثانيا: مفهوم السلوك الإجرامي	11
ثالثا: تعريف الجريمة	12
رابعا: تعريف المجرم	13
خامسا: أهداف علم النفس الإجرام	14
سادسا: دور المختص في علم النفس الجنائي واهتمامات علم النفس الإجرام	15
1- دور المختص في علم النفس الجنائي.	15
2- اهتمامات علم النفس الجنائي	16
سابعا: تاريخ علم النفس الإجرامي	17
خلاصة	18
الفصل الثاني: النظريات المفسرة للجريمة	19
تمهيد	20
أولا: الاضطرابات الفيزيولوجية والسلوك الإجرامي:	20
1- نظرية لومبروزو	21
2- نظرية شيلدون للأنماط الجسدية -	21
3- علم الوراثة والجريمة	22
4- النظريات البيولوجية الحديثة للجريمة	23
ثانيا: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي	24
1- الجريمة وفقا لوجهة نظر الإجماع الاجتماعي	24
2- تفسير الجريمة وفقا للصراع الاجتماعي	25
3- تفسير الجريمة وفقا وجهة النظر التفاعل	26
4-تفسير الجريمة وفقا لنظرية التفكك الاجتماعي:	26
ثالثا: النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي:	27
1- نظريات التعلم	27
2- نظريات الذكاء	28
3- نظرية التحليل النفسي وسمات الشخصية	28
رابعا: النظريات النفسية الاجتماعية	30
1- نظريات الضبط	30
أ- نموذج هايرشي	31
ب- نظرية الاحتواء:	31
خامسا: النظرية السلوكية القائمة على مفهوم التكيف الاجتماعي	32
سادسا: النظرة الشمولية في تفسير الجريمة:	33

1- نظرية الحتمية الاقتصادية	33
2- نظرية الوصم	34
3- نظرية الدمج	34
سابعا: أنماط التفكير الإجرامي:	34
خلاصة	35
الفصل الثالث: تصنيف الجرائم ودوافعها وعوامل الخطر المرتبطة بها	36
تمهيد	37
أولا: تصنيف الجرائم	37
ثانيا: أنواع الجرائم حسب الدافع لارتكابها	39
ثالثا: مسمى الجرائم	40
رابعا: دوافع السلوك الإجرامي من وجهة نظر علم النفس	44
خامسا: علم النفس الجنائي والجرائم الإلكترونية أو السبريانية	48
1- ماهية الجرائم الإلكترونية	48
2- الأساليب النفسية المستخدمة من طرف مجرمو الإنترنت	49
3 الدوافع النفسية والايدلوجية للجرائم الالكترونية	49
4- الإجراءات الوقائية من الجرائم الإلكترونية	51
سادسا: عوامل الخطر المرتبطة بالسلوك الاجرامي	52
1- عوامل الخطر من منظور شمولي	52
2- عوامل الخطر المرتبطة بالجريمة النسوية	55
3- عوامل الخطر المرتبطة بالجنوح	55
خلاصة	57
الفصل الرابع: الشخصية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي	58
تمهيد	59
أولا: مفهوم الشخصية وأبرز النظريات والعلماء الدين اهتموا بدراستها	59
ثانيا: مكونات الشخصية	59
ثالثا: أنماط الشخصية	60
رابعا: مفهوم الاتصال الوظيفي وغير الوظيفي	62
خامسا: الشخصية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي	65
الفصل الخامس: الإجراءات العملية لعلم النفس الإجرام	69
تمهيد	70
أولا: علم النفس الإجرام والخبرة القضائية	70
ثانيا: التعامل مع مسرح الجريمة وملفات المتهمين	71
ثالثا: الرعاية داخل السجون	71
رابعا: علم النفس الإجرام والمحكمة	72
خامسا: دراسة الشخصية	72

خلاصة	74
الفصل السادس: أدوات التقييم في علم النفس الإجرام	75
تمهيد	76
أولا: تقنيات دراسة الحالة في علم النفس الجنائي	76
ثانيا: الشهادة الجنائية للأطفال	79
ثالثا: أهمية الاختبارات والمقاييس النفسية في علم النفس الجنائي	80
رابعا: وصف مفصل لبعض المقاييس والاختبارات النفسية الأكثر استخداما لتقييم الشخصية في علم النفس الجنائي	81
خامسا: إنشاء الملف السيكولوجي المتكامل لشخصية المجرم	105
خلاصة	111
الفصل السابع: كشف الخداع باستخدام تقنية العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي	112
تمهيد	113
أولا: صعوبة اكتشاف الكذب والخداع والتظليل	113
ثانيا: مفهوم العبء المعرفي	116
ثالثا: أساليب العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي	117
رابعا: أهمية العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي	121
خامسا: صفات المخادع أثناء عملية التحقيق الجنائي	123
الخلاصة	124
الفصل الثامن: الأمراض النفسية والعقلية وعلاقتها بالجريمة	126
تمهيد	127
أولا: تجليات الاضطرابات النفسية والعقلية	127
ثانيا: تصنيف العنف من وجهة علم النفس	128
ثالثا: المرض النفسي والعقلي والجريمة	128
رابعا: الجرائم التي يرتكبها المرضى نفسيا وعقليا	130
1- اضطرابات النمو العصبي وعلاقتها بالسلوك الإجرامي	131
2- الذهانات الوظيفية الحادة والمزمنة	132
3- الاضطرابات العصابية	136
4- اضطرابات الشخصية	137
5- الانحرافات الجنسية والجريمة	138
خامسا: المخدرات والجريمة	139
سادسا: إحصائيات حول الاضطرابات النفسية والعقلية والجريمة	140
الخلاصة	142
الفصل التاسع: الإجراءات الوقائية في علم النفس الإجرام	143
تمهيد	144
أولا: الصحة النفسية المجتمعية	144

ثانيا: المظاهر السوية للمجتمع	145
ثالثا: مستويات الوقاية من الجريمة وإجراءاتها	146
رابعا: علم النفس الجنائي والإجراءات الوقاية من السلوك الإجرامي نفسيا وتأهيليا	148
الخلاصة	149
الفصل العاشر: أهمية التحليل الإحصائي للمعطيات في علم الإجرام	150
تمهيد	151
أولا: تعريف الإحصاء الجنائي	151
ثانيا: طرق قياس الجريمة	152
ثالثا: المصادر الأساسية لجمع البيانات حول الجريمة	152
رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في علم الإجرام	153
خامسا: أنواع البيانات الإحصائية في علم الإجرام وكيفية عرضها	153
سادسا: أهمية تحليل المعطيات الإحصائية في علم الإجرام والأدلة الجنائية	154
سابعا: أمثلة عن كيفية حساب معدل الجريمة ونسبة تغير الجريمة عبر السنوات	156
خلاصة	157
قائمة المراجع	158

الفصل الأول: بعض المفاهيم حول علم النفس الإجرام أو (علم النفس الجنائي).

تمهيد

أولا: تعريف علم النفس الإجرام

ثانيا: مفهوم السلوك الإجرامي

ثالثا: تعريف الجريمة

رابعا: تعريف المجرم

خامسا: أهداف علم النفس الإجرام

سادسا: دور المختص في علم النفس الجنائي واهتمامات علم النفس الإجرام

1- دور المختص في علم النفس الجنائي.

2- اهتمامات علم النفس الجنائي

سابعا: تاريخ علم النفس الإجرامي

الخلاصة

تمهيد

مما لا شك فيه أن تفشي الجريمة في المجتمع مسألة تستوجب مواجهتها وعلاجها واحتواؤها بشتى الأساليب. الاختصاصي في علم النفس يهمه أن يحافظ على الصحة النفسية المجتمعية وعلى تماسك المجتمع وهيكله وبنيته ونظامه. برز علم النفس الجنائي أو الإجرامي في القرن الثامن عشر بسبب ذلك الاختلاف بين الخبراء والقضاة عند الحكم على الأفراد بسبب السلوك الإجرامي. يركز علم النفس الجنائي أكثر على فهم شخصية المجرم وكيفية تفكيره. ولذلك، يستخدم المبادئ النفسية لشرح هذا النوع المحدد من السلوك. وعليه يتضمن علم النفس الجنائي أربع مجالات أساسية تتمثل في الفلسفة والطب والقانون وعلم الأحياء. يدرس علم النفس الجنائي السلوك الإجرامي والانحراف بأنواعه المختلفة من خلال تقييم السلوك الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى دراسة العوامل النفسية التي تؤدي إلى الجريمة، وتقييم مدى خطورة بعض الأفراد، وتطوير التدخلات النفسية والعلاج النفسي للمجرمين.

أولا: تعريف علم النفس الإجرام

علم النفس الجنائي، هو "دراسة آراء المجرمين والمشتبه بهم وأفكارهم ونواياهم وأفعالهم وردود أفعالهم. وهو يجمع بين علم الجريمة وعلم النفس التطبيقي" (Richard, 2009, p.7). وبذلك يعتبر علم النفس الجنائي مجال فرعي من علم النفس يركز على فهم تفكير المجرمين، مستخدما المبادئ النفسية لشرح هذا النوع المحدد من السلوك الذي يعاقب عليه القانون العام، أو السلوك الذي يعتبر غير أخلاقي، أو السلوك المخالف للأعراف أو التقاليد الاجتماعية، أو الأفعال التي تسبب ضررًا نفسيًا شديدًا. غالبًا ما يُعتبر السلوك الإجرامي سلوكا معاديًا للمجتمع بطبيعته (Andrews & Bonta, 2010).

عرّف "شيلي –Sheley" (2000) علم الاجرام بأنه "الدراسة العلمية للجريمة كظاهرة اجتماعية" بالرغم من أن "شيلي" بتعريفه هذا جعل علم الاجتماع العلم الوحيد الذي يمكنه دراسة الجريمة والانحراف، إلا أن هناك نظريات النفسية عديدة قامت بدراسة الجريمة والانحراف كنظريات التعلم، ونظريات الذكاء، ونظريات الشخصية، ونظريات الاعتلال النفسي، ونظريات النمو المعرفي والاجتماعي (Sampson & Laub, 2003).

علم النفس الإجرامي هو فرع من علم النفس التطبيقي الذي يهتم بجمع الأدلة وفحصها وتقديمها للأغراض القضائية (Haward and Gudjonsson, 1998). من خلال هذا التعريف يتضح لنا جليا أن علم النفس الإجرام أو الجنائي هو فرع تطبيقي من فروع علم النفس، يهتم بتطبيق المعارف

والمعلومات والنظريات النفسية في مجال الجريمة. فإذا كان علم النفس هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان والقانون هو العلم الذي يقنن سلوك الإنسان فان هذين العلمين يحتلان أرضيه مشتركة، ولهما نفس الاهتمام الذي يتمثل في دراسة سلوك الإنسان.

عندما يلتقي علم النفس بالقانون يجد نفسه في ميدان علم النفس الجنائي، ومن ثم يمكن القول إن علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس التطبيقي يهتم بدراسة السلوك الإنساني في إطار تعامل هذا السلوك مع القانون، أو أن علم النفس الجنائي هو فرع من علم النفس المعاصر يهتم بتطبيق المعارف النفسية في المجال الجنائي أو الإجرامي، أي انه تطبيق لمبادئ علم النفس في المواقف التي يتعامل فيها الإنسان مع القانون. وعلم النفس الجنائي هو إحدى الفروع التطبيقية لعلم النفس يختص بدراسة ظروف وملابسات مرتكب الجريمة وماهية الأسباب والدوافع التي أدت به إلى ارتكابها في محاولة لتفادى الجريمة.

يساعد علماء النفس أيضًا في منع الجريمة ودراسة الأنواع المختلفة من البرامج الفعالة لمنع العودة إلى الإجرام، وفهم الاضطرابات العقلية التي من المحتمل أن يعاني منها المجرمون (Barnett, & Fitzalan Howard, 2018).

ثانيا: مفهوم السلوك الإجرامي

يعتبر السلوك الإجرامي من المواضيع التي يصعب تحديدها تحديدا دقيقا، حيث يتضمن العديد من العناصر والمتغيرات المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل تحديد المفهوم والحصول على فهم شامل له. تعتبر الجريمة انتهاك أو خرق للقواعد أو القوانين المحظورة، والتي ترتبط بها عقوبات محددة، وتتطلب تدخل سلطة معينة لمعالجتها. الجريمة هي ارتكاب فعل متعمد يعتبر عادةً ضارًا أو خطيرًا اجتماعيًا ومحددًا ومحظورًا ويعاقب عليه بموجب القانون الجنائي (Bernard et al., 2024). من وجهة نظر القانون فإن الإدانة بارتكاب عمل إجرامي عادة ما تنطوي على نية وفعل يعاقب عليه القانون. مسألة السلوك الإجرامي متعددة من حيث تعريفها وشرحها، ففي القانون يهدف التعريف لتحديد هوية المجرم ونوع جرمه لضبط كيفية محاكمته وعقابه، وفي علم الاجتماع يعرف السلوك الإجرامي بأنه خروج أحد أفراد المجتمع عن السياق العام للعادات والتقاليد والأعراف والقواعد الاجتماعية والقوانين السائدة في هذا المجتمع، وفي علم النفس يعرف السلوك الإجرامي بأنه شكل من أشكال التصرفات العدوانية الناتجة عن خلل نفسي أو رغبة بالدفاع عن النفس بدافع غريزة البقاء (Felson, 2009).

ويمكن تعريف السلوك الإجرامي بأنه أي انتهاك يعاقب عليه القانون للأنظمة أو القواعد القانونية والاجتماعية والعرفية في أي مجتمع، ينتج عنه ضرر على هذا المجتمع أو أحد أفراده أو مرتكب السلوك الإجرامي نفسه، وهنا تختلف درجات السلوك الإجرامي وتصنيفه من حيث درجة الضرر الذي وقع عنه مثل المخالفات والجنح والجنايات (Elizabeth, 2003).

ثالثا: تعريف الجريمة

يعرف "ويكستروم – Wikström" (2006، ص 63) الجريمة على أنها "فعل انتهاك لقاعدة أخلاقية محددة في القانون الجنائي". بينما يرى "مونيس وماكلولين- Munice and Mclaughlin" (2001، ص 10) الجريمة على أنها "فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون". مما سبق ذكر يتضح لنا جليا البعد القانوني الجنائي في تعريف الجريمة، حيث يمثل قاعدة مرجعية وراسخة في تحديد الجرائم، حيث تعرف الجرائم على أنها أفعال تنتهك قانون مجتمع معين. أو فعلا يعاقب عليه القانون، باعتباره فعلا محظورًا بموجب القانون أو ضارًا بالصالح العام.

بينما يرى "روبرت أغنيو- Robert Agnew" (2011، ص 187) أن الجريمة على أنها "الأفعال التي تسبب ضررًا جديرًا باللوم، والتي يدينها المجتمع، أو تعاقب عليها الدولة". يجمع هذا التعريف بين الأفعال التي يحظرها القانون والسلوكيات التي تلحق الضرر بالآخر، وبالتالي التركيز على السلوك المنحرف أو المعادي للمجتمع، أو السلوك الذي ينتهك الأعراف الاجتماعية بدلا من التركيز على السلوك الإجرامي في حد ذاته.

توجد تعريفات مختلفة لكلمة "الجريمة"، حيث قام "روس وجونز- Ross and Jones" (1972) بتلخيص مجموعة من التعريفات لتحديد مفهوم الجريمة باعتبارها خطأ قانونيا يعاقب مرتكبه بناء على القانون. أو أن الجريمة سلوكًا إنسانيًا تقرر الدولة منعه عن طريق التهديد بالعقاب. أو هي فعل أو امتناع عن فعل يتضمن انتهاكًا لواجب يعاقب عليه بلائحة اتهام، وذلك لتحقيق المصلحة العامة (محمد جبر الألفي، 2016، ص23). جل هذه التعريفات هي تعريفات قانونية تنظر إلى الجريمة على أنها عبارة عن أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقد يكون هذا الخطأ ضد شخص معين أو ضد جماعة من الأشخاص.

تعرف الجريمة أيضا كما ورد في الموسوعة القانونية المتخصصة (arab-ency.com.sy.) على أنها: "سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل الصفة الرسمية"، أو هي: "السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع والذي

تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه" (أسامة عطية محمد عبد العال، 2015، ص46). تشير هذه التعاريف على أن الجريمة هي كل سلوك إنساني ناتج عن منشأ نفسي أو مادي أو عاطفي يعاكس الأخلاق أو الأعراف أو يعاكس التقاليد والقيم أو يعاكس القوانين أو الشرائع أو المعتقدات، فالجريمة هي سلوك انحرافي وجنوح طارئ لارتكاب عمل ممنوع ارتكابه.

يتم تعريف الجرائم حسب المجتمعات والثقافة والزمن الذي نعيش فيه. فما نعتبره جريمة يعتمد على طبيعة النظرة إلى السلوك والفترة الزمنية والبعد الثقافي للمجتمع. وعليه لا يوجد في الحقيقة تعريف موضوعي وبسيط للجريمة، فمعنى الجريمة يتأثر بالمجتمع الذي نعيش فيه. ولذلك يمكننا القول أن معنى الجريمة هو في الواقع بناء اجتماعي سواء ضمن تعريفات قانونية صارمة تتعلق بالقواعد أو ما تم الاتفاق عليه وتعرف بالتعريفات المعيارية. وهي عادةً ما تكون قواعد أخلاقية دينية، أو قواعد وضعية ترتبط بما هو مقبول اجتماعيًا.

رابعا: تعريف المجرم

يعرف المجرم قانونا حسب عبد العال أسامة عطية محمد (2015، ص 44) على أنه "الشخص الذي يدان أمام القضاء بحكم قضائي بات". ومن منظور علم الاجتماع "هو الشخص الذي يرتكب فعلًا يراه المجتمع جريمة". أما المجرم في نظر علم الإجرام حسب العزي صلاح أحمد (2011، ص 36) هو "شخص اتهم بارتكاب الجريمة، سواء أدين أم لم يدان، وسواء قبض عليه أم لم يقبض عليه". كما تعرف التويجري (2011) المُجرم على أنه "الإنسان البالغ الراشد الذي ارتكب فعلاً مؤذياً نص عليه قانون مُعين؛ مما تترتّب عليه عقوبات جنائية مُحدّدة في القانون ذاته". عند حدوث جريمة، يركز كل من المدعي العام والشرطة على تحديد هوية الفرد الذي ارتكب الفعل الإجرامي، وغالبًا ما يُطلق على هذا الشخص اسم الجاني الرئيسي.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن المجرم هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار أو هو الشخص الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب جريمة أم لا.

خامسا: أهداف علم النفس الإجرام

يهدف علم النفس الإجرام إلى دراسة القوانين السيكولوجية العامة لسلوك الإنسان من خلال معرفة العوامل التي تتحكم في السلوك الإجرامي وكذا المتغيرات، وفهمه والتنبؤ به والحكم عليه. يرى كل من أندورز وبونتا (Andrews et Bonta , 2010) أن هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى علم النفس الجنائي إلى تحقيقها يقف على رأس هذه الأهداف فهم التنوع الهائل

في السلوك المنحرف ولا ينفصل عن هذا الهدف فهم معنى التنوع بحد ذاته والمرتبط بالجريمة والهدف الآخر يتمثل في نمط الفهم الذي نحاول الوصول إليه وذلك بالإشارة إلى بعض التوجيهات النظرية لمعرفة الطبيعة الإنسانية والفروق الفردية وأخيرا علاقة علم النفس بالجريمة. وفيما يلي تلخيص مختصر لأهداف علم النفس الجنائي (Durrant, 2018):

- فهم السلوك الإجرامي: إن دراسة الأسباب والدوافع والمحفزات الكامنة وراء السلوك الإجرامي يساعدنا على فهم السلوك الاجرامي وبالتالي الحد من انتشار الجريمة والتصدي لها بشكل أكثر فعالية.
- منع الجريمة: يتم منع الجريمة من خلال تحسين البرامج الوقائية التي تستهدف الأفراد المعرضين للخطر، ومعالجة العوامل الاجتماعية والبيئية التي تساهم في السلوك الإجرامي.
- كشف الجريمة والمجرمين: يمكن الاستفادة من رؤى علماء النفس الجنائيين في تحديد المشتبه بهم، وفهم الديناميكيات النفسية للأعمال الإجرامية، وتحسين تقنيات التحقيق.
- إعادة التأهيل والعلاج: إن فهم السمات النفسية للمجرمين يسمح لنا ببناء برامج إعادة تأهيل وعلاج أكثر فعالية.

سادسا: دور المختص في علم النفس الجنائي واهتمامات علم النفس الإجرام

1- دور المختص في علم النفس الجنائي.

يتعامل المختص في علم النفس الجنائي مع الجوانب النفسية للقضية القانونية سواء من حيث فهم المشاكل النفسية المرتبطة بالسلوك الإجرامي، أو كيفية معاملة المجرمين، أو الاستفادة من النظريات السيكولوجية والاعتماد عليها أثناء التحقيقات الجنائية. ويكمن دور الأخصائي النفسي الجنائي على مستوى المحاكم والأنظمة الإصلاحية كما شرحها كل من " قادجونسن وهاورد - "Gudjonsson & Haward (1998) كما يلي:

أ- دور الأخصائي النفسي الجنائي على مستوى المحاكم: غالبًا ما يُطلب من الأخصائي النفسي الجنائي حضور القضايا الجنائية والمدنية. ففي المجال الجنائي مثلا، قد يُطلب منه تقييم شخصية المجرم للتأكد ما إذا كان الشخص مؤهلاً للمحاكمة، ويمكنه اتخاذ قرارات قانونية نيابةً عن نفسه، وهنا يتم تقييم مستوى الوعي والادراك والانتباه الذي يتميز به المتهم. يتم إجراء التقييم كذلك عندما يكون المتهم يعاني من عجز عقلي أو إعاقة عقلية أو اضطراب نفسي. وقد يتعين على الأخصائي النفسي الجنائي أيضًا تقييم الحالة العقلية للمتهم وقت ارتكاب الجريمة وتحديد مستوى الصدمة للضحية. ويمكن أيضًا للأخصائي النفسي الجنائي تقييم الشخصية في القضايا المتعلقة بحضانة الأطفال، أو قضايا الهجرة، أو التحرش الجنسي، أو أي مسألة مدنية أخرى حيث يكون من الضروري تحديد مقدار القلق أو الخوف الذي قد تتعرض له الضحية. قد يُطلب من الأخصائي النفسي الجنائي أيضًا تقييم أعضاء هيئة المحلفين المحتملين لتفادي التحيز المحتمل في عملية الاختيار.

ب- دور الأخصائي النفسي الجنائي على مستوى الأنظمة الإصلاحية: إن الدور الذي يقوم به الأخصائي النفسي الجنائي على مستوى السجون ومراكز حماية الأحداث في غاية الأهمية، حيث يقوم بالتدخل العلاجي والتشخيص والاختبارات النفسية وما إلى ذلك. وقد تكون تقييماته مهمة للإفراج المشروط في المستقبل.

ج- إعداد الملف السيكولوجي للجاني وتنميط السجناء "Profiling criminals ": عندما ترتكب جريمة ما، قد يتم استدعاء الأخصائي النفسي الجنائي للعمل كمحلل جنائي. حيث يقوم بجمع البيانات والمعلومات من مسرح الجريمة لاستنتاج الخصائص السلوكية للشخص الذي ارتكب الجريمة. كما يستخدم معرفته بما يعرف "بالجاني النموذجي - typical offender"لتصنيف الشخص

الذي يرتكب هذا النوع من الجرائم ويتنبأ بكيفية تصرف الجاني في المستقبل وما قد يكون عليه مظهره الجسدي. تعتبر عملية تنميط السجناء ذات أهمية بالغة في التعرف على المجرم المتسلسل وهو المجرم الذي يرتكب جرائمه ويكررها بنفس الأسلوب وبنفس الطريقة وبنفس المعدات. قد يشارك الأخصائي النفسي الجنائي في أعمال الشرطة الاستقصائية والاستجواب وفي صفوف الشرطة سواء في تقديم المشورة أو التقييم أو التحليل أو الاستشارة في الأزمات المختلفة.

مما سبق ذكره يمكن تلخيص دور المختص في علم النفس الجنائي كما يلي:

- إبداء الرأي حول الأدلة الجنائية ذات البعد السيكولوجي وتحليل الجريمة.
- استخدام الاختبارات النفسية لتقييم المجرمين وتنفيذ البرامج العلاجية وتعديل سلوك الجاني
- تقديم المشورة حول الإفراج المشروط
- التكفل النفسي للسجناء والموظفين ومساعدتهم على تسيير الإجهاد.
- التحليل الإحصائي المستخدم لتنميط السجناء
- تقديم الخبرة وكتابة التقارير النفسية حول الجناة للجهات المعنية.

من بين جميع الأدوار التي يؤديها الأخصائي النفسي الجنائي يكمن أهمها في المساعدة التي يقدمها في التحقيق الجنائي وتصنيف المجرمين واقتراح برامج لتحسين تقنيات إجراء المقابلات مع الضحايا والجناة والشهود (Durrant, 2018).

2- اهتمامات علم النفس الجنائي

يهتم علم النفس الإجرام بكشف الجريمة وتحديد المجرم على أساس علمي وإنساني، كما يدرس السلوك الإجرامي من حيث أسبابه ودوافعه الشعورية واللاشعورية، مما يساعد على فهم المجرم ووضع العقاب المناسب له. كما يهتم بدراسة الظروف والعوامل الخارجية التي تهيئ للجريمة، ومن ثم تعديل هذه الظروف لمساعدة المجرم على الإصلاح (Howitt, 2006).

ومن اهتماماته أيضا تصنيف المجرمين طبقاً لأعمارهم وجرائمهم، وحالاتهم النفسية والعقلية، ودراسة سيكولوجية الشهود والقضاة منفذي القانون، بهدف توفير أكبر قدر من الفهم العلمي لمشكلة الجريمة. كما يهتم بتتبع المجرم بالدراسة والرعاية بعد انتهاء مدة عقوبته حتى لا يعود مرة أخرى للجريمة. ودراسة الأحداث وانحرافاتهم، والعوامل المؤدية إلى انحرافهم، وطريقة معالجتهم وتأهيلهم. وأخيرا الوقاية من الجريمة ومكافحتها وطرق تأهيل المجرمين مع تقديم الخدمات داخل مراكز التأهيل

والإصلاح والمؤسسات العقابية وكذا الخدمات في أقسام الشرطة والمحاكم (Moore, 2011).

عموما تنحصر اهتمامات علم النفس الإجرام أو الجنائي في تطبيق المعارف النفسية في المجال الجنائي، فهو يبحث أسباب السلوك الإجرامي، هل سبب هذا السلوك الإجرامي وراثي أو عوامل اجتماعية أو اضطرابات نفسية، أم أن تضافر كل هذه العوامل تحدث الجريمة. ويهتم علم النفس الجنائي أيضا بالاضطرابات النفسية والعقلية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، ونوعية الجرائم التي يرتكبها المرضى نفسيا وعقليا، وما مدى مسؤولية المصابين بالأمراض العقلية والنفسية عن أفعالهم الإجرامية وقت وقوع الجريمة أو وضعيتهم النفسية والعقلية أثناء المحاكمة (Melton, Petrila, Poythress, & Slobogin, 2007).

سابعا: تاريخ علم النفس الجنائي

تعود جدور علم النفس الجنائي كتخصص قائم بذاته إلى تاريخ كل من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة. في بريطانيا يعود أصل علم النفس الجنائي عندما قام "فرانسيس جالتون – Francis Galton" بتصميم اختبار ترابط الكلمات للكشف عن الكذب. كما يعتبر إنشاء مختبر "فيلهلم فونت -Wilhelm Wundt " عام 1875 بمثابة حجر الأساس لتطور علم النفس الشرعي والجنائي.

في عام 1985 إلى غاية 1905، قام كل من "جيمس ماكين كاتيل – James McKeen Cattell" و"وليام ستيرن - William Stern" بتجارب مخبرية منظمة للذاكرة البشرية بهدف الكشف عن جودة شهادة شهود العيان، حيث ركز على دراسة الفروق الفردية.

في عام 1908 وبالرغم من أن علم النفس كان علمًا جديدًا نسبيًا ولم يكن يُنظر إليه على أنه يلعب دورًا مشروعًا في الإجراءات القضائية في المحكمة قام "هوغو مونستربيرغ - Hugo Münsterberg " بتطبيق المبادئ النفسية في المجال القانوني وركز على أهمية بحث الأمور النفسية أثناء الإجراءات القانونية وحدد كيفية تقديم بيانات موضوعية لدعم الأدلة والشهادات (Matte, 2007).

في عام 1960، قدم "هانز إيسنك - Hans Eysenck" نظرية عامة للجريمة. وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين استخدم علم النفس الشرعي والجنائي بشكل رسمي على نطاق واسع وتم إنشاء كتب ومجلات متخصصة (VandenBos, 2007).

أثناء الستينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام بالدراسات النفسية الميدانية منها الدراسات التي حاولت فهم السلوك الإجرامي للإنسان، وبدأ الباحثون يحاولون تحديد سمات المجرم والعوامل الوراثية المرتبطة بالجريمة ومع ارتفاع عدد الجرائم وتعقدها في السنوات الأخيرة ظهرت الحاجة الملحة لفهم أسباب الجريمة وتصميم برامج للتأهيل.

ومن الأمور الهامة في تاريخ علم النفس الجنائي أنه بدأ مع تقدير مدى المسؤولية الجنائية للمجرم وهو أمر يقرره الطبيب النفسي، وهذه المسؤولية كانت تسقط جزئيا أو كليا إذا كان المجرم مريضاً بمرض عقلي أو نفسي. ومنذ نهاية القرن الماضي أصبح علم النفس الجنائي تخصصا مستقلا بذاته، حيث اهتمت دراسات "توتش" (Toch, 1969) بالعنف. بينما اهتمت دراسات "ليونارد بيركويتز" (Leonard Berkowitz, 1962) وباندورا ووالترز، (Albert Bandura, 1973; Bandura & Walters, 1959) ، ولاحقًا روبرت بارون، (Robert Baron, 1977) بدراسة العلاقة بين العدوان والعنف. بعد العمل الرائد للطبيب النفسي هيرفي كليكلي (Hervey Cleckley's 1941-1964) عن السيكوباتيين، أصبح الهدف من البحث ينصب حول بناء نظرية قوية تفسر الإجرام سيكولوجيا على يد عالم النفس الكندي روبرت هير (Robert Hare, 1970).

الخلاصة

يشمل علم الإجرام دراسة جميع جوانب الجريمة وإنفاذ القانون، وعلم النفس الجنائي، والإطار الاجتماعي للجريمة، والتحقيق والكشف عن الجريمة والمجرمين، والوقاية والعقاب... وبالتالي يمثل علم الإجرام مجموعة متنوعة من المعرفة التي تتضمن مجموعة واسعة من الأساليب والأدوات. يميل علماء الجريمة الآن إلى التركيز على تحديد العوامل في المجتمعات التي ترتبط بارتفاع معدلات الجريمة واحتمال ارتكاب الجريمة. يمتد دور علم النفس الإجرامي إلى ما هو أبعد من تأهيل السجناء نفسيا واندماجهم في المجتمع بل يجمع بين التحقيق النفسي وتفسير السلوك الإجرامي المعقد والأطر القانونية. وبالتالي فعملية التعرف على التاريخ الإجرامي والخلفية الشخصية والخصائص النفسية للمجرمين تساعد في تقدير إمكانية العودة إلى الجريمة والمسؤولية عنها، وبالتالي المساهمة في تعزيز العدالة والفعالية في النظام القضائي.

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للجريمة

تمهيد

أولا: الاضطرابات الفيزيولوجية والسلوك الإجرامي:

1- نظرية لومبروزو

2- نظرية شيلدون للأنماط الجسدية -

3- علم الوراثة والجريمة

4- النظريات البيولوجية الحديثة للجريمة

ثانيا: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي

1- الجريمة وفقا لوجهة نظر الإجماع الاجتماعي

2- تفسير الجريمة وفقا للصراع الاجتماعي

3- تفسير الجريمة وفقا وجهة النظر التفاعل

4-تفسير الجريمة وفقا لنظرية التفكك الاجتماعي:

ثالثا: النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي:

1- نظريات التعلم

2- نظريات الذكاء

3- نظرية التحليل النفسي وسمات الشخصية

رابعا: النظريات النفسية الاجتماعية

1- نظريات الضبط

أ- نموذج هايرشي

ب- نظرية الاحتواء:

خامسا: النظرية السلوكية القائمة على مفهوم التكيف الاجتماعي:

سادسا: النظرة الشمولية في تفسير الجريمة:

1- نظرية الحتمية الاقتصادية

2- نظرية الوصم

3- نظرية الدمج

سابعا: أنماط التفكير الإجرامي

خلاصة

تمهيد

عالميا شهد مجال علم النفس الجنائي نموا هائلا، ومع مرور الوقت، أصبح دور علماء النفس الجنائي يحظى بالاعتراف من قبل المحاكم والأمن. على الرغم من أن هذا المجال في الجزائر في تطور مستمر، إلا أن القائمين عليه يتوقعون أن علم النفس الجنائي سيساهم بشكل فعال في إجراءات العدالة الجنائية في المستقبل.

يقوم الأخصائي النفسي الجنائي بأدوار متعددة في نظام العدالة الجنائية، بدءًا من مساعدة الشرطة في التحقيقات، وإجراء التقييم النفسي للجناة أو الضحايا أو المشتبه بهم، وتوفير التدخل وبناء برامج وقائية وإعادة تأهيل المجرمين، وإجراء البحوث في هذا المجال وأيضًا توفير التدريب للمحققين المستقبليين.

السلوك الإجرامي من المسائل التي لاقت اهتمام واسع لدى مختلف المذاهب العلمية بهدف تحديد دوافعه وأسبابه لتحديد العلاج الأفضل الذي يقي الفرد والمجتمع، وهذا ما أنتج العديد من النظريات التي تفسر الأساس النفسي للسلوك الإجرامي، ومن أشهر نظريات علم النفس الجنائي أو علم نفس الجريمة ما يلي:

أولا: الاضطرابات الفيزيولوجية والسلوك الإجرامي:

يعود تاريخ النظريات البيولوجية للجريمة إلى القرن التاسع عشر، حيث أشارت إلى أن بعض الأفراد يميلون للجريمة بسبب عوامل وراثية أو هرمونية أو عصبية قد تكون موروثة أو مكتسبة من خلال حادث أو مرض. استمدت النظريات البيولوجية المبكرة للجريمة تأثيرها من نظرية داروين في التطور والانتقاء الطبيعي، تفترض هذه النظريات أن الأشخاص الذين تعاطوا الكحول والمخدرات يكتسبون سمات منحلة أخلاقيا، ويمكن أن تنتقل هذه السمات بيولوجيا واجتماعيا إلى ذريتهم.

أدى ظهور علم الأعصاب في النصف الأخير من القرن العشرين إلى تسليط الضوء على الدراسات الجينية للجريمة. تبحث هذه الدراسات في كيفية تفاعل بعض الناقلات العصبية، أو المواد الكيميائية في الدماغ، مع عدد من السلوكيات البيئية لإنتاج السلوك الإجرامي.

1- نظرية لومبروزو Cesare Lombroso

تشير نظرية لومبروزو (1876) في علم الإجرام إلى أن الإجرام موروث وأنه يمكن التعرف على الشخص "المجرم المولود" من خلال مظهره. يرى لومبروسو أن الشخصية الإجرامية لديها سمات جسدية معينة حسب أنواع الجرائم، فاللصوص مثلا لديهم وجوه معبرة، وبراعة يدوية، وأعين صغيرة، بينما للقتلة نظرات باردة وحادة، وأعين محتقنة بالدم، وأنوف تشبه أنوف الصقر، أما مرتكبو الجرائم الجنسية يتسمون بشفاه غليظة وآذان بارزة. يشير لومبروزو، أن المجرمين كانوا في مرحلة أكثر بدائية من التطور من غير المجرمين، مما يجعلهم غير قادرين على الاندماج في المجتمع المعاصر وبالتالي عرضة لارتكاب الجرائم (Lombroso, 2006).

يرى سيزار لومبروزو أن للعوامل الوراثية والبيولوجية والتكوين الفيزيولوجي للإنسان الدور الأكبر في تكوين الميل أو السلوك الإجرامي لديه، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي أن بعض الأشخاص يولدون وهم يحملون صفات عدوانية إجرامية، وافترض أيضاً أنه يمكن تحديد نوع الجرائم التي يرتكبها الشخص من خلال دراسة صفاته الجسدية وتكوينه العضوي، وقد صنف لومبروزو المجرمين إلى خمس نماذج من الشخصيات: المجرم بالفطرة أو الميلاد، والمجرم بالعادة أو التعلم، والمجرم المريض الناتج عن مرض نفسي أو عقلي، والمجرم بالصدفة بسبب ظروف خارجية، والمجرم بالعاطفة.

2- نظرية شيلدون للأنماط الجسدية - Sheldon Somotypes Theory

اهتم بعض الباحثين بالعلاقة الارتباطية بين العوامل العضوية والتكوين البدني والسلوك الإجرامي. حيث يرى ويليام شيلدون (1942) وجود علاقة قوية بين الشخصية والنمط الجسدي. ومن دراسة عدة مئات من أجسام الذكور، استنتج ثلاثة أنواع من الأجسام: "الأكتومورف Ectomorph"، ويتميز بجسم نحيف وهو انطوائي، وهادئ، وهش، وحساس. أما "الإندومورف Endomorph"، ممتلئ ومستدير ويتميز بالمرح واجتماعي، ومتسامح، ومسالم. أما "الميزومورف Mesomorph"، ذو هيكل عضلي متين ويتميز بالعدوانية وحازم ومغامر. وأشار "شيلدون" إلى أن الغالبية العظمى من المجرمين كانوا من ذوي الأشكال المتوسطة "الميزومورف Mesomorph". ذلك أن الشخص القوي ذو العضلات يتورط في الجريمة في سن مبكرة بسبب مظهره المخيف.

3- علم الوراثة والجريمة

تؤكد الدراسات الحديثة المزيد من الأدلة لارتباط العامل الجيني بالسلوك الإجرامي. حيث خلصت دراسة "بيكر وزملائه" إلى أن العوامل النفسية المرتبطة بالإجرام، كالذكاء والشخصية واضطرابات الصحة النفسية قابلة للتوريث بنسبة تفوق 50 بالمائة (Baker, Bezdjian, & Raine, 2006). تشير دراسة "رين –Raine " (2013) أن نسبة وراثة السلوك المعادي للمجتمع من الآباء إلى الأبناء يبلغ حوالي 40-60٪.

لقد حظيت البحوث التي تنطلق من تفاعل الجينات مع البيئة باهتمام متزايد على مر السنين، حيث يمكن أن تزيد من خطر السلوك المعادي للمجتمع أو تنتج تغييرات جينية لدى الأفراد. لقد وثقت الدراسات الطولية لمجموعة من الباحثين التأثير المعتدل لجين "أحادي المونو آمين أوكسيداز" (MAOA) على سوء المعاملة والسلوكيات المعادية للمجتمع، حيث تكون العلاقة بين سوء المعاملة والسلوك المعادي للمجتمع أقوى بالنسبة للأفراد الذين يعانون من انخفاض "أحادي المونو آمين أوكسيداز" MAOA مقارنة بارتفاعه (Byrd & Manuck, 2014). يعكس هذا النوع من التفاعل بين الوراثة والبيئة كيف يمكن للأنماط الجينية أن تؤثر على حساسية الأفراد تجاه الضغوطات البيئية. عندما تؤدي الضغوطات البيئية إلى تغيرات جينية تصبح جزءًا لا يتجزأ من علم الأحياء مما يؤدي إلى عواقب عرضية طويلة المدى. وهكذا، مثلما يمكن للآليات البيولوجية أن تؤثر على الاستجابات البيئية، فإن الضغوطات البيئية يمكن أن تؤثر على الآليات البيولوجية (Boutwell et al., 2014).

بينت أبحاث الهندسة الوراثية عدة تشوهات كروموزومية مصاحبة مع مظاهر السلوك العدواني. ولكن تجدر الإشارة إلى أن وجود هذه الاضطرابات لا يعني ضرورة ظهور المظاهر العدوانية فهناك حاملين لها دون مظاهر إجرامية.

تؤكد الدراسات الجينية أن الأفراد الذين لديهم استعدادات وراثية للإجرام هم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات إجرامية إذا وجدو في بيئة مواتية للإجرام، وفي المقابل، الذين ليس لديهم نزعة إجرامية من غير المرجح أن ينخرطوا في سلوك إجرامي حتى وإن وجدوا في بيئة إجرامية.

4- النظريات البيولوجية الحديثة للجريمة

تركز النظريات البيولوجية الحديثة للجريمة على نشاط مناطق مختلفة من الدماغ ومدى مسؤوليتها عن الأفكار والعواطف والسلوكيات، وكيف يمكن أن يؤدي الخلل الوظيفي في هذه المناطق إلى الإجرام (Raine, 2008; Viding et al., 2005; Newsome, 2014). البحوث العصبية تدرس بنية الجهاز العصبي المركزي وعمله. وهناك عدة مناطق في الدماغ ركز عليها علماء الجريمة وعلماء الأعصاب في الدراسات البيولوجية الحديثة للجريمة، حيث تشكل القشرة الدماغية الجزء الخارجي من الدماغ وتنقسم إلى نصفي الكرة الأيمن والأيسر، كل نصف لديه أربعة فصوص. ركز علماء الجريمة على الفص الجبهي في نظرياتهم البيولوجية عن الجريمة لأن المنطقة مسؤولة عن التفكير المجرد، والتخطيط، وتحديد الأهداف، والحفاظ على الاهتمام والتركيز، والمراقبة الذاتية، والتثبيط السلوكي (Moffit, 1990; Ishikawa and Raine, 2003).

تشير نتائج الدراسات العصبية إلى وجود انخفاض النشاط في قشرة الفص الجبهي والجهاز "الامبي" لهؤلاء المجرمين مقارنة مع غير المجرمين. كما يُظهر الأفراد المصابون باضطراب الشخصية المعادية للمجتمع انخفاضًا في الاستجابة العاطفية وعدم التعاطف مع الآخرين. وقد تم العثور على هذه الأعراض لدى العديد من المجرمين (Raine et al., 1997). كذلك خلصت دراسات تصوير الدماغ انخفاض النشاط في قشرة الفص الجبهي لدى الأفراد المصابين باضطراب المعالجة السمعية Auditory processing disorder (APD). كما وجدوا حجمًا منخفضًا من المادة الرمادية في هذه المنطقة في أدمغة هؤلاء الأفراد (Raine et al., 1997).

يدرس علماء الأعصاب أيضًا كيف يمكن للمواد الكيميائية الموجودة في الدماغ، والمعروفة باسم الناقلات العصبية التأثير على التفكير والعاطفة والسلوك، حيث أظهرت بعض الدراسات أن المستويات المفرطة من "الدوبامين –dopamine" قد تكون مرتبطة بالسلوكيات العدوانية والإجرامية، ويمكن أيضًا استخدام الأدوية المضادة للذهان التي تقلل من الدوبامين لتقليل العدوانية. وبالمثل، وجد العلماء أن زيادة مستويات "النورإبينفرين – norepinephrine" يمكن أن تؤدي إلى سلوك عدواني، وانخفاض المستويات يمكن أن يؤدي إلى سلوك معادي للمجتمع. كما تم اكتشاف أن انخفاض مستويات "السيروتونين –serotonin" يرتبط بالسلوك الإجرامي وأن الناقل العصبي يدير الاندفاع (Raine, 2008).

يفترض بعض الباحثين أن بعض الاضطرابات الفيزيولوجية كزيادة إفرازات الغدد الصماء، أو نقصانها، أو الاضطراب في عمليات التمثيل الغذائي من شأنها أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي أو الجنوح (Acar, Ulgen &2020). فإن اضطراب وظائف الغدد الصماء يؤدي أحيانا إلى انحرافات عقلية خطيرة، كما يؤدي إلى خلل في جوانب شخصية الفرد وانفعاله وسلوكه، ومن ثم يعرضه للانزلاق نحو الانحراف والوقوع في الإجرام (Foster & Spitz, 1994).

ويربط بعض الباحثين كذلك بين السلوك الإجرامي وبعض إصابات أعضاء الحس كالإعاقات البصرية والسمعية وغيرها، وذلك نظرا للتأثير المباشر لعجز في الحواس من جهة، والشعور بالدونية والنقص الذي يصيب هؤلاء المعاقين. ويترتب على ذلك العديد من المشكلات النفسية التي تؤدي بدورها إلى اضطراب الشخصية. واستنتج الباحثون أن التشوهات الجسمية، والعيوب الخلقية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك الإجرامي (Bartholomew, 1982).

ثانيا: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي

1- الجريمة وفقا لوجهة نظر الإجماع الاجتماعي

المجتمع يعمل كبنية متكاملة، ويعتمد استقراره على الإجماع أو الاتفاق بين أعضائه، حيث يتم احترام القواعد والقيم والأعراف من قبل الجميع. ولذلك، فإن النظام القانوني للمجتمع هو انعكاس لما يعتبر سلوكًا مقبولًا وغير مقبول داخل هذا المجتمع بالذات، أي أن السلوك غير المقبول مرفوض من قبل الأغلبية (Walsh & Ellis, 2007).

لا يمكن أن نحدد أن هذا السلوك أو هذا الفعل يعتبر جريمة إلا إذا كان محرما وفقا للقانون وليس بالضرورة مخالفا للعرف الاجتماعي، وأن تتوفر في هذا السلوك نية إجرامية عند القيام بالفعل. كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية الذي حدثت فيه الجريمة، ذلك أنها تتغير طوال الوقت لتتناسب مع ما يعتبره المجتمع مقبولا أو غير مقبول (Wortley, 2011). في أوروبا مثلا في الماضي، كانت طباعة كتاب بذيء، أو المثلية الجنسية، أو الإجهاض، أو جميعها تعتبر أعمالًا جنسية إجرامية، بينما حاليا لا تعتبر مثل هذه الأفعال سلوكا إجرامية، أي ما كان يعتبر جريمة في الماضي ليس بالضرورة يعتبر جريمة في وقت ما من الأوقات اللاحقة (Newburn, 2013).

2- تفسير الجريمة وفقا للصراع الاجتماعي

على النقيض من النظرية السابقة ترى هذه النظرية أن المجتمع عبارة عن مجموعات مختلفة ومتنوعة وليس بنية متكاملة. حيث يكمن هذا الاختلاف

في المهنة والعرق واللغة وغيرها من عناصر الاختلاف. وعندما تتعارض مصالح هذه المجموعات بسبب تقسيم الثروة، أو المكانة أو الدور يحدث الاصطدام الحتمي مما يشجع ذلك على تفشي الجريمة. حيث تبنت النظرية الماركسية وجهة النظر هذه واعتقدت أن الجريمة كانت نتيجة مباشرة للمجتمع الرأسمالي. بعض الناس لديهم ثروة، والبعض الآخر يفتقر إليها. كل مجموعة وطبقة لديها أشخاص يرتكبون الجريمة، ولكن نوع الجريمة يحدده النظام. على سبيل المثال، يرتكب الفقراء جرائم مثل السرقة والسطو والقتل، في حين قد يرتكب أفراد الطبقة الوسطى جرائم مثل السرقة والاحتيال وما شابه ذلك. وقد ترتكب الطبقات العليا جرائم مثل التلوث البيئي والضرر والخيانة ...الخ.

صاحب نظرية الصراع هو عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي" تورستن سيلين" الذي نشر كتابا في عام 1938 يحمل عنوان " تنازع الثقافات والجريمة" حيث أكد فيه الدور الذي يلعبه تنازع الثقافات في تكوين الظاهرة الإجرامية. ويقصد بتصارع الثقافات تعارض وتضارب الثقافات وقيم معينة تسود في جماعة معينة مع ثقافات وقيم تسود في جماعات أخرى، ونقطة الانطلاق في هذه النظرية عندما تتعارض أو تتصادم هذه القيم الخلقية والاجتماعية التي يتكفل القانون الجنائي بحمايتها مع قيم أخرى تسود في جماعات معينة، ينشأ في هذه الحالة الصراع بين الثقافات فيجد الفرد نفسه أمام موقف محير ولابد أن يسلك أحد السبيلين : إما أن ينصاع لأوامر القانون الجنائي احتراما للقيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها، وبالتالي يتفادى الوقوع تحت طائلة الجزاء الجنائي الذي يقرره هذا القانون في حال مخالفته لها، بالرغم من أن الفرد في هذه الحالة يخالف المبادئ والقيم والتي تسود الجماعة التي ينتمي إليها. وإما أن يخالف تلك القيم والمبادئ التي يعبر عنها القانون الجنائي ويعرض نفسه للعقوبات الجنائية التي يحددها القانون، وفي هذه الحالة يعبر عن استجابة لما يسود جماعته من قيم ومبادئ. فالصراع الخارجي بين قيم ومبادئ المجتمع وقيم ومبادئ الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، يولد صراع نفسي داخلي يقود الفرد إلى الإجرام.

وفي الأخير يمكن القول بأن أنصار هذه النظرية يرون أن السلوك الإجرامي ينشأ حين تتعدد الثقافات وتتضارب التأثيرات الاجتماعية على الفرد، أي عندما يقوم الصراع بين قواعد القانون الجنائي وبين قواعد السلوك التي تختص بها كل جماعة إنسانية (محمد عبد الله الوريكات، 2009، ص 108-109).

3- تفسير الجريمة وفقا وجهة النظر التفاعل

تجمع وجهة النظر التفاعل بين وجهة نظر الإجماع ووجهة نظرة الصراع. لقد بدأ كمجال فكري في علم الاجتماع يسمى التفاعل الرمزي. وترتكز وجهة النظر هذه على عدد من الافتراضات حيث يكمن الافتراض الأول أن السلوك يرجع إلى التفسير الخاص الذي يقدمه الفرد للواقع والمعنى الذي تحمله الأحداث بالنسبة له. أما الافتراض الثاني يكمن في أن الناس يتعلمون المعاني من خلال ملاحظة كيفية تفاعل الآخرين، إيجابيًا وسلبيًا. أما الافتراض الثالث يكمن في أن السلوك يتم تقييمه وفقا للمعاني التي تعلمه الفرد من الآخرين. وعليه يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يوجد خطأ أو صواب أخلاقي، بل إن التغييرات في المعايير الأخلاقية تؤثر على المعايير القانونية.

4-تفسير الجريمة وفقا لنظرية التفكك الاجتماعي:

إن مفهوم التفكك الاجتماعي يشمل ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة، فهو يشير إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره، وصراع الأدوار الاجتماعية، وأخيرا إلى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها.

وقد ربطت نظريات اجتماعية عديدة بين التفكك الاجتماعي والسلوك الإجرامي. وافترضت أن السلوك الإجرامي ينشأ في ظل وجود مظهر أو أكثر من مظاهر التفكك الاجتماعي. ومن النظريات التي قدمت في إطار التفكك الاجتماعي، نظرية "شوShow" الذي افترض أن أكبر تجمع للمجرمين والجانحين يكون في أماكن تتسم بالتفكك الاجتماعي، بحيث يصبح المجتمع الكلي لهذه الأماكن مفككا، وتضعف رقابته على أعضائه وينعدم تكامل النظم الاجتماعية فيه، وبالتالي فمن من المتوقع أن تصبح الأنماط الإجرامية شائعة فيه وتنتقل بسهولة من شخص إلى آخر. (مؤمنة فيصل مبارك محي الدين، 2017، ص 65-66)

ثالثا: النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي:

في المقام الأول حاولت النظريات الاجتماعية دراسة الجريمة والانحراف من خلال التأثيرات الاجتماعية والبيئية التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي، بينما تميل النظريات النفسية إلى دراسة ومعالجة الجريمة والانحراف على المستوى الفردي، وتحديد الفروق الفردية التي تؤدي في المقام الأول إلى السلوك الإجرامي. تتجه الدراسات السيكولوجية الحديثة حول الجريمة والانحراف نحو تحديد مختلف العوامل وتفسير تأثيراتها الجزئية والكلية على السلوك الإجرامي، وذلك بدراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات النفسية وسلوك ذلك الشخص المنحرف.

تتفق النظريات النفسية حول تصور أساسي مفاده أن السلوك الإجرامي نتاج لبعض سمات الشخصية الفريدة للمجرم، أي انطلاقا من دراسة سمات الشخصية وأنماط التفكير والظروف الحياتية التي تمر بها الشخصية الاجرامية. وفيما يلي سنعرض نماذج من النظريات النفسية التي فسرت السلوك الإجرامي.

1- نظريات التعلم

تعود نظرية التعلم في علم النفس الإجرامي إلى المفاهيم القاعدية التي أرستها دراسات ثورندايك وبافلوف (2027-2010) وكل من ميلر ودولارد (1941) انطلاقا من دراسة المتغيرات التي يتم بموجبها ربط الاستجابة والمحفز(Moore, 2011) . حاول "باندورا –Bandura " (1986) دراسة مبادئ تعديل السلوك باستخدام نظرية التعلم الاجتماعي. حيث تفترض نظرية التعلم الاجتماعي أو ما تسمى بالنظرية المعرفية الاجتماعية نظام التفاعل الثلاثي، وهو التفاعل بين الملاحظة والتصورات الرمزية والمحفزات والعواقب المفروضة ذاتيًا في المقام الأول، ثم الظروف البيئية في المقام الثاني، ثم التصرفات في تحديد السلوك في المقام الثالث. أي أن السلوك والإدراك والعوامل الشخصية الأخرى والمؤثرات البيئية كلها تعمل كمتغيرات متفاعلة تؤثر على بعضها البعض بشكل ثنائي الاتجاه، وأن السلوك المنحرف أو الإجرامي ينتج عن هذا النموذج من السببية.

لقد كانت لنظريات التعلم دور مهم في تفسير السلوك الاجرامي. حيث تعتبر عملية "المنعكس الشرطي الفعال - Operant conditioning" الذي تحدث عنه "سكينر- Skinner " أساسي في بروز الاستجابة الارادية، ويتم تعزيز الاستجابة إما بشكل إيجابي أو سلبي، مما يؤثر على استمرارها أو توقفها. أي إذا تمت مكافأة السلوك فإنه يستمر، وإذا لم تتم مكافأته يتوقف أو ينطفئ، وعليه إن قوة السلوك الإجرامي هي وظيفة مباشرة لمقدار تعزيزه (Akers et

al., 1979). بمرور الوقت، يتطور نمط من السلوك يستوعب ردود الفعل السلوكية المتعلمة، وبذلك يصبح الانحراف مجموعة من الأساليب التي تعلمها الشخص للتعامل مع المتطلبات البيئية والمطالب التي يفرضها على نفسه (Siegel et al., 2006).

2- نظريات الذكاء

تركز الأبحاث الحالية على مدى تأثير معامل الذكاء على الانحراف، وما هي عوامل الخطر المرتبطة بالسلوك المنحرف والإجرام (McGloin, Pratt, & Maahs, 2004). تشير دراسة "هيرشي وهينديلانج - Hirschi & Hindelang" (1977) أن الجانحين لديهم درجات ذكاء أقل من غير الجانحين، وقد تم افتراض وجود علاقة بين انخفاض معدل الذكاء والجنوح (Lynam et al., 1993). في هذا الصدد تشير الدراسات السابقة إلى أن الذكاء كان له تأثير على الانحراف بغض النظر عن الطبقة والعرق. وفي دراسة أخرى تم تأكيد العلاقة الارتباطية بين انخفاض معدل الذكاء والسلوك المعادي للمجتمع (Koenen, Caspi, Moffitt, Rijsdijk, & Taylor, 2006). وفي دراسة أخرى وجدت أن انخفاض معدل الذكاء مع ارتفاع القلق والاكتئاب يساهم في السلوكيات المنحرفة (Leech, Day, Richardson, & Goldschmidt, 2003). تفسر مختلف الدراسات السابقة هذا الارتباط بالفشل المدرسي والأثر المترتب عنه، وبالتالي نقص القدرة على ضبط النفس، وسرعة تأثير الفرد بالإيحاءات المنحرفة التي يبثها الأقران فيما بينهم.

3- نظرية التحليل النفسي وسمات الشخصية

تفترض نظرية التحليل النفسي الديناميكي وفقا لـ "سيجمون فرويد" أن الشخصية تتطور في وقت مبكر من الحياة وتتكون من ثلاثة أجزاء متميزة: الهو، والأنا، والأنا الأعلى. يمثل الهو الدوافع الغريزية، وتمثل الأنا الأعراف الاجتماعية المفهومة التي تسخر الهو، والأنا العليا عبارة عن تفكير أخلاقي مكتسب. يحدث السلوك المنحرف نتيجة لعدم التوازن بين هذه الأجزاء الثلاثة من الشخصية وأن الانحراف ما هو إلا تعبرا رمزيا لتلبية تلك الرغبات اللاواعية (Siegel et al., 2006). حسب "شاوماكر- Shoemaker" (2005) إن عدم قدرة الفرد على حل الصراع الداخلي بين الهو والأعراف المجتمعية تجعل الفرد يتألم ويعاني مما يجعل قوى الدفاع النفسي تتدخل وتقوم بكبتها في أعماق اللاشعور، وأن السلوك المنحرف ما هو إلا انعكاس وتجليات لتلك المكبوتات تظهر على شكل سلوك مرضي منحرف.

عموما يرى سيجموند فوريد أن السلوك الإجرامي هو عبارة عن تعبير للصراع النفسي وطاقة غريزية مكبوتة في اللاشعور، فالمتحكم الأول

بالسلوك برأي مدرسة التحليل النفسي هي الغرائز المكبوتة في نفس الإنسان وهذه الغرائز يدور معظمها في فلك غريزتي الحياة والموت، حيث تهدف كل من هاتين الغريزتين لتحقيق البقاء والاستمرار للكائن البشري، وفي بعض الظروف الخاصة مثل حالات الغضب أو الخوف أو المرض النفسي قد تفلت بعض هذه الغرائز من رقابة الضمير الإنساني الاشعوري وتخرج إلى الواقع أو الشعور بصورة تصرفات وسلوكيات غير مقبولة اجتماعياً مثل السلوكيات الإجرامية (ربيع، 1994).

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار المدرسة التحليلية يفسر "ريدل -Redl" السلوك الإجرامي بقصور الذات وعدم قدرتها على التكيف من خلال انعدام مقدرتها على تحمل الإحباط ومقاومة الإغراء وعجزها عن مواجهة خبرات الماضي المؤلمة. بينما "بومبرج - Bomberg" يشير أن الجريمة تعبيرا عن تأكيد الذات بسبب ضغوط داخلية لاشعورية وهو يرى أن الشخصية الإجرامية تركيب واسع متكامل يجمع بين الصراعات اللاشعورية والحيل الدفاعية والبواعث الشعورية والتخيل والرغبات والدوافع الفطرية كافة، وبهذا يعتبر الجريمة يمكن أن تكون نتيجة ثلاث عوامل أساسية هي النزعات العدوانية المؤدية للجرائم والقتل والنزعات العدوانية تحت قناع السلبية كالسرقة والتزوير والمقامرة وأخيرا الضغوط النفسية الفيزيولوجية كالتي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم الجنسية (Siegel et al., 2006).

حاول "إريكسون – Erikson" التعمق أكثر في تفسير السلوك الإجرامي أو المنحرف انطلاقا من البعد التحليلي النفسي وذكر أن السلوك المنحرف ما هو إلا انعكاس لمفهوم "أزمة هوية - Identity crisis" التي ساهمت في بلورتها تلك الصراعات الداخلية.

حاولت دراسة أخرى دراسة الفرق بين سمات الشخصية الجانحة مقارنة بالشخصية غير الجانحة، وخلصت إلى أن الشخصية الجانحة تتسم بالشك والعدوانية وأكثر اندفاعية وأقل تعاونا مقارنة بالشخصية غير الجانحة (Glueck & Glueck, 1952). وفي دراسة أخرى حول العلاقة الارتباطية بين متغير السلوك الإجرامي ومتغيرات أخرى تتمثل في السلوك العدواني والمعادي للمجتمع وتدني احترام الذات، وجدت أنه توجد علاقة ارتباطية دالة بين تلك المتغيرات (Shoemaker, 2005). حاليا تحاول نظرية التحليل النفسي الديناميكي ونظريات السمات تحديد الخصائص المشتركة للجانحين بهدف بناء برامج مختلفة لخفض حدة السلوك العدواني كإجراءات وقائية للتخفيف من شدة انتشار الانحراف والجريمة.

يميل العديد من المنظرين إلى تفسير سبب الجريمة على أنه أحد أشكال اضطراب شخصية المجرم، وهذا التفسير يشكل أساس النظريات التي افترضت الطبيعة المضادة للمجتمع لدى المجرم. وهذا التصور للسيكوباتية له تاريخ طويل من الاهتمام، ولكنه يشير وبوجه عام إلى الأشخاص الذين يقومون ببعض الأنشطة الإجرامية المتكررة. وحديثا تم التركيز على بعض المتغيرات التي تجعل مثل هؤلاء الأشخاص يدخلون في صراع مستمر مع المجتمع مثل سوء عملية التنشئة الاجتماعية وضعف الضمير، فهم غير قادرين على التعلم من خبراتهم السابقة، ولا يشعرون بالذنب أو تأنيب الضمير. كما لاحظ "نيتزل - Neitzel" أنهم أنانيون بصورة كبيرة ويتسمون بالقسوة وغير مسؤولين (نجيب بوالماين، 2007، صص **106-107**).

رابعا: النظريات النفسية الاجتماعية Psychosocial

تفسر النظريات النفسية الاجتماعية الجريمة على أنها سلوك متعلم، يتم اكتسابه من خلال مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي. وتحاول التفسيرات النفسية الاجتماعية أن تقف كحلقة وصل بين التفسيرات البيئية للجريمة كما قدمتها النظريات البيئية، وبين التفسيرات الفردية الضيقة للنظريات النفسية والبيولوجية. فهذه الفئة من النظريات تؤكد أهمية العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الناس وبيئتهم الاجتماعية، والتي تفسر لماذا يقدم بعض الأشخاص على ارتكاب السلوك الإجرامي ولا يقدم البعض الآخر. ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى نظريات الضبط ونظريات التعلم، وذلك على النحو التالي:

1- نظريات الضبط

تفترض نظريات الضبط أن دافع الانحراف يكون ساكنا لدى جميع الناس، ويمكنهم أن يسلكوا سلوكا مضادا للمجتمع إذا لم يتعلم أو يتدرب على أن يفعل عكس ذلك. وبعض الناس لا يمكنه تكوين علاقات أو روابط أو صلات مودة مع الناس ذوي التأثير الإيجابي.

يتم تحديد مستويات ضبط النفس في وقت مبكر من الحياة وتظل مستقرة نسبيًا. والرفع من مستوى ضبط النفس لدى أفراد المجتمع يقلل بشكل كبير من الميول الإجرامية. وفيما يلي عرض لنموذجين من نماذج نظريات الضبط:

أ- نموذج هايرشي Hirschi:

يؤكد هايرشي في كتابه (أسباب الانحراف لعام 1969) أنه توجد أربعة متغيرات للضبط يمثل كل منها رابطة اجتماعية رئيسية، وهي المودة والالتزام والاندماج والاعتقاد، وهذه المتغيرات من شأنها أن تساعد على

عدم تفشي الجرائم في المجتمع (Kempf-Leonard & Morris, 2012). ويختلف الشباب فيما بينهم بالرغم من ارتباطهم بالمجتمع وفقا لما يلي: من حيث الدرجة التي يتأثرون بها بتوقعات وآراء الآخرين، ومن حيث المكافآت التي يحصلون عليها نتيجة لسلوكهم المحافظ، ومن حيث مدى التزامهم بالمعايير السائدة.

يرى "هيرشي" أن الناس يميلون بطبيعهم إلى الانحراف، وأن الارتباط بالمجتمع يردع النشاط الإجرامي. ويؤكد أن الذين لديهم روابط اجتماعية قوية من الارتباط والالتزام والمشاركة والمعتقد هم أكثر عرضة للتوافق مع المعايير المجتمعية وأقل عرضة للانخراط في السلوك الإجرامي من أولئك الذين لديهم روابط اجتماعية أضعف. ذلك أن الروابط الاجتماعية بين بين الأفراد والمجموعات الأسرية والدينية والمدنية وغيرها من المجموعات تعزز التوافق مع القيم والأعراف المشتركة للمجتمع (Henry & Lanier, 2018).

ب- نظرية الاحتواء:

يعتقد عالم الجريمة الأمريكي "والتر ريكليس- Reckless" (1961) أن الجريمة هي نتيجة للضغوط الاجتماعية وبالتالي التورط في انتهاك القانون، فضلا عن الفشل في مقاومة مثل هذه الضغوط. حاول ريكلس Reckless مقارنة الجريمة بالاستجابة المناعية البيولوجية، مشبها ذلك بالإصابة بالمرض فالمرض حسبه مثل الجريمة، ينجم عن فشل آليات الرقابة التي يمكن أن تكون داخلية أو خارجية. افترض "ريكلز" انه كلما كان هناك احتواء خارجي كبير في المجتمع متمثلا في الضبط الاجتماعي أمكن التحكم في معدل الجرائم. فإذا كان المجتمع متكاملا بصورة جيدة، مع تحديد دقيق للأدوار الاجتماعية، وحدود السلوك، والنظام العائلي الفعال والإشراف وتدعيم الأفعال الإيجابية، فيمكن إذن احتواء انتشار الجرائم. ولكن إذا كانت أساليب الضبط الخارجية هذه ضعيفة أو غير موجودة، فإن الاحتواء الداخلي بين القيود الداخلية والأنا الأعلى يصبح هو المهم في الوقاية من الانزلاق نحو الانحراف والجنوح. ويبرز وجود الاحتواء الداخلي الفعال من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها قوة الأنا، والقدرة على تحمل الإحباط، ومقاومة التشتت، والقدرة على إيجاد إشباع بديل، وخفض التوتر عن طريق التبريرات العقلية المناسبة والاحتفاظ بالمعايير الاجتماعية.

يرى منظرو التعلم الاجتماعي أن هذا الارتباط القوي بين الانحراف والرفقة دليل ضد نظرية الرقابة الاجتماعية، رغم محاولة نظرية الضبط أن تقف موقفا وسطا بين الحتمية البيئية والتفسيرات المحدودة للعوامل

الشخصية في تفسيرها للسلوك الإجرامي دون افتراض وجود عوامل فطرية وراثية (Henry & Lanier, 2018).

خامسا: النظرية السلوكية القائمة على مفهوم التكيف الاجتماعي:

تؤكد النظرية السلوكية أن الجريمة يتم تعلمها وتحدث عندما يرتبط الأفراد بشكل مختلف مع الأشخاص المتورطين إجراميًا، أو يتعرضون بشكل أكبر للنماذج المنحرفة، أو يتوقعون أو يتلقون بالفعل المزيد من المكافآت وأقل العقوبات على الجريمة (Ward & Brown, 2015). يرى "ألبرت باندورا" أن للعوامل البيئية المكتسبة دور كبير في تكون السلوك الإجرامي أكثر من العوامل الوراثية أو الفطرية، فالسلوك الإجرامي من وجهة نظر السلوكية هو عمل يتعلمه المجرم من خلال النماذج التي يمر بها، ويتوطد هذا السلوك من خلال التعزيز الإيجابي المتمثل في تحقيق الأهداف، وبحسب ألبرت باندورا فقد يتعلم الطفل السلوك الإجرامي من خلال ثلاثة نماذج أساسية يتمثل الأول بالأسرة، والثاني بالمحيط الاجتماعي، والثالث بوسائل الإعلام (Akers & Jensen, 2006).

يرى علماء النفس السلوكيون أن اضطراب الشخصية العدوانية هو سلوك مكتسب بطرق مختلفة ويرتبط هذا الاضطراب بتقليد الأبناء لآبائهم وتعرضهم لتنشئة غير متسقة في طفولتهم مع ظهور مشاكل سلوكية في سن مبكرة، ويؤكد المنظور السلوكي بأن العدوان الاجتماعي هو أحد متغيرات الشخصية وصنف من استجابات القدرة على التحمل والانتشار، وهناك دور مهم تؤديه العادة في تكوين هذا السلوك العدواني للآخرين. فالسلوك العدواني إدا ناتج عن ذكريات أو أسلوب تفكير مرتبط بالسلوك العدواني، وهو سلوك تشجعه شفرتنا الوراثية، كما ينتج عن مكافآت سابقة للسلوك العدواني (Ward & Brown, 2015). وفق المنظور السلوكي يتحدد العدوان الاجتماعي بأربع متغيرات هي (Nabavi, 2012):

- يرتبط العدوان أو الغضب بسلوكيات الهجوم، والإحباط، والمضايقات وتكرار هذه المسميات وشدتها تحدد طبيعة العدوان.
- يرتبط أيضا بالتعزيز، فكلما كان التعزيز أسرع وأكبر كلما كان أشد.
- يرتبط السلوك العدواني بالتساهل الاجتماعي، حيث تعتبر كل من ميول المجموعة والاتجاهات نحو العدوان الاجتماعي عنصرا مهما في فاعلية هذا العدوان سواء من طرف الأسرة أو الأصدقاء أو الثقافة.
- يرتبط السلوك العدواني بالمزاج، حيث يؤثر المزاج على السلوك ككل، والمزاج هو جزء من نمط الاستجابة للشخص كالاندفاعية وشدة رد الفعل ومستوى الفاعلية والاستقلالية.

سادسا: النظرة الشمولية في تفسير الجريمة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن تجزئته ويتكون من عوامل اجتماعية ونفسية وعضوية، وأن مزيجا مشتركا من عدد عوامل هو الذي يقف خلف ارتكاب الجريمة، ومعظم النظريات التكاملية تجمع بين العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية. وعليه يجب التفريق بين اتجاه العوامل المتعددة الذي يعتمد في تفسيره على الإحصائيات الجنائية والاهتمام بالجزئيات وإهمال السياق العام وبين النظريات التكاملية التي تجمع العوامل في صورة تفاعلية دينامية، أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء تطور الشخصية، ومن بين نظريات هذا الاتجاه التكاملي ما يلي:

1- نظرية الحتمية الاقتصادية

يعتبر "كارل ماركس"، مؤسس نظرية الصراع وعلم الإجرام، حيث يشير إلى أنه عندما تمارس الطبقة العليا اقتصاديا سلطتها أو سيطرتها على الطبقة الدنيا، فإن ذلك يمثل شرارة الثورة التي تؤدي إلى الإطاحة بأصحاب القرار، وإعادة توزيع السلطة بين الناس. ترى هذه النظرية أن الجريمة هي نتاج للصراع الأبدي بين الطبقات الرأسمالية وأن الصراع بين الطبقات يؤدي إلى الشعور بالإحباط وقد يتم تصريفه في أفعال جانحة تتميز بسوء النية والسلبية وهكذا يصبح المجتمع أرضية لتربية المجرمين، حيث يلجأ من لا يستطيع توفير احتياجات الحياة الأساسية إلى الجريمة لتوفير ما يفتقر إليه. وبهذا تكون العصابة إطارا مناسبا ومشروعا للرد على المجتمع الكبير الذي يولد مشكلات الإحباط الخاص بالمكانة. كما يولد استغلال العمال الغضب والإحباط مما يؤدي إلى الجريمة والتدمير العنيف للممتلكات (Siegel & Welsh, 2011).

2- نظرية الوصم

تمثل نظرية الوصم توجها اجتماعيًا شاملا يربط الانحراف الإجرامي بالنظام الاجتماعي ككل، حيث يرى "هوارد بيكر - Becker" (1963) أن مجرد إدانة الشخص في جريمة ما يعطيه لقب المجرم وتبقى هذه الوصمة لاصقة به ويتعرض بسببها للتفرقة والعزلة والمهانة حيث يعاقب على الوصمة وليس على الجريمة نفسها.

تفترض النظرية أنه على الرغم من أن السلوك المنحرف يمكن أن ينبع في البداية من أسباب وظروف مختلفة، فبمجرد تصنيف الأفراد أو تعريفهم على أنهم منحرفون، فإنهم غالبًا ما يواجهون مشاكل جديدة تنبع من ردود

أفعال الذات والآخرين تجاه الصور النمطية السلبية (وصمة العار) المرتبطة بالسلوك المنحرف (Bernburg, 2009).

3- نظرية الدمج

تدمج هذه النظرية المفاهيم النفسية والاجتماعية والقانونية في تفسير الجريمة والمجرم، فهي ترى أن معدلات الجريمة ترتفع أكثر بين الجماعات التي تتسم بالانعزالية واللامعيارية مع الوحدة والعزلة العاطفية والشعور بعدم الأمن حيث يشعر الفرد انه غير مرغوب فيه (Jeffery, 1959).

سابعا: أنماط التفكير الإجرامي:

تشير النظرية التي طرحها كل من "يوخلسون وساميو - Yochelson and Samenow"، أن أنماط التفكير الإجرامي تتطور على شكل حلقات في خط مستمر. وأن المجرمين لديهم طريقة مختلفة في التفكير إذا ما قورنوا بغير المجرمين، فهم يرون أن تلك الأفكار منطقية ومتسقة في بنائهم المعرفي، ومع ذلك فهي خاطئة طبقا للتفكير المسؤول ومن وجهة نظر التفكير السليم. حيث استنتج "مارك - Mark" (2020) أن المجرمين لديهم وعي بأنماط تفكيرهم الإجرامية قبل وأثناء وبعد ارتكاب الأعمال الإجرامية، وأنهم يتأثرون بهذا الوعي في كيفية تصرفهم. (Mark, 2020). فالشخص المجرم يرى نفسه والعالم المحيط به بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التي يرى بها بقية الأفراد العالم المحيط بهم، ومن أنماط تفكيرهم ما يلي: الاستحقاق، فرط التفاؤل، التبرير، الاستخفاف واللامبالاة، عدم استبصار عواقب السلوك، الانكار.

وفي ضوء تلك النظرية تم تطوير مقياس أساليب تفكير الجاني Measure of (MOTS) Offender Thinking Styles لفحص بنية التفكير المختل الذي يظهره المجرم. يقد لنا هذا المقياس نموذج ثلاثي العوامل للتفكير الإجرامي المختل الذي يتميز بالتسلط وعدم النضج المعرفي والتمركز حول الذات (Mandracchia & Morgan, 2011).

أكد "والترز ووايت" (1989) على أن السلوك الإجرامي هو مشتق من أنماط معرفية متميزة واقترح ثمانية صفات للتفكير الإجرامي وهي (الغوغائية Mollification، والانقطاع، والاستحقاق، والسيطرة، وفرط التفاؤل، وعدم القدرة على التعاطف، والضعف المعرفي، وعدم الاستمرارية). وفي ضوء تلك الصفات ينقسم التفكير الإجرامي إلى بعدين حسب "والترز - Walters" وهما التفكير الإجرامي الاستباقي والتفكير الإجرامي التفاعلي. يتضمن البعد الاستباقي أنماطًا معرفية مخططة

ومحسوبة وغير أخلاقية، في حين يتضمن التفكير الإجرامي التفاعلي أنماطا فكرية متهورة ومبنية على العاطفة ودالة ومعبرة (Walters, 2006).

الخلاصة

يمكن تقسيم نظريات الجريمة إلى المدارس الكلاسيكية والإيجابية. تؤكد المدرسة الكلاسيكية على الإرادة الحرة باعتبارها السبب الرئيسي للجريمة إلا في حالة فقدان هذه الإرادة كحالة الإصابة باضطراب عقلي خطير. بينما تبحث المدرسة الإيجابية - positivist school عن محددات أو مؤثرات تتجاوز الإرادة الحرة. حيث لا يزال الأفراد يرتكبون الجريمة، إلا أن ارتكابهم لها يتأثر بالعديد من العوامل المحددة مسبقًا كالبيئة الاجتماعية، والاختلالات الفردية وخبرات التعلم والبنية المعرفية للأشخاص الذين يرتكبون الجريمة. وفي السنوات الأخيرة تم التركيز على التأثيرات البيولوجية، بما في ذلك إصابات الدماغ والتعرض للملوثات البيئية.

الفصل الثالث: تصنيف الجرائم ودوافعها وعوامل الخطر المرتبطة بها

تمهيد

أولا: تصنيف الجرائم

ثانيا: أنواع الجرائم حسب الدافع لارتكابها

ثالثا: مسمى الجرائم

رابعا: دوافع السلوك الإجرامي من وجهة نظر علم النفس

خامسا: علم النفس الجنائي والجرائم الإلكترونية أو السبريانية

1- ماهية الجرائم الإلكترونية

2- الأساليب النفسية المستخدمة من طرف مجرمو الإنترنت

3 الدوافع النفسية والايدلوجية للجرائم الالكترونية

4- الإجراءات الوقائية من الجرائم الإلكترونية

سادسا: عوامل الخطر المرتبطة بالسلوك الاجرامي

1- عوامل الخطر من منظور شمولي

2- عوامل الخطر المرتبطة بالجريمة النسوية

3- عوامل الخطر المرتبطة بالجنوح

الخلاصة

تمهيد

تتميز المجتمعات الريفية والزراعية التي تفتقر إلى تنمية اقتصادية كبيرة بمعدلات أقل لجرائم الملكية ومعدلات أعلى لجرائم العنف مقارنة بالمجتمعات المتقدمة اقتصاديًا. أما المجتمعات الحضرية تنتشر فيها أكثر جرائم العنف كالاعتداء والاغتصاب والقتل، وكثيرًا ما يُنظر إلى هذه الجرائم على أنها جرائم حتمية. لقد تغيرت الجريمة الحديثة مع تطور التكنولوجيا، مما خلق بيئة مليئة بالتحديات لكل من المجتمع وجهات إنفاذ القانون. أدى العصر الرقمي إلى زيادة جرائم الالكترونية كسرقة الهوية والاحتيال عبر الإنترنت والقرصنة. ولا تزال الأهداف العامة للعدالة هي الحفاظ على سيادة القانون، وحماية السلامة العامة، وحماية الأفراد والجماعات وعليه دراسة الجريمة بمظاهرها الحديثة تفرض المزيد من اليقظة والتفكير الابتكاري وضبط استراتيجية متكاملة لمحاربتها.

أولا: تصنيف الجرائم

تحدث الجرائم بأشكال متنوعة، منها جرائم العنف، والجرائم التي لا ضحايا فيها، والجرائم ضد الأشخاص...الخ. ويتم تصنيف غالبية الجرائم على أساس خطورة الفعل أو السلوك. ويتم تحديد مدى خطورة العقوبة بشكل عام حسب ما ينص عليه القانون (Elizabeth, 2003). غالبا ما تصنف الجرائم وفقا لأشكالها وأنواعها، حيث قد تصنف على أساس قانوني أي نوعية العقوبات التي تقع على كل نوع من الجرائم ووسائل محاربتها وردعها، وقد تصنف الجرائم بحسب الضرر التي توقعه ومدى خطورتها، وقد تصنف على أساس اجتماعي حسب المعايير والقواعد الاجتماعية التي تنتهكها هذه الجريمة. وفيما يلي البعض من هذه التصنيفات حسب مكتب الإحصاء القضائي (BJS, 2022).

1- تصنيف الجرائم حسب وخامتها: فهناك الجنايات والجنح والمخالفات وذلك وفق العقوبة المقررة لكل نوع منها وهذا التصنيف ليس ثابتا دائما ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان فما يمكن اعتباره جناية في وقت من الأوقات قد لا يعتبر كذلك في وقت آخر، ويكون هذا تماشيا مع التغيير الذي يطرأ على القيم الاجتماعية السائدة أو طبيعة السلطة السياسية التي تمتلك التشريع. وفيما يلي شرح مبسط لهذا التصنيف.

الجنايات: الجنايات هي أخطر الجرائم. فهي إما أن تكون مصحوبة بنية القتل، أو تكون مصحوبة بنتائج فادحة، مثل فقدان الأرواح، أو الإصابة الجسيمة، أو تدمير الممتلكات. يمكن أن تكون عقوبة الجنايات أو الإعدام أو

السجن أو الغرامة أو الأحكام البديلة مثل المراقبة وإعادة التأهيل والحبس في المنزل. تشمل العواقب المحتملة للإدانة بارتكاب جناية أيضًا عدم القدرة على التصويت أو امتلاك السلاح أو حتى المشاركة في وظائف معينة. ومن أمثلة الجنايات الاختطاف والقتل والاغتصاب والتجارة الداخلية والسطو المسلح والاختلاس والابتزاز والاحتيال.

الجنح: تعتبر الجنح أقل خطورة من الجنايات، إما لأن شرط النية أقل خطورة أو لأن النتيجة أقل تطرفا. يُعاقب مرتكب الجنحة عادةً بالسجن لمدة سنة واحدة أو أقل لكل جنحة أو غرامة أو حكم بديل مثل المراقبة أو إعادة التأهيل أو خدمة المجتمع. ومن أمثلة جرائم الجنح تعاطي المخدرات، والسرقة، والقيادة المتهورة، والدعارة.

المخالفات: تعبر المخالفات عن انتهاك القانون، هي الجرائم الأقل خطورة وتشمل المخالفات البسيطة مثل انتهاك قوانين المرور ...الخ. يُعاقب على المخالفات عمومًا بغرامة أو حكم بديل حسب طبيعة المخالفة.

2- تصنيف الجرائم وفق إيجابيتها وسلبيتها: فالفعل الإيجابي المخالف للقانون يعد جريمة إيجابية أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون يعد جريمة سلبية.

تصنيف الجرائم وفق تعمدها: الجريمة العمدية هي الجريمة التي يتعمد الجاني ارتكابها ويتوافر فيها القصد الجنائي، أما الجرائم غير العمدية فهي التي لا تتوفر على القصد كالقتل الخطأ.

3- تصنيف الجرائم وفق درجة استمرارها: أي جرائم وقتية وجرائم مستمرة والجريمة الوقتية هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت معين وينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل مستمر.

4- تصنيف الجرائم وفقا لبعدها الاجتماعي: وهي جرائم ضد الممتلكات، وجرائم ضد الأفراد، وجرائم ضد النظام العام، وجرائم ضد الأسرة، وجرائم ضد الدين، وجرائم عامة ضد الأخلاق، وجرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع (Wilson & Hernstein 1985).

ثانيا: أنواع الجرائم حسب الدافع لارتكابها

يعتقد الشخص الذي يرتكب عملاً إجراميًا أن فوائده سوف تفوق خطر القبض عليه ومعاقبته. تعتبر البطالة وعدم المساواة من دوافع ارتكاب الجريمة، في حين أن العقوبات الصارمة تقلل من الحافز في بعض الحالات (Fajnzylber, Lederman, and Loayza, 2002).

وفي دراسة أخرى لـ "سامنر - Sumner " (2004) ترتبط الجريمة بصعوبة الاندماج الاجتماعي، فالأفراد الذين يجدون أنفسهم يندمجون قسراً في المجتمع هم أكثر عرضة للانخراط في الجريمة. يوجد اختلاف بين الرجال والنساء من حيث ارتكاب الجرائم، حيث أن الرجال أكثر عرضة لارتكاب الجرائم من النساء في جميع الثقافات تقريبًا. كما تميل الجرائم التي يرتكبها الرجال إلى أن تكون أشد خطورة من تلك التي ترتكبها النساء (Rowe, Vazsonyi, and Flannery, 1995). يمكن تحديد أنواع الجرائم حسب الدوافع لارتكابها كما يلي:

1- الجرائم ذات الطابع المادي الاقتصادي: مثل السرقة أو الخطف والابتزاز وجرائم القتل المرتبطة بالسرقة والرشوة والتزوير والاحتيال.

2- الجرائم ذات الطابع الانتقامي: مثل جرائم الخلافات الشخصية وجرائم الثأر وجرائم الشرف والشجارات.

3- الجرائم ذات الطابع المرضي: والتي يكون الأساس فيها اضطراب نفسي وسلوكي أو اضطراب في الشخصية، مثل اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع الذي يقود إلى سلوك عدواني وعنيف غير مبرر وتجاه أشخاص مجهولين بالنسبة للمجرم.

4- جرائم الدفاع عن النفس: على الرغم أن جميع القوانين الجنائية في العالم تتسامح مع جرائم الدفاع عن النفس؛ لكن الأسباب التخفيفية لجرائم الدفاع عن النفس بالغة التعقيد، فغالباً ما تنتفي الأسباب التخفيفية إن كان وقت وقوع الجريمة مختلف عن وقت استشعار الخطر مثلاً، أو كان الدفاع عن النفس استباقياً دون وجود خطر محدق، مثل قتل شخص على خلفية الابتزاز والتهديد، كما أن تعريف الخطر المحدق يختلف حسب النص القانوني، لكن من وجهة نظر علم النفس فجرائم الدفاع عن الذات هي التي يعتقد فيها المجرم بشكل جازم أنه يدفع الضرر عن نفسه بارتكاب الجريمة، حتى وإن لم يتم الاعتراف بهذا الاعتقاد في المحكمة.

5- الجرائم الجنسية: مثل جرائم الاغتصاب والخيانة الزوجية والتحرش أو الجرائم ذات الدوافع الجنسية.

ثالثا: مسمى الجرائم

يختلف مسمى الجرائم باختلاف الثقافات والتشريعات المختلفة، وقد تختلف العناصر المحددة للتهم الجنائية التي تحدد الجريمة حسب قوانين كل بلد. وقد حددت بعض البلدان الجرائم بوضوح في قوانين العقوبات، بينما يعتمد البعض الآخر على المضامين المستمدة من مبادئ القانون العام. ومن أكثر الجرائم شيوعا عالميا هي السرقة، والسطو، ثم جرائم العنف، والاغتصاب والقتل، وفيما يلي أبرز مسمى الجرائم المتعارف عليها عالميا:

الجدول رقم 1: يبين مسمى الجرائم المتعارف عليها عالميا

الاعتداء الجسيم	Aggravated assault	هو هجوم يتسبب في إصابة جسدية خطيرة أو أذى لشخص آخر أو ينطوي على استخدام سلاح فتاك.
المساعدة أو التحريض	Aiding and abetting	المساعدة في ارتكاب الجريمة أو التحريض على ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر.
حريق متعمد	Arson	يمكن أن يسبب إضرام النار أضرارًا جسيمة والموت. وقد يعرض حياة رجال الإطفاء إلى الخطر.
نية الاعتداء أو الترصد	Assault / battery	قد ترقى النية في ارتكاب الجريمة إلى مستوى الاعتداء البسيط أو الجنحة.
محاولة	Attempt	كل سلوك يؤدي إلى ارتكاب الجريمة أو محاولة ارتكابها ينتهي بتوجيه اتهامات جنائية.
الرشوة	Bribery	هو عرض أو قبول أي شيء ذي قيمة مقابل التأثير على مسؤول أو موظف حكومي.
السطو	Burglary	هو الدخول غير القانوني إلى مبنى بقصد ارتكاب جريمة بداخله. أو الدخول إلى أي مبنى تقريبًا لا يملك المدعى عليه إذنًا بدخوله.
التخلي عن الطفل	Child abandonment	يحدث التخلي عن الطفل عندما يهجر أحد الوالدين أو الوصي أو الشخص المسؤول عن الطفل، أو الفشل في توفير الرعاية للطفل.
سوء معاملة الطفل	Child abuse	هو فعل أو امتناع عن فعل يؤذي الطفل جسديا أو عقليا أو عاطفيا أو يحدث خطرًا كبيرًا ينذر بإيذاء الطفل، أو يعرضه للخطر أو الهجر أو الإهمال أو الاعتداء الجنسي.
إهمال الطفل	Child neglect	هو شكل من أشكال إساءة معاملة الأطفال حيث يفشل أحد الوالدين أو مقدم الرعاية في إعالة الطفل.

الصور الإباحية للأطفال	Child pornography	هو أي إنتاج أو توزيع أو حتى الحصول على صور إباحية تتضمن طفلاً قاصرًا يقل عمره عن 18 عامًا.
جريمه الكترونيه	Computer crime	هي استخدام الكمبيوتر أو الإنترنت لارتكاب الجريمة كالسرقة أو الاحتيال أو القرصنة.
التآمر	Conspiracy	هو عندما يتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة جنائية واتخاذ خطوة ملموسة نحو إتمامها.
التزييف	Counterfeiting	تشمل أي عملية تزييف للعملة أو الوثائق
الاحتيال على بطاقات الائتمان	Debit card fraud	أي استخدام غير المصرح به على معلومات بطاقة الائتمان، أو بطاقة الائتمان لشخص آخر لتحميل المشتريات على الحساب.
جريمة ازدراء المحكمة	Criminal contempt of court	أي سلوك يعكس عدم احترام الهيئة القضائية للمحكمة.
التنمر الإلكتروني	Cyberbullying	التنمر عبر مواقع التواصل الاجتماعي والرسائل النصية.
السلوك المخل بسلامة الأمن العامة	Disorderly conduct	وهي أي سلوك بغيض أو جامح يخل بسلامة الأمن العام.
زعزعة السلام	Disturbing the peace	هو أي سلوك مزعج للآخر يؤثر على الهدوء والسلام العام كالشجار أو التسبب في ضجيج صاخب...الخ.
العنف المنزلي	Domestic violence	هو أي عنف أو اعتداء بين أفراد الأسرة الواحدة كالاعتداء بين المتزوجين.
انتاج وزراعة المخدرات	Drug manufacturing and cultivation	هو أي انتاج أو زراعة لأي نوع من أنواع المخدرات.
حيازة المخدرات	Drug possession	تشمل أية حيازة لأي نوع من أنواع المخدرات.
الاتجار بالمخدرات وتوزيعها	Drug trafficking / distribution	هو أي توزيع أو الاتجار للمخدرات.
القيادة تحت تأثير المخدرات أو الكحول	Driving Under the Influence	القيادة تحت تأثير المخدرات أو الكحول.
الاختلاس	Embezzlement	تتم جريمة الاختلاس على مستوى المؤسسات وهو أي سرقة للأموال أو الممتلكات خاصة بالأفراد أو المنظمات، أي الاعتداء على المال

		العام.
ابتزاز	Extortion	هي الحصول على أموال أو ممتلكات أو أي شيء آخر ذي قيمة عن طريق استخدام التهديد أو القوة تجاه الضحية، أو ممتلكات الضحية، أو سمعتها، أو أحباء الضحية.
التزوير	Forgery	التزوير هو أي فعل يؤدي إلى تصميم مستند مزيف، أو تعديل في مستند موجود، أو تقليد توقيع لشخص ما.
احتيال	Fraud	هو استخدام الكذب والمكر والخديعة والنصب بهدف الحصول على أموال أو ممتلكات الغير.
تحرش	Harassment	استهداف شخص ما بسلوك يتضمن الإزعاج أو التعذيب أو الترهيب.
جرائم الكراهيه	Hate crimes	وهي جريمة تنطوي على العنف بدافع التحيز العرقي أو الديني أو الجنسي أو الجسدي.
القتل	Homicide	فعل يؤدي إلى وفاة شخص آخر سواء عن قصد أو عن غير قصد.
انتحال الصفة	Identity theft	انتحال هوية شخص آخر بهدف الاحتيال.
الاختلاس	Identity theft	الاختلاس هو سلوك يتمثل في سرقة أموال وممتلكات الآخر داخل المؤسسات.
خطف	Kidnapping	هي عملية اقتياد شخص نحو وجهة ما واخفائه أو استخدامه كرهينة.
القتل الخطأ: غير عمد	Manslaughter: Involuntary	القتل غير العمد قد يحدث نتيجة الإهمال الجنائي أو التهور أو القيادة الخطرة أو لأسباب معينة.
حيازة أو استهلاك مشروب كحولي من قبل شخص قاصر	MIP: A minor in possession	تتضمن هذه الجريمة الجنائية حيازة أو استهلاك مشروب كحولي من قبل شخص قاصر.
غسيل أموال	Money laundering	توظيف أموال غير مشروعة في مشاريع حقيقية أو وهمية.
عرقلة سير العدالة	Obstruction of justice	عرقلة سير العدالة هو أي سلوك غير لائق من شأنه أن يعرقل السير العادي للتحقيق وكشف الجرائم، هنا يسعى الجاني إلى إحباط السلطة القانونية للمسؤولين عن التحقيق.
انتهاك الشروط	Parole violation	وهو انتهاك إحدى القواعد المرتبطة بالإفراج التقديري وقضاء بقية مدة العقوبة خارج السجن.
شهادة الزور	Perjury	"الحنث باليمين" هو الإدلاء ببيانات كاذبة تحت القسم عن علم. أو التوقيع على مستند قانوني معروف أنه كاذب أو يحتوي على بيانات كاذبة.

		ويجب أن يكون البيان الكاذب أيضًا مرتبطًا بحقيقة مادية. أي أنه يمكن أن يؤثر على مسار أو نتيجة الإجراء.
انتهاك وقف التنفيذ	Probation violation	وهو القيام بسلوك إجرامي أثناء فترة قضاء عقوبة السجن مع وقف التنفيذ.
الدعارة	Prostitution	وهي أي شكل من أشكال التجارة الجنسية غير المشروعة.
السكر العلني	Public intoxication	وهو تعاطي أية مادة تؤدي إلى السكر العلني، والتسبب في إزعاج الآخرين في الأماكن العامة أو قد يشكل تهديدًا لسلامتهم أو سلامة الآخرين.
الاغتصاب	Rape	يحدث الاغتصاب عندما يمارس شخص ما سلوكًا جنسيًا ضد شخص آخر دون رضاه أو موافقته، غالبا ما يتضمن الاغتصاب استخدام القوة البدنية أو التهديد أو غيرها من أشكال الإكراه.
سرقة	Robbery - Theft	السرقة هي سلب ممتلكات الغير سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، أو الاستيلاء على ممتلكات شخص آخر أو أمواله دون موافقته.
التحرش الجنسي	Sexual assault	هو أي سلوك جنسي لفظي أو فعلي يصدر من الجاني ويكون غير مرغوب فيه وبدون رضا الطرف الآخر.
المطاردة	Stalking	هو نمط من السلوك يهدف إلى التسبب في الأذى أو الضيق. ويتضمن ملاحقة الغير بشتى الطرق
التهرب الضريبي الاحتيال الضريبي	Tax evasion Tax Fraud	الاحتيال الضريبي هو محاولة تدليس الوثائق وتقديم معلومات مغلوطة بينما التهرب الضريبي عندما يتم التهرب من دفع المستحقات المالية الضريبية
الاحتيال عبر الهاتف	Telemarketing fraud	كل عملية احتيال تتم عبر الهاتف.
التخريب	Vandalism	تشويه أو إتلاف أو تدمير ممتلكات شخص آخر عمدًا.
احتيال الكتروني	Wire fraud	أي احتيال عبر الإنترنت.

رابعا: دوافع السلوك الإجرامي من وجهة نظر علم النفس

ينبع الدافع من قوة نفسية لاشعورية تثير الرغبات والحاجات، فيشعر الأنا بالتوتر نتيجة الرغبة أو الحاجة بشكل ملح مما يفرض عليه تلبيتها أو تحقيقها على أرضية الواقع، أو قمعها وكبتها نحو الداخل.

إن دوافع السلوك الإجرامي معقدة للغاية، فهناك الكثير من وجهات النظر النفسية في تفسير الدوافع أو الحافز من وراء السلوك الإجرامي والانحراف، وقد نالت الجريمة الكثير من الأبحاث في مجال علم النفس الجنائي بهدف الكشف عن البعد النفسي في تحليل الجرائم والانحراف. حتى الآن لازالت مسألة الدوافع النفسية الكامنة وراء السلوك الإجرامي محل جدل علمي غير متفق عليه بشكل تام، فهناك من يرى أن الدوافع اللاشعورية للإنسان قد تدفعه نحو السلوك العدواني مثل المدرسة التحليلية، ومنها ما يرى أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب يتعلمه الشخص خلال حياته، ويوجد أيضاً من يرى أن بعض الأشخاص يولدون مجرمين بطبعهم، ولكن وبشكل عام توجد بعض العوامل الأساسية المتفق عليها بين الجميع التي قد تسبب السلوك الإجرامي. إن الفهم العميق لمثل هذه الدوافع من شأنه مساعدة علم النفس الجنائي التعرف والكشف عن أبعاد السلوك الإجرامي. وفيما يلي سوف يتم تسليط الضوء على مجموعة من الدوافع الشائعة التي تجعل الأفراد يرتكبون الجرائم.

1- الدفاع عن النفس:

من وجهة النظر القانونية تدرس مسألة الدفاع عن النفس والوسائل المستخدمة أثناء الدفاع عن النفس في سياق يواجه فيه الفرد تهديدًا واضحًا ومحددًا، وفي ظروف خاصة وواضحة قد تشكل خطرا جسيما (Wellman, 2012). في الحالات التي يتعرض فيها الإنسان لمواقف خطيرة أو تهديدات من أي نوع من قبل البيئة أو المحيط، فغالباً ما يلجأ للدفاع عن نفسه بدافع من غريزة البقاء، وقد يأتي هذا الدفاع على هيئة سلوكيات عدوانية قد تصل لحد السلوك الإجرامي، وتختلف هذه السلوكيات التي تعتبر رد فعل سواء من حيث النوعية أو الشدة باختلاف نوع التهديد والأثر النفسي.

2- دوافع مادية واقتصادية:

تشير الدراسات السابقة أن الأفراد الذين ينحدرون من أسر تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية كانوا أكثر عرضة لارتكاب الجريمة. مع العلم أن الفقر في حد ذاته ليس السبب الجذري لارتكاب الجريمة، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى وضعية نفسية اجتماعية أو بيئية قد ترتبط باحتمالية تعاطي المخدرات أو بانعدام فرص التعليم أو بمشكلات الصحة النفسية فيصبح الفرد أكثر هشاشة وأكثر استعدادا للانحراف وارتكاب الجريمة (Adam & Nicholas, 2018). عموما تعتبر العوامل المادية والاقتصادية من أكثر الأسباب التي تؤدي لسلوكيات إجرامية على اختلاف أنواعها، فالسرقة مثلاً تأتي من دافع الحاجة إلى المال، والقتل في بعض الأحيان قد يكون بهدف تحقيق

مصالح اقتصادية، بالإضافة لأشكال أخرى من الجرائم مثل التزوير والرشوة والاحتيال، وجميع هذه الجرائم وغيرها غالباً ما تنتج عن دافع الرغبة بالحصول على المكتسبات المادية سواء لأسباب مرتبطة بالحاجة الفعلية أو أسباب الطمع والجشع والأنانية.

3- المحاكاة والتقليد:

تؤدي سلوكيات المحاكاة والتقليد إلى تنمية نمط معين من الشخصية لدى الشخص المقلد تتصرف بطريقة عدوانية وتعجب بهذا النوع من السلوكيات. تشير البيانات الحديثة إلى أن الشباب الذي لديه تاريخ عائلي مضطرب يصعب عليه تكوين أسرة منسجمة أو ما يسمى بالتوافق الزواجي وأكثر عرضة للدفع نحو ارتكاب الجريمة (Stacey & Paula, 2019). وأن الطفل الذي تربى في أسرة يمارس فيها العنف المنزلي أو الطفل الذي تعرض للتنمر والظلم في مرحلة ما من مراحل حياته أكثر عرضة لتعلم السلوكيات العدوانية المتسلطة في التعامل مع الآخر وبالتالي ارتكاب الجريمة.

4- الانتماء إلى جماعة أقران السوء:

تشير الكثير من الدراسات والبحوث أن هناك علاقة ارتباطية بين تأثير الأقران والشبكات الاجتماعية واحتمال ارتكاب جريمة. فالأشخاص الذين لديهم أصدقاء يرتكبون سلوكا إجراميًا هم أكثر عرضة لفعل الشيء نفسه، حيث تعتبر المشاعر الجماعية والولاء داخل العصابة دافع قوي لارتكاب الجريمة (Jinho, & Fletcher, 2019).

5- إثبات الذات والتحدي:

يعتبر متغير تقدير أو إثبات الذات من المتغيرات التي ترتبط ببعض الجرائم خاصة جرائم العنف، وغالبًا ما ينطوي هذا النوع من العنف على انفعالات شديدة، يشار إليها أحيانًا باسم "جريمة عاطفية". كما توجد الكثير من الجرائم الأخرى التي ترتبط أكثر بالتحدي بهدف إثبات الذات والقدرة والقوة والسيطرة، فبعض الأشخاص الذين يطمحون للاتسام بهذه الصفات، يجدون أنفسهم مضطرين للقيام بأفعال إجرامية كالاعتداء على الآخرين، ارتكاب جرائم الاغتصاب أو السلب بالقوة أو القتل أحياناً لتلبية غرورهم الذاتي أو الحفاظ على كبريائهم المزيف، أو الشعور بنشوة الانتصار الوهمي.

6- الخلافات الشخصية:

الخلافات الشخصية بين الناس عديدة وأسبابها لا تنتهي، ومن الممكن أن تصل هذه الخلافات لحدود خطيرة تجعل شخص ما يقوم بتصرف إجرامي دون أن يكون بالضرورة لديه صفات عدوانية وإجرامية، وغالباً ما تكون

الجرائم المرتبطة بهذا السبب غير مقصودة، مثل الشجارات أو الخلافات العائلة أو الدفاع عن الشرف.

7- الاندفاعية الاجرامية: Criminal Impulsivity

الاندفاعية هي عدم القدرة على التحكم في الذات وضبط النفس وبالتالي الاندفاع نحو السلوك الإجرامي. إن الأفراد الذين لا يتمكنون من التحكم في انفعالاتهم ولا يملكون القدرة على ضبط النفس من شأنه أن يؤدي إلى السلوك الإجرامي، ويعتبر البعض من الباحثين، أن عدم القدرة على تسيير الانفعالات في طليعة الدوافع الإجرامية (Callie, 2020).

8- الاضطرابات النفسية والعقلية:

في بعض الأحيان يعتبر السلوك الإجرامي ناتج عن وجود اضطراب نفسي أو عقلي يعاني منه الشخص الذي ارتكب الجريمة، فقد يعاني مثلاً من أحد الاضطرابات العصابية أو الذهانية، وهذا النوع من الاضطرابات كثيراً ما يدفع الشخص للقيام بسلوكات إجرامية تهورية وارتكاب أفعال شنيعة. أكدت الدراسات السابقة أنه توجد علاقة ارتباطية دالة بين اضطرابات الصحة النفسية والعقلية والسلوك الإجرامي، خاصة المرضى عقليا الذين يتعاطون المخدرات، حيث تشير الدراسات السابقة أن ما نسبته 68.3% من المرضى عقليا الذين ارتكبوا مختلف الجرائم يعانون من اضطرابات عقلية نتيجة لتعاطي المخدرات (Ebonyque, 2022).

9- تعاطي المخدرات والجرائم الجنائية:

قام المعهد الوطني لتعاطي المخدرات عام 2020 (National Institute on Drug Abuse.) بتجميع بيانات من مصادر متعددة تشير أن ما قدره 65% من السجناء في الولايات المتحدة من متعاطي المخدرات، وما قدره 20% من المسجونين كانوا تحت تأثير الكحول وقت ارتكاب جرائمهم. تشير هذه النسب أن مشكلة تعاطي المخدرات من أخطر وأصعب المشاكل التي يواجهها المجتمع الحديث.

10- الشخصية العدوانية:

تظهر نتائج الدراسة التي قام بها "جاموار ميشرا" حول العدوانية والجريمة أن أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الأشخاص أكثر عدوانية بشكل ملحوظ من مرتكبي الجرائم المتعلقة بالممتلكات، وكان الأشخاص الذين عاودوا السلوك الإجرامي أكثر عدوانية بشكل ملحوظ من الجناة الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة (Jamuar & Mishra, 1981). كون الشخص عدوانياً قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات متهورة وبالتالي احتمالية كبيرة لارتكاب سلوك اجرامي.

خامسا: علم النفس الجنائي والجرائم الإلكترونية أو السبريانية

يعتبر التقدم التكنولوجي الحديث نعمة على البشر في بعض الأحيان، ولكنه لا يخلوا من النقم. لقد أصبح الإنترنت منصة توفر الإشباع الفوري والهروب من الواقع، وغالبا ما يستغل مجرمو الإنترنت نقاط الضعف النفسية لدى الأفراد لتسهيل أنشطتهم الإجرامية، إنهم يثيرون الخوف، أو التعاطف، أو الإثارة لإجبار الأفراد على الكشف عن معلومات حساسة أو القيام بأعمال تفيد المجرم. غالبًا ما يقوم مجرمو الإنترنت ببناء علاقات زائفة مع مستخدمي الانترنيت محاولة منهم لتعزيز الثقة فيما بينهم مما يسهل خداعهم واستغلالهم. أصبحت الجرائم الإلكترونية مسألة في غاية التعقيد ومنتشرة بشكل متزايد في عالمنا الرقمي. وأن البحث والدراسة في مختلف الأسباب الكامنة وراء الجرائم الالكترونية يحيلنا إلى التعرف عن الأبعاد النفسية التي تقف وراء هذا النوع من الجرائم. ولعل أبرزها التخفي وعدم بروز "الأنا" أمام الملأ أو الأنام، حيث تُمكن عباءة عدم الكشف عن الهوية التي يوفرها العالم الرقمي لمجرمي الإنترنت من التصرف دون الخوف من ردة فعل الآخر سواء في التعرف عليهم أو الانتقام منهم.

للتعرف والكشف على المظاهر النفسية المرتبطة بهذه الجرائم ولفهم المسألة أكثر وضوح نطرح التساؤلات التالية: ما هي مختلف أوجه الجريمة الإلكترونية؟، وما هي الدوافع التي تدفع الأفراد لارتكابها؟ مثل هذه الأفعال، وما هي مختلف الأساليب والحيل النفسية التي يستخدمها مجرمو الإنترنت؟، وهي الأساليب الوقائية النفسية الكفيلة بمحاربتها؟

1- ماهية الجرائم الإلكترونية

الجرائم الالكترونية أو السيبرانية هي مجموعة واسعة من السلوكيات غير القانونية تتمثل في سرقة المعلومات الحساسة والتسبب في الضرر، تتم عبر الوسائل الإلكترونية بهدف تحقيق مكاسب مادية أو معنوية، وذلك باستغلال الثغرات في الأنظمة التكنولوجية وبالتالي القدرة على الولوج إلى مختلف حسابات الأفراد والتلاعب بها، وهي أنشطة غير مشروعة تتضمن جرائم القرصنة والتصيد والاحتيال عبر الإنترنت وسرقة الهوية والتنمر عبر الإنترنت وغيرها (Kirwan and Power, 2012).

لقد تمكن مجرمو الإنترنت التكيف مع التكنولوجيا الجديدة، ويستمر تهديد الجرائم السيبرانية في النمو بشكل متصاعد من خلال استخدام أدوات وتقنيات في غاية التعقيد لكشف الشفرات وحلها، وهي في تطور مستمر بالموازاة مع التقدم التكنولوجي، وأصبحت تمثل اقتصادا سريا متطورا ينعشه العالم المظلم من الويب. يستهدف مجرمو الإنترنت الأفراد

والشركات والمنظمات وحتى الحكومات، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة والإضرار بالسمعة والمشكلات النفسية. وعليه من مسؤولية الجهات الفاعلة في المجتمع القيام بعملية تحسيس وتثقيف الموظفين والطلاب وكل من يستخدم الانترنيت حول أفضل الممارسات والمخاطر المحتملة وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة عبر الإنترنت (Bachmann, 2010).

2- الأساليب النفسية المستخدمة من طرف مجرمو الإنترنت

يستخدم مجرمو الأنترنيت العديد من الأساليب والتقنيات النفسية ومنها "الهندسة الاجتماعية - Social engineering" وهي تقنية نفسية تستخدم في التلاعب بالمشاعر النفسية للأفراد كالفضول والثقة أو الاستعداد لتقديم المساعدة وبالتالي يتم خداعهم ويوقعونهم في الفخ فيمدونهم هؤلاء الأفراد بمعلومات حساسة أو يمنحونهم رموز للدخول غير مصرح بها، حينها يتم استغلالها في أمور تفيد مرتكب الجريمة (Siddiqi, et al. 2022).

ومن التقنيات النفسية أيضا استخدام أساليب الاحتيال والخداع عبر رسائل البريد الإلكتروني أو مواقع الويب الوهمية بهدف مشاركة المعلومات الشخصية مستغلين سذاجة وطمع البعض من الأفراد، أو قد يوقدون في بعض الأفراد رغبة ملحة للحصول على مكاسب معينة ويوهمونهم على أنها فرص نادرة يجب اقتناصها، وفي حالة من الاستعجال يتخذون قرارات متهورة قد يستفيد منها مجرمو الأنترنيت ويستغلونها لتحقيق مصالحهم.

3- الدوافع النفسية والايدلوجية للجرائم الالكترونية

أ- الدوافع النفسية للجرائم الإلكترونية

- تحقيق المكاسب المالية: يعتبر السعي وراء المكاسب المالية أحد الدوافع الأساسية للجرائم الإلكترونية، والمال في نهاية المطاف ما هو إلا وسيلة لتحقيق مختلف الرغبات والنزوات النفسية، حيث يستخدم مجرمو الإنترنت تقنيات مختلفة لاغتصاب الأموال وانتزاعها من الضحايا خاصة السدج منهم والأفراد بسيطي التفكير وسريعي الإيحاء. كما يستغل مجرمو الإنترنت الأفراد والمنظمات والشركات التي تمتلك الأموال والمعلومات الحساسة، حيث يلجون إلى حساباتهم وعندما يحصلون عليها قد يحولون أموالهم إلى حسابات أخرى أو قد يحصلون على معلومات سرية فيبتزونهم بدفع المال مقابل إطلاق بيانات مشفرة، أو سرقة بيانات بطاقات الائتمان، أو الاحتيال المصرفي وقد يصل بهم الأمر إلى عملية غسيل الأموال من خلال أنشطة الكترونية متعددة. إن التقنيات المتطورة والمعقدة التي يستخدمونها في الاستفادة من المنصات الرقمية والعملات المشفرة تجعل من الصعب على الجهات الأمنية تتبع أصول الأموال وحركة تنقلها.

وعلى هذا الأساس فهم يقومون باستمرار تكييف استراتيجياتهم لاستغلال نقاط الضعف في المعاملات المالية عبر الإنترنت. إنهم يستخدمون تقنيات مثل سرقة الهوية والاحتيال وإنشاء مواقع ويب وهمية لخداع الضحايا والتلاعب بهم لتقديم المعلومات التي ترتبط بما هو مالي أو معلوماتي (Chiesa et al., 2008).

- تلبية رغبات نفسية ملحة تتمثل في تحقيق القوة والسيطرة والشعور بها يجعلهم يعيشون في مرحلة من الزهو والانتشاء. إن ما يجعل مجرمو الإنترنت ينشطون الكترونيا دون ردع أو خوف من العواقب القانونية هو ذلك الاحتمال الضئيل جدا لأن يتم القبض عليهم أو كشفهم، كما يملكون متسعا من الوقت لتأدية نشاطهم على أكمل وجه، وفي أي مكان يشاؤون قد يستحيل على المتتبعين رصده، مما يوفر لهم فضاء واسعا يسمح لهم العمل بارتياح دون توتر أو خوف من كشف هويتهم. إن عدم الكشف عن الهوية التي يتيحها العالم الرقمي يمكن مجرمي الإنترنت من تقليل الموانع والمحظورات لديهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية وتبني سلوكيات عدوانية.

- تلبية رغبات نفسية ملحة تتمثل في التحرش السيبراني والتسلط عبر الإنترنت. إن بعض الحالات من مجرمي الانترنيت يعانون من مشكلات نفسية تدفعهم للانخراط في المضايقات الإلكترونية والتسلط عبر الإنترنت من الإهانات أو التخويف أو الإيذاء بمختلف أنواعه، كوسيلة لتأكيد سلطتهم على الآخرين وتفريغ شحنات عدوانيتهم مستغلين ميزة إخفاء الهوية على الإنترنت (Bachmann, 2010).

- الإدمان على الإنترنت: قد ينخرط الأفراد الذين لديهم الإدمان على الإنترنت في الجرائم الإلكترونية كوسيلة لتغذية سلوكياتهم القهرية. كما أن الإدمان قد يخلق فيضا من الحاجات والرغبات يصعب على الفرد تلبيتها وتُصعب من القدرة على التحكم في النفس وضبطها، مما يوقعه في فخ الاندفاع فالأفراد المندفعون أكثر عرضة للانخراط في سلوك محفوف بالمخاطر عبر الإنترنت دون النظر في العواقب المحتملة.

ب- الدوافع الأيديولوجية

قد تكون بعض الجرائم الإلكترونية مدفوعة بدوافع أيديولوجية، تشمل أهداف قرصنة سياسية أو متطرفة أو أخلاقية. حيث ينطوي الإرهاب السيبراني مثلا على استخدام التكنولوجيا لشل البنية التحتية للدولة أو تعطيل الخدمات الأساسية. بدافع من أجندات سياسية أو أيديولوجية، قد يشن

الإرهابيون السيبرانيون هجمات على الوكالات الحكومية أو الأنظمة المالية أو المرافق الحيوية لخلق الفوضى وبث الخوف.

كما يوفر الفضاء الإلكتروني أرضًا خصبة للجماعات المتطرفة لدفع الأفراد نحو التطرف والتحريض على العنف، وذلك بتسخير التكنولوجيا لنشر أيديولوجيتها، وتجنيد الأعضاء، والقيام بحملات دعائية. كما قد يلجأ البعض إلى القرصنة الأخلاقية من خلال الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة بهدف الكشف عن نقاط الضعف وتعزيز التغيير الاجتماعي أو السياسي، مسببة ضررًا كبيرًا للأفراد والجماعات.

4- الإجراءات الوقائية من الجرائم الإلكترونية

يمكن المختصين النفسانيين الجنائيين القيام بالإجراءات الوقاية من خلال تحليل الأنماط السلوكية لمجرمي الإنترنت ومعالجة المشكلات النفسية الأساسية، أو حتى اتخاذ إجراءات مبكرة للتقليل من مخاطر الجرائم الإلكترونية كما يلي:

- القياس النفسي لمدى الإدمان على الانترنيت: تعتبر عملية قياس مدى إدمان الفرد على استخدام الانترنيت والظروف الشخصية والاجتماعية والدوافع المحيطة به، ذات أهمية قصوى في رصد عوامل الخطر للجرائم الإلكترونية. عملية القياس هذه تتيح لنا جمع معلومات قيمة تساهم بشكل فعال في تصميم البرامج الوقائية المناسبة في تعزيز عملية التثقيف النفسي وتعزيز الوعي حول السلوك الرقمي الآمن وبالتالي يتعرفون على مختلف الأساليب النفسية التي قد تستخدم للتلاعب بهم ومقاومتها.

- تحليل الأنماط السلوكية لمجرمي الانترنيت: يمكن لتحليل الأنماط السلوكية للأشخاص المنخرطين في جرائم الكترونية الكشف عن مظاهر مختلفة كالنشاط المفرط عبر الإنترنت، وأسلوب الاتصال وتاريخ الجرائم الإلكترونية السابقة، والميل إلى استغلال الآخرين أو التلاعب بهم في تحديد نمط الأفراد سواء الذين لديهم ميل أكبر للانخراط في الجرائم الإلكترونية أو الذين ينشطون كمجرمي للأنترنيت.

- العلاج النفسي: يلعب العلاج النفسي دورًا حاسمًا في منع الجرائم الإلكترونية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي. بدءا بتحديد المشكلات النفسية التي يعانون منها كتدني احترام الذات أو الصدمات النفسية التي تعرضون إليها في الماضي أو الشعور بالعجز ...الخ. حيث تتيح جلسات العلاج للحالات التي لها سوابق في الجرائم الالكترونية بيئة مناسبة لاستكشاف عواطفهم، والحصول على نظرة ثاقبة

لأفعالهم، وبالتالي القدرة على تبني آليات تكيف أكثر نضجا وتقليل احتمالية العودة إلى ارتكاب الجرائم (Bachmann, 2010).

سادسا: عوامل الخطر المرتبطة بالسلوك الاجرامي

المقصود من عوامل الخطر الاجرامي هو كل متغير قد يؤدي إلى السلوك الاجرامي أو زيادة انتشاره أو قد يساهم في العودة وتكرار الجريمة، أو قد يدفع الأفراد والجماعات إلى الانخراط في الجريمة أو ضحايا للسلوك الاجرامي. غالبا ما يحدث السلوك الإجرامي نتيجة دافع معين ووسيلة محددة وفرصة سانحة للقيام به. تسمى السلوكيات الإجرامية التي تدفع المجرمين إلى العودة إلى الإجرام بـ"عوامل الخطر – risk factors" والتي يمكن تعريفها على أنها "عوامل نشوء الجريمة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمخاطر" (Latessa & Lowenkamp, 2005).

تجمع الدراسات السابقة أن عوامل الخطر تتمثل في المواقف أو القيم أو المعتقدات السلبية، وتدني احترام الذات، وتعاطي المخدرات أو الكحول أو المذيبات، والفقر، أطفال الوالدين في نزاع مع القانون، والتشرد، وانتشار جرائم الأحياء، والسلوك المعادي للمجتمع المبكر والمتكرر (Biglan et al., 2012). وفي ما يلي عرض مفصل لعوامل الخطر سواء من منظور شمولي أو عوامل الخطر المرتبطة بالجريمة النسوية والجنوح.

1- عوامل الخطر من منظور شمولي

من منظور شمولي بالرغم من أن بعض العوامل قد يكون لها تأثير أقوى من غيرها، إلا أنه يجب دائما الأخذ بعين الاعتبار تأثير تفاعل العوامل فيما بينها. ويمكن تقسيم عوامل الخطر التي تؤدي إلى الجنوح إلى عوامل الخطر الاجتماعية، وعوامل الخطر الأسرية، وعوامل الخطر النفسية كما يلي:

أ- عوامل الخطر الاجتماعية

- الفقر.
- الرفض المبكر للأقران.
- مخالطة القرناء المعادين للمجتمع.
- عدم رعاية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة.
- عدم كفاية الرعاية بعد المدرسة نتيجة التسرب المدرسي.

ب- عوامل الخطر الأسرية

- غياب أحد الوالدين.
- أساليب التنشئة الأسرية المتساهلة.
- ضعف الرقابة الأبوية.

- الاضطراب النفسي أو العقلين لأحد الوالدين أو كلاهما.
- الاعتداء أو الإهمال الجسدي والعاطفي
- العنف المنزلي
- تعاطي المخدرات

ج- عوامل الخطر النفسية

- الحرمان العاطفي
- الاضطراب العلائقي والتعلق الانفعالي
- العنف البشري أو تجاه الحيوان
- القصور المعرفي واللغوي
- اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه
- اضطراب السلوك.
- اضطراب المعارضة والاستفزاز.

هناك عدة عوامل مرتبطة بزيادة المخاطر والإجرام للأفراد الذين يظهرون سمات إجرامية، ومن أبرزها ما يلي:

- عوامل الخطر البيولوجية الوراثية: حسب "كايزر وراسمينسكي- Kaiser & Rasminsky" (2010)، تكمن عوامل الخطر البيولوجية في البعد النمائي وتشمل كل المتغيرات التي تؤثر على الطفل منذ أن يكون جنينا حتى الولادة، حيث تؤثر الجينات على طبيعة ردود الفعل التي يثيرها الأطفال في أسرهم والآخرين من حولهم، ويمكن للجينات أن تحدد قدرة الفرد على التحكم في المزاج، والاندفاع، وتدني احترام الذات، وقلة التعاطف. تنتقل الخصائص النفسية من جيل إلى جيل وتشمل الجينات المرتبطة بشكل مباشر بتعاطي المخدرات والتي يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة السلوك الإجرامي. وعليه أن السلوك الإجرامي يمكن تحديده في وقت مبكر من الحمل لدى الأولياء الذين من المحتمل أن ينقلوا صفة الاجرام وراثيًا إلى أبنائهم (Kaiser & Rasminsky, 2010). يمكن تقييم السمات التي يمكن أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي كما يلي:

- التفكير الاجرامي المعادي للمجتمع: يتضمن التفكير الإجرامي في المقام الأول التبرير الإجرامي أو الاعتقاد بأن سلوكهم الإجرامي له ما يبرره، حيث يميلون أكثر إلى لوم الآخرين على سلوكهم السلبي وإظهار عدم الندم. غالبًا ما يكون لدى الأفراد الذين يتمتعون بالتفكير الاجرامي أقران مرتبطون بالأنشطة الإجرامية، ومعظمهم متورط في تعاطي المخدرات والكحول.

- سمات الشخصية المعادية للمجتمع: يمكن التعرف على سمات الشخصية المضادة للمجتمع أثناء مرحلة الطفولة والمراهقة وتتضمن الهروب، والتغيب عن المدرسة، والقتال، وحيازة الأسلحة، والكذب، والسرقة، والإضرار بالحيوانات أو الممتلكات.
- التفكك الأسري: ومن خصائصها نقص الدعم الأسري العاطفي، وعدم القدرة على حل المشكلات وضعف الاتصال الوظيفي الفعال بين أفراد الأسرة والتورط في أنشطة إجرامية.
- عدم القدرة على التحكم وضبط النفس: ويتجلى في عدم القدرة على التحكم في المزاج والاندفاع، وليست لديهم القدرة على التفكير في عواقب السلوك قبل القيام به.
- تعاطي المخدرات: يؤثر تعاطي المخدرات والكحول بشكل مباشر على أسلوب الحياة الذي يتبناه الشخص، فتراه يعجز عن اتباع أسلوب حياة ناجح ومثمر، وغالبًا ما يزيد المتعاطي للجرعات المخدرة وبالتالي عدم القدرة على التوقف عن استخدامها.

2- عوامل الخطر المرتبطة بالجريمة النسوية

حدد "ألدر وبازمور- "Bazemore" عاملان أساسيان يرتبطان بخطر القيام بالسلوك الاجرامي والعودة إليه لدى النساء المجرمات، يكمن الأول في السوابق الاجرامية وعدد مرات تم إيداعهن السجن، أما عامل الخطر الثاني يكمن في تعاطي وإدمان المخدرات (Alder & Bazemore, 1979).

تكشف نتائج الدراسة التي قام بها "بندا" أن الطفولة والاعتداء الجنسي والجسدي، والمشاعر السلبية، والعيش مع شريك إجرامي، وتعاطي المخدرات هي مؤشرات قوية على معاودة النساء للجريمة...وأن كل التحولات الحياتية التي عاشتها النساء، باستثناء سنوات التعليم، ترتبط بشكل عكسي وبشكل كبير بالعود إلى الإجرام" (Benda, 2005, p. 337).

تشير الدراسات السابقة أن معدل انتشار الجرائم بين الإناث منخفض مقارنة بالذكور. وأن العوامل المسؤولة عن جرائم الإناث هي في الأساس نفس العوامل المسؤولة عن المجرمين الذكور. وتزداد القدرة على التنبؤ بالسلوك الإجرامي مع عدد وتنوع عوامل الخطر التي يتم تقييمها ومع عدد مصادر المعلومات المختلفة التي تم جمعها. ولتقييم عوامل الخطر يجب التمييز بين العوامل التي تقف وراء الجريمة وأسباب السلوك الاجرامي. كما تفيد الدراسات السابقة أن التركيز على معالجة العوامل الديناميكية العائلية والروابط والجانب العلائقي فعال جدا للحد من عودة النساء إلى ارتكاب الجرائم.

3- عوامل الخطر المرتبطة بالجنوح

تعتبر الاضطرابات الثلاث: اضطراب فرط الحركة وقصور الانتباه، واضطراب السلوك، واضطراب المعارضة والاستفزاز الأكثر ارتباطا بالانحراف والسلوك الإجرامي، وفيما يلي وصف مختصر لكل من اضطراب فرط الحركة وقصور الانتباه - Attention Deficit Hyperactivity Disorder واضطراب السلوك - Conduct Disorder واضطراب المعارضة والاستفزاز - Oppositional Defiant Disorder وفقًا لتصنيف الجمعية الأمريكية للطب النفسي (American Psychiatric Association, 2013):

بالنسبة لفرط الحركة وقصور الانتباه يعاني صاحبه من قصور الانتباه، والاندفاع، والنشاط الحركي المفرط، وصعوبة في تكوين صداقات مع أقرانهم، حيث يُنظر إليهم عادة على أنهم غير محبوبين ويسببون الازعاج، ويظهر هذا الاضطراب عادة في وقت مبكر خاصة في مرحلة التمدرس، وينتشر بين الذكور أكثر من الإناث، وسببه غير معروف بدقة وغالبا ما يرتبط بالعامل الجيني.

أما اضطراب السلوك، ينتشر بين الذكور أكثر من الإناث، وقد يتزامن مع اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه، ويصنف إلى فئتين: فئة المضطربين سلوكيا في بداية الطفولة وهي أكثر خطورة واستدامة، وفئة بداية المراهقة وهي أقل خطورة، وهو الأكثر القضايا شيوعا في محاكم الأحداث. يتميز صاحبه في تلك السلوكات المتكررة والمستمرة لانتهاك حقوق الآخرين كالتنمر، وتدمير الممتلكات، والقسوة على الحيوانات، والسرقة. ويجد صعوبة في التعاطف مع الآخرين وضبط النفس.

أما اضطراب المعارضة والاستفزاز، هو أقل شيوعا إذا ما قارناه بالاضطرابين السابقين، ويتميز صاحبه بصعوبة التحكم وضبط النفس، وشيوع السلوك الاندفاعي، والسلبية، فهو عدائي، وانتقامي، واستفزازي. وقد تظهر عليه حالة من التهيج.

بالنسبة لاضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه، أكدت الدراسات السابقة وجود علاقة ارتباطية بين اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه والانحراف، حيث تشير دراسة "سيبلي وزملائه" (Sibley et al., 2011) أن حوالي ربع الأطفال المصابين باضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه يتورطون في سلوكيات خطيرة معادية للمجتمع أثناء مرحلتي الطفولة والمراهقة، كما قد يتورطون في السلوك الإجرامي كبالغين.

يتفق الكثير من الباحثين أن المشكلة الأكثر شيوعًا المرتبطة باضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه تكمن في الانحراف وتعاطي المخدرات

وسلوكات إجرامية خطيرة، حيث تشير الدراسات أن المجرمين العنيفين الذين تورطوا في سلوكات عدوانية تخريبية ومنتهكة للقواعد غالبًا ما يكون لديهم تاريخ من فرط النشاط، والاندفاع، ومشاكل نقص الانتباه، وتتراوح النسبة المئوية للذكور المحكوم عليهم بالسجن الذين يعانون من اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه بين 11.7% و45% وبين 10% و18.5% للإناث المسجونات اللواتي يعانين من فرط النشاط ونقص الانتباه (Connor et al., 2012).

الخلاصة

كل شخص يرتكب جريمة ما يبررها بالضرورة أو الحاجة أو عدم امتلاك الموارد المالية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، أو الانتقام، أو الاستفزاز، أو المرض العقلي، أو الإدمان. تختلف دوافع السلوك الإجرامي من شخص إلى أخر، والكل مسؤول عن أفعاله مهما كان مبرر الجريمة. إن فهم أنواع الجرائم والدافع لارتكابها مهم في خفض معدل الجريمة. والتعرف على أسباب ودوافع الجريمة لا يسقط المساءلة الشخصية. وأن المجتمع يتحمل مسؤولية معالجة تلك الظروف لأن الجريمة في نهاية المطاف ما هي إلا نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وأسرية سلبية متعددة.

الفصل الرابع: الشخصية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي

تمهيد

أولا: مفهوم الشخصية وأبرز النظريات والعلماء الدين اهتموا بدراستها

ثانيا: مكونات الشخصية

ثالثا: أنماط الشخصية

1- أنماط الشخصية وفقا للنظريات الخمس

2- أنماط الشخصية 16 لمايرز وبريجز

رابعا: مفهوم الاتصال الوظيفي وغير الوظيفي

1- شروط الاتصال الوظيفي

2- كيفية التعامل مع الشخصية وفقا لتصنيف "نظام هاير ساكسز"

3- كيفية التعامل مع الأنماط المشتركة في ضوء مختلف التصنيفات

خامسا: الشخصية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي

1- وجهة نظر آيزنك Eysenck"

2- وجهة نظر "ميقارجي Megargee"

3- وجهة نظر "تيليجن Tellegen"

تمهيد

تعد الشخصية عاملاً مهما في تحديد مختلف السلوكيات، ومنها السلوك الإجرامي، وما الذي يجعل الشخص مجرمًا. في هذا الفصل سوف نعرض مفهوم الشخصية وأبرز النظريات والعلماء الدين اهتموا بدراستها، وأبرز العوامل التي تتألف منها، وأنماطها، وسمات الشخصية المختلفة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي.

أولا: مفهوم الشخصية وأبرز النظريات والعلماء الدين اهتموا بدراستها

يمكن تحديد مفهوم الشخصية على أنها ذلك القالب الخاص بالإنسان الذي يتضمن أنماط سلوكه التي تجعله متفرّداً في طريقة تكيفه مع بيئته وتنبؤه باستجابتها. وهي مجموعة من الصفات والسمات الانفعاليّة والاجتماعيّة والجسميّة والعقلية التي تميز الفرد عمن حوله سواءً كانت بيولوجيّة فطريّة موروثة أو بيئية مكتسَبة، والتي لها تأثيرٌ كبير في تشكيل وصقل شخصيّة الفرد فتجعلها تتصرف بطريقة تعكس طبيعة الفرد والبناء الكلي لشخصيّته. ومن أبرز العلماء الذين اهتموا بتصنيف الشخصية: جيلفورد Guilford، أيزنك Eysnek، كاتل Katell، جريفيث Griffith، وألبورت وأودبارت "(Allport et Odbert)، مايرز وبريجز Myers-Briggs

ومن بين النظريات التي حاولت تفسير الشخصية وتصنيفها لدينا نظريّات الأنماط التي تصنيف الشخصية حسب الأنماط الجسديّة والأنماط الفسيولوجيّة والأنماط سلوكيّة والانفعالية. وتليها نظرية السمات التي تفسر الشخصية في ضوء توفر عددٍ من السمات التي تمثل عدداً من جوانب شخصيّة الفرد، ثم النظرية التطورية التي حاولت دراسة شخصيّة الفرد في جميع مراحل نموّه المختلفة، وبكل ما تعرّضت له من صراعاتٍ وضغوط...الخ. ثم النظرية الدينامية التحليلية التي درست الشخصية من حيث الجانب الميتاسيكلوجي.

ثانيا: مكونات الشخصية

تتكون الشخصية من المكونات الجسمية وتشمل كل الجوانب الفيسيولوجية والبيولوجية للجسم. والمكونات الاجتماعية التي ترتبط بشكل مباشر بأساليب التنشئة الأسريّة والاجتماعيّة بالإضافة إلى القيم والاتجاهات، وأدوار الفرد في المجتمع. والمكونات العقلية المعرفية التي تتضمن الوظائف العقليّة، بالإضافة إلى القدرات والمهارات اللغويّة

واللفظيّة، ومستوى الأداء. والمكونات العاطفية التي تعكس الجوانب الانفعالية كالحب، والغضب، والفرح، والحزن ...الخ.

ثالثا: أنماط الشخصية

هناك عدة نظريات حاولت تصنيف أنماط الشخصية، وسنكتفي في هذا الجزء عرض مختصر لكل من أنماط الشخصية وفقا للنظريات الخمس، وأنماط الشخصية 16 لمايرز وبريجز.

1- أنماط الشخصية وفقا للنظريات الخمس

- عامل الضمير: الذي يشمل التنظيم مقابل الفوضى، المثابرة مقابل التراخي، التأمل مقابل التصلب والاندفاع، النجاح مقابل الإهمال والكسل.
- عامل الانبساط: التوسع مقابل الانغلاق، روح الجماعة مقابل العمل الفردي، التفاؤل مقابل التشاؤم، تأكيد الذات مقابل الإذعان، الطاقة مقابل الميل إلى الوحدة والعزلة، والتحفظ والرزانة مقابل الصمت.
- عامل الطيبة: الإيثار مقابل اللااهتمام، الود مقابل الجفاء والقسوة، التواضع مقابل العجرفة والتكبر،
- عامل الانفتاح: الفضول مقابل الانغلاق، الإبداع مقابل التزمت، التجديد والتحديث مقابل التراجع والتقهقر.
- عامل عدم الاستقرار العواطف: فقدان السيطرة الانفعالية مقابل النضج العاطفي، القلق مقابل الهدوء، الاكتئاب مقابل غياب الاكتئاب.

2- أنماط الشخصية 16 لمايرز وبريجز - قائمة Myers-Briggs Types Indicator *MBTI*

مسمى الشخصية	صفات الشخصية
شخصية المفتش ISTJ The Inspector	الانطواء، والاستشعار، والتفكير، والحكم والتدقيق، واقعي منطقي وعملي ومنظم. سريع الحكم، ذاتي، غير عاطفي.
شخصية الحرفي ISTP The Craftsperson	انطوائي، حساس، التفكير العملي، إدراك (الميل نحو الجديد ونبذ الروتين)
شخصية الحامي ISFJ The Protector	ملاحظ وحريص ويهتم بالآخر، ولديه القدرة على استشعار عواطف ومشاعر الآخرين، ويفضل الملموس عما هو مجرد.
شخصية الفنان ISFP The Composer	الهدوء والتريث، واللطف والمرونة والتقبل، والجد
شخصية المستشار INFJ The Counselor	المثالية والإبداع واللطف والاهتمام
شخصية المعالج INFP The Healer	الميل نحو الانطواء، والتركيز على الأفكار والمفاهيم، والتعاطف، واللطف، وتفضيل العفوية والمرونة في التعامل.
شخصية العالم INTJ The Mastermind	الميل نحو الانطواء والمثالية والإبداع والقيادة، وتقديم المساعدة.
شخصية المهندس المعماري The Architect INTP	محلل جيد، ومبدع، ومنطقي، يركز على الوحدة، والعمل العقلاني، والتركيز أكثر على ما هو ملموس
الشخصية الدينامية ESTP The Dynamo	مراقب وحريص ويركز على الأشخاص الآخرين، ولديهم القدرة على استشعار عواطف ومشاعر الآخرين، ويفضلون الملموس عما هو مجرد.
شخصية المشرف ESTJ The Supervisor	الهدوء والتريث، واللطف والمرونة والتقبل، والجد
الشخصية الأدائية ESFP The Performer	متحمس وجذاب ومبدع، وعملي ومثابر ونشط ومنظم ومجدد

شخصية المعطاء ESFJ The Provider	الميل نحو الانفتاح والتنظيم والمثالية والإبداع والقيادة، والقدرة على التخطيط وتقديم المساعدة.
شخصية البطل ENFP The Champion	متحمس وجذاب ومبدع، وعملي ومثابر ونشط ومنظم ومجدد
شخصية المعلم ENFJ The Teacher	الثقة بالنفس، اجتماعي، عطوف، مؤثر، وجذاب، ومتفهم لمشاعر الآخرين، قيادي، ونزيه ويميل أكثر إلى تقديم المساعدة والدعم.
شخصية صاحب البصيرة ENTP The Visionary	مراقب وحريص ويركز على الأشخاص الآخرين، ولديهم القدرة على استشعار عواطف ومشاعر الآخرين، ويفضلون الملموس عما هو مجرد.
شخصية القائد ENTJ The Commander	الصرامة والثقة بالنفس والجرأة، قدرة عالية على التواصل والتخطيط والتفاعل الاجتماعي، والعقلانية وتحمل المسؤولية.

رابعا: مفهوم الاتصال الوظيفي وغير الوظيفي

- الاتصال الوظيفي: هو ذلك الاتصال الذي يتضمن المعنى والوضوح في إطار معايير موضوعية تفضي إلى الايجابية، والأمن.
- الاتصال غير الوظيفي: هو ذلك الاتصال الذي يتضمن الامعنى أو الغموض في إطار معايير ذاتية تفضي إلى السلبية، والقلق.

1- شروط الاتصال الوظيفي

من شروط حسن الاتصال الوظيفي ما يلي:

حسن الاستماع: وهو التركيز لما يقال والاهتمام به، وحسن الاستماع يؤدي إلى فهم مضمون الخطاب.

الاتصال غير اللفظي: ويبرز من خلال ملامح الوجه ونظرة الأعين ومختلف الإيماءات، بحيث سيتفاعل معك الآخر ويصارحك إذا كنت مسترخياً مبتسما وتبدي ملامح جسدية توحي بالثقة ونبرة صوت هادئة.

الوضوح والإيجاز: من خلال نقل مضمون الرسالة بوضوح ودقة وبشكل مباشر وموجز، لأن الإطناب في الحديث يجعل المستمع يفقد التركيز أو التبرم والانزعاج.

التعاطف: وهو القدرة على فهم ومشاركة مشاعر الآخر .

المرونة والانفتاح: وهي القدرة على التوافق والانسجام مع مختلف المواقف أو المظاهر أو السلوكات التي تبديها الشخصية أثناء عملية التواصل (نقد، لباس، لون، لغة، إشارة معينة...)

2- كيفية التعامل مع الشخصية وفقا لتصنيف "نظام هاير ساكسز" (The Hire Success® System)

التعامل مع الشخصية القيادية يفرض على المتصل الالتزام بالولاء والائتمان والتقدير. بينما التعامل مع الشخصية الاجتماعية يفرض على المتصل الالتزام بالاهتمام والبساطة، أما التعامل مع الشخصية الفكرية يفرض على المتصل الالتزام بالهدوء وأن تترك لها الحرية للعمل بمفردها. وأخيرا التعامل مع الشخصية الداعمة Supportive personality يفرض على المتصل الاحترام والتقدير والوئام.

3- كيفية التعامل مع الأنماط المشتركة في ضوء مختلف التصنيفات

الشخصية الانطوائية

يتميز أصحابها بتفضيل العزلة والابتعاد عن العلاقات الاجتماعية أكثر من التواجد فيها، وعدم رغبتهم في التفاعل مع الآخرين ويبررون ذلك بأنهم مصدر إزعاج كما لديهم نقص الثقة بالآخرين.

ومن الأفضل أن نتعامل مع الشخص المنطوي باحترام رغبته في العزلة وعدم تقديم انتقادات بسبب انطوائه. عموما هو شخص واثق من نفسه ولا تؤثر فيه آراء الآخرين. بالرغم من أن سوق العمل يغيّر كثيراً في هذه الشخصيات، إلا أنهم في النهاية يفضّلون الانفراد على الاجتماع.

الشخصية الانبساطية

من أهم سماتها أنها شخصية اجتماعية ولديها قدرة عالية في التواصل مع الآخرين والعمل الجماعي، حيث أنها تبدأ وتحادث الآخر بكل سهولة، ترغب في الاستماع إلى وجهات النظر والأفكار المختلفة. كما هي منفتحة ومتحمسة ومنطلقة تتخذ القرارات بسرعة، قليلة الصبر صادقة المشاعر في الغالب تكره الروتين والرتابة والعزلة. ومن الأفضل أن نتعامل معه بترك الفرصة له ليعبر عن آرائه ومشاعره وأفكاره.

الشخصية المترددة

من أهم سماتها فقدان الثقة بالنفس والشعور بالخجل الزائد والقلق المستمر. ومن الأفضل أن نتعامل معها من خلال محاولة مساعدتها بالتخفيف من شدة قلقها وتجاوز ترددها وزرع الثقة في ذاتها.

الشخصية المدققة

وهو الشخص الذي يهتم كثيراً بالتفاصيل الدقيقة والنظافة الزائدة وترتيب الأمور وفق نظام معين ومبالغ فيه نوعا ما. وينصح التعامل مع الشخصية التدقيقية بعدم فرض قيود معينة لا يرغب القيام بها.

الشخصية النرجسية

من سماتها حب الذات المفرط والتفكير أكثر في كيفية تلبية المصلحة الشخصية والشعور بالعظمة والتكبر. يخشون كثيرا الانتقاد. يصعب إرضاء أو التعامل مع الشخصية النرجسية، لأنها شخصية تعتمد على آلية نفي كل المجهودات والمساعدات التي بذلت لأجلها سابقا وتطلب دائما المزيد. وينصح التعامل مع الشخصية النرجسية بالتجاهل وعدم الخضوع إلى طلباته ومجابهته بالحرمان

الشخصية المضطهدة

من سماتها أنها دائمة الشكوى والتظلم والاعتقاد بأنها مهمشة ومحرومة. وينصح التعامل مع الشخصية المضطهدة بالتجاهل وعدم الرد على المظلومية التي يرددها دائماً.

الشخصية العصابية

من سماته أنه سريع الانفعال والغضب، يريد أن يفرض منطقه بالصوت العالي. وينصح التعامل مع الشخصية العصبية باجتناب محاورته عندما يكون في حالة من الاستثارة الزائدة واختيار الوقت المناسب لذلك.

الشخصية المريضة عقليا

من خصائصها انهيار مجال الوعي وسوء تنظيم الذات الواعية. وينصح التعامل مع الشخصية المريضة عقليا بالاحترام والتقبل ومجاراتهم أو مسايرتهم في حدود الإمكان، والتحدث معهم بكلام مطمئن مع وضع حدود زمنية للحديث معه.

خامسا: الشخصية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي

يركز علماء الشخصية بشكل أساسي على العوامل الخارقة " super factors" للسلوك الإجرامي. وفي هذا السياق، سيتم مناقشة ثلاث نظريات تحاول تفسير السمات الأساسية للميل نحو ارتكاب السلوك الإجرامي. كما يلي:

1- وجهة نظر آيزنك Eysenck"

تضيف نظريات الشخصية ومن بينها النظرية البيواجتماعية لـ "أيسنك Eysenck" معارف إضافية حول الجوانب النفسية للجريمة. حيث يرى أن وجود سمات شخصية معينة يرتبط بالجريمة والانحراف. علما أن سمات الشخصية هي خصائص ثابتة للفرد ترتبط به عبر الزمن وفي مختلف الظروف الاجتماعية. ويعد الارتفاع في الدرجات التي تعكس سمات الشخصية الانبساطية والعصابية والذهانية، بمثابة ارتفاع احتمالية الجنوح نحو السلوك الاجرامي، حيث يركز "آيزنك" على العوامل بيولوجية والاجتماعية والبيئية في تنامي السلوك الاجرامي، خاصة علم الوراثة

ومظاهره البيولوجية للشخصية كطبيعة القشرية الدماغية، والناقلات العصبية من جهة، وتأثير البيئة وطبيعة التكيف الاجتماعي الذي يميز الشخصية من جهة أخرى.

تشير مختلف النظريات أن الشخصية ترتبط بالسلوك الإجرامي عبر عاملين أساسيين أولهما السمة "traits"، حيث يمتلك الجاني سمات شخصية محددة تجعله أكثر عرضة للنشاط الإجرامي. أما العامل الثاني هو تظافر مجموعة من العوامل تشكل لنا ما يسمى بالعامل الخارق "super factor" وهو مجموعة من السمات المتشابكة والفريدة من نوعها تمثل خاصية مستمرة في تحديد طبيعة السلوك والذي نلاحظه في اضطراب الشخصية، خاصة اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع التي تتكون من مجموعة سمات تجعل الأفراد عرضة للسلوك الإجرامي (Eysenck, 1985).

حدد "آيزنك" ثلاثة أبعاد للشخصية تتمثل في الشخصية الانبساط والشخصية العصابية والشخصية الذهانية. حيث تتسم الشخصية العصابية بالقلق، والاكتئاب، والشعور بالذنب، وتدني احترام الذات، واللاعقلانية، والخجل، والمزاجية، والانفعالية. وهم عرضة للشعور بالقلق في المواقف الاجتماعية وغالبًا ما يعانون من تدني احترام الذات والشعور بالذنب. قد يظهرون سلوكًا غير عقلاني بل أكثر منه انفعالي، حيث تتغلب الانفعالات على العقل، مما يؤدي إلى أفعال عدوانية ومتهورة.

بينما الشخصية الانبساطية تتسم بالانفتاح والثرثرة وأكثر ودا، وفي الوقت نفسه تتسم بالحزم والبحث عن الإثارة والسيطرة على المواقف الاجتماعية. يرى آيزنك أن المنفتحين يميلون إلى أن يكون لديهم استثارة قشرية منخفضة مما يؤثر على قابلية التكييف. يستخدم "آيسنك" مصطلح التكييف ويربطه بالجانب البيولوجي، فهو يرى أن القشرة الدماغية السميكة تساهم بشكل كبير في عملية التكيف، وضعف القشرة الدماغية يؤدي إلى انخفاض نسبة المونو أمين أكسيداز (MOA) في الدماغ. أما الشخصية الذهانية تتسم بالأنانية والاندفاعية والبرودة الانفعالية والافتقار للتعاطف. وعليه ترتبط الشخصية الذهانية إيجابا بالسلوك الإجرامي (Eysenck, 1985).

2- وجهة نظر "ميقارجي Megargee**"**

تركز وجهة نظر "ميقارجي Megargee" على سمات الشخصية ذات "السيطرة المفرطة" مقابل سمات الشخصية "تحت السيطرة". فهو يرى أن الأفراد قد يطورون شخصيتين مختلفتين عن بيئتهم مما يدفعهم إلى العدوان المعادي للمجتمع، حيث يفترض "ميقارجي" أن هناك نوعين من السلوك العدواني المضاد للمجتمع، النوع الأول يشمل الأشخاص الذين يخضعون

للسيطرة المفرطة overcontrolled، والأشخاص تحت السيطرة undercontrolled. فهو يرى أن المستوى العالي من الصرامة والمراقبة والسيطرة لهؤلاء الأفراد أثناء عملية التنشئة overcontrolled يمنعهم من إظهار غضبهم بانتظام، ومع مرور الوقت ونتيجة لمختلف الاستفزازات الخارجية وتراكمها يؤدي إلى بركان من الغضب والعنف. بينما الشخصية "تحت السيطرة" التي تتميز بالاندفاع والبحث عن الإثارة والعدوانية وعدم الاستقرار العاطفي وضعف الثقة بالنفس هي أكثر عرضة للانخراط في مجموعة متنوعة من السلوكيات الإجرامية المتهورة وغير مخطط لها، كالجرائم المرتبطة بالعنف وجرائم الملكية وجرائم المخدرات.

قام "ميقارجي" بدراسة أربع مجموعات من الجانحين، حيث ضمت المجموعتان الأوليتان الجانحين المجرمين المعتدين الأولى شديدة الاعتداء والثانية متوسطة الاعتداء بناءً على مقياس العدوانية. بينما المجموعتان المتبقيان عبارة عن جانحين متشابهين غير عدوانيين تم احتجازهم إما بسبب عدم قابلية الإصلاح أو جرائم الاعتداء على ملكية الغير. بعد إجراء مجموعة من الاختبارات النفسية على الجانحين، أظهرت النتائج أن المجموعة شديدة الاعتداء أقل عدوانًا وتحكمًا أكبر من المجموعات الثلاث الأخرى. تشير هذه النتائج أن الأفراد الذين نشؤا في بيئة تفرط في السيطرة أكثر عرضة للانخراط في السلوك المعادي للمجتمع المستمر طوال حياتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن الشخصيات التي نشئت في بيئة تحت السيطرة تتميز بالاندفاع وسلوك البحث عن الإثارة هم أكثر عرضة للانخراط في السلوك المعادي للمجتمع المحدود في مرحلة المراهقة. أي أن الشخصية "تحت السيطرة" هي أكثر عرضة للانحراف والانخراط في أعمال إجرامية متهورة وغير مخطط لها. بينما الأفراد ذوي الشخصية "المفرطة في السيطرة" هم أكثر عرضة للانخراط في أعمال إجرامية مخططة ومتعمدة (Megargee, 1966).

3- وجهة نظر "تيليجن Tellegen"

تركز وجهة "تليجين" على الانفعال الإيجابي، والانفعال السلبي، والانضباط. تعتمد سمات الشخصية التي تشكل الانفعال الإيجابي والانفعال السلبي والانضباط على نتائج استبيان الشخصية متعدد الأبعاد (MPQ) وهو عبارة عن أداة شخصية للتقرير الذاتي مصممة لقياس مجموعة واسعة من الفروق الفردية للسلوكات وفقا للأصناف الثلاثة التالية:

الأفراد ذوي الانفعال الإيجابي كما تقيسه المقاييس الفرعية المرتبطة بالإنجاز والفعالية الاجتماعية والرفاهية والتقارب الاجتماعي والحصول

على التجارب الممتعة. والأفراد ذوي الانفعال السلبي كما تقيسها المقاييس الفرعية الخاصة بالعدوانية والشعور بالاغتراب، ورد الفعل تجاه التوتر والخوف والقلق والغضب. والأفراد ذوي الانضباط الذين يميلون أكثر إلى الالتزام بالأعراف الاجتماعية، ويتصرفون بطريقة حذرة ومنضبطة، ويتجنبون السلوكيات التي تسعى إلى الإثارة (Tellegen, 1985).

تعتبر هذه الأبعاد الثلاثة كعوامل مهمة تتعلق بالسلوك الإجرامي، حيث أكدت الدراسات السابقة أن الأفراد الذين لديهم انفعالات سلبية عالية أو لديهم نسبة منخفضة من الانضباط كانوا أكثر عرضة للانخراط في السلوك المنحرف والجريمة (Caspi et al., 1994).

خلاصة

يختلف الأفراد في المظهر والسلوك وسمات وأنماط شخصيتهم. ترى معظم الدراسات السابقة أن أبعاد الشخصية وسماتها لها أهمية في التنبؤ بمدى احتمال تورط الشخص في السلوك الإجرامي مستقبلا. تشغل سمات الشخصية حيزا واسعا في دراسات علم النفس الجنائي، حيث تشير النظريات الجنائية مجتمعة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سمات الشخصية كالاندفاعية وضبط النفس كمتغير مستقل والسلوك الإجرامي كمتغير تابع. وعليه من بين أهداف علم النفس الجنائي هو فهم أنماط الشخصية التي من المرجح أن ترتبط بالسلوك الإجرامي، وتحديد من هو الشخص الأكثر عرضة لارتكاب الجريمة مقارنة بالآخرين.

الفصل الخامس: الإجراءات العملية لعلم النفس الجنائي

تمهيد
أولا: علم النفس الإجرام والخبرة القضائية
ثانيا: التعامل مع مسرح الجريمة وملفات المتهمين
ثالثا: الرعاية داخل السجون
رابعا: علم النفس الإجرام والمحكمة
خامسا: دراسة الشخصية
خلاصة

تمهيد

يوجد ارتباط وطيد بين علم النفس الجنائي والطب النفسي الشرعي، عادةً ما يركز علماء النفس الجنائي بشكل مباشر أكثر على السلوكيات الإجرامية. ذلك أن الطب النفسي يتقاطع بشكل أكبر مع الطب العقلي وعلم النفس والقانون المدني والجنائي. في هذا الفصل سوف نركز على علم النفس الإجرام والخبرة القضائية، وكيفية التعامل مع مسرح الجريمة وملفات المتهمين.

أولا: علم النفس الإجرام والخبرة القضائية

قام المشرع برصد مجموعة من الآليات القانونية التي تساعد القاضي في البحث عن الحقيقة القانونية وجمع الأدلة، وصولا إلى إصدار الحكم القضائي. ومن بين هذه الآليات ما يعرف بالخبرة القضائية التي نص عليها في قانون الإجراءات الجزائية في الباب الثالث الفصل الأول القسم التاسع انطلاقا من المواد 143 إلى 156، كما تناولها المرسوم التنفيذي رقم 95- 310 الذي ينظم مهنة الخبير، فمن بين القضايا المعروضة في المحاكم ما يحتوي على مسائل تقنية وعلمية معقدة ليست من اختصاص القاضي، فيحتاج فيها للمساعدة من طرف الخبير القضائي الذي يعتبر بمثابة مستشار فني للقاضي، يقوم بالمهام الموكلة إليه تحت عنوان الخبرة القضائية، وتصنف كما يلي:

الخبرة: تأمر بها المحكمة للمرة الأولى عند الضرورة لها بهدف الاستعانة بها للتمكن من فهم مسألة فنية أو تقنية يصعب عليها فهمها، أو عندما يتوفر في قضية مطروحة عليها للفصل ظرف تقني أو فني أو علمي معين، فتقوم بإسنادها لخبير أو عدة خبراء حسب طبيعة وأهمية الخبرة المطلوبة.

الخبرة المضادة: إذا رأى القاضي بأن الخبير الفرد أو مجموعة الخبراء لم يستطيعوا الفصل في القضية فهو يطلب النوع الثاني من الخبرة، إما لعدم وجود الحل أو التناقض في التقارير، حينها يلجأ القاضي إلى خبرة أخرى يلتزم فيها الخبير المكلف بالمهام نفسها المسندة سابقا.

الخبرة الجديدة: هي تلك التي يطلبها القاضي عندما ترفض نهائيا الخبرة الأولى لأي سبب من الأسباب، كالبطلان مثلا أو وجود خلل أو عيب فيها كافتقارها للمعلومات المطلوبة.

الخبرة التكميلية: هي تلك التي تأمر بإنجازها هيئة المحكمة عندما ترى نقصا واضحا في الخبرة المقدمة إليها، وأن الخبير لم يجب على مجمل الأسئلة والاستفسارات، أو لم يتطرق إلى كل النقاط الفنية التي عين من أجلها، فيأمر القاضي باستكمال النقص الملحوظ في تقرير الخبرة.

ثانيا: التعامل مع مسرح الجريمة وملفات المتهمين

يتمثل الهدف الأساسي من وراء إنشاء ملف خاص بالمتهم من خلال الاعتماد على مسرح الجريمة في جمع المعلومات والأدلة، هو التعرف على هوية المجرم من خلال استعمال تلك المعلومات. فيلجأ رجال الشرطة إلى الاستعانة بالمتخصصين في علم النفس الإجرام لإعطاء تفسيرات أفعال المتهم غير المعروف في القضية، ويحتوي ملف القضية على الأغلب على معلومات مادية وغير مادية، تشمل مكان الجريمة وهوية الضحية ووجود الأدلة وسلوك المتهم قبل وبعد الفعل من أجل التوصل إلى الدافع للجريمة. كل هذه المعلومات تنتج لنا مجموعة من الفرضيات حول هوية الجاني من خلال الاستدلال المنطقي ومقارنة الجريمة بجرائم أخرى لمعرفة التشابه ثم إعادة تركيب وبناء الجريمة على أساس أنها حدث سلوكي، وبعدها يتم صياغة الفرضيات ذات العلاقة بالدافعية، وبالتالي تكوين فرضيات نمطية حول هوية الجاني.

كما قد يستعين المحققون بالمتخصصين في علم النفس الإجرام لدراسة دلالة بعض العلامات أو الحركات، لتحديد مدى صدق المتهم كحركة العينين ونبرة الصوت وبعض الأجهزة التي تقيس الأنماط الفيزيولوجية والتغيرات التي ترافق الاستجواب، وفي السنوات الماضية تم الاعتماد على العديد من الاختبارات التي تضاربت الآراء حول مدى فاعليتها والاعتماد عليها في التحقيقات.

ثالثا: الرعاية داخل السجون

يهتم علم النفس الجنائي بالرعاية الاجتماعية والنفسية للمحكومين في السجون، وتتجه رسالة السجن في المجتمع الحديث إلى علاج المجرم وإعداده لاستئناف حياته بعد خروجه من السجن، ولتحقيق هذا الأمر يجب أن يتوفر السجن على مقومات الرعاية الاجتماعية والعلاج المناسب، إضافة إلى توفر أخصائيين لتقديم مختلف الخدمات من أخصائيين نفسيين وتربويين وأخصائيين في عمليات التأهيل وأخصائيين اجتماعيين، وهذا من أجل مساعدة السجين على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من فرص المساعدة المتوفرة في السجن. كما يهتم المختصون بدراسة حالة كل سجين من شتى الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية، إضافة إلى دراسة

قدراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم في العمل من أجل وضع خطة التأهيل والعلاج وطريقة معاملتهم حسب حالتهم وظروفهم.

رابعا: علم النفس الإجرام والمحكمة

تلجأ المحاكم إلى علم النفس في الغالب من أجل معرفة الحالة الذهنية للمتهم وشهادة علم النفس والطب تعتبر مسألة مهمة في العديد من القضايا الجنائية، غير أن هذه المسألة لم تحض بالاهتمام حتى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، خاصة بعد نشر العديد من الكتب المتخصصة في علم نفس الجنائي، وطلب تعيين وتسمية الخبراء في هذا المجال، ثم انتشرت هذه العملية وأصبحت مطلوبة.

خامسا: دراسة الشخصية

- شخصية المتهم: يلاحظ على المتهم ظاهرتين نفسيتين هما ظاهرة التوتر الشعوري والانقباض، وحدة الأقوال والحركات من جهة، وظاهرة الحرص على حبك خطة الدفاع من جهة أخرى، وهاتان الظاهرتان تعتريان كل من المتهم المذنب المتوجس من اكتشاف أدلة إدانته كما تعتريان البريء المتحرز القلق مما تخبئه له الأقدار، وتتدخل لتحديد شدة الظاهرتين عوامل أخرى كطباعه الذاتية ومدى استعداده للإيحاء الذاتي ومقدار صبره واتزانه، ويجب أن ينصب اهتمام القاضي والمحقق على محاولة استخلاص مدى صحة أقوال المتهم من حالته النفسية مع أخذ الظاهرتين السالفتين الذكر بعين الاعتبار.

- شخصية المحقق: دور المحقق هو البحث عن الحقيقة وليس البحث عن أدلة الإدانة لوحدها كما يشيع عنه وكما يسعى ليصل إلى أدلة الإدانة فهو يسعى أيضا للتوصل إلى أدلة البراءة، وهو بدوره بنبعي عليه الحذر من قضية الانحياز اللاشعوري سواء تجاه المجرم أو الضحية.

- شخصية الضحية: تهدف دراسة الضحية إلى معرفة درجة تأثره بالأضرار اللاحقة به في التحامل بدعواه على المتهم أو عما إذا كانت لديه دوافع أخرى لا علاقة بها بالجريمة لتوجيه التهمة جزافا على المتهم لأسباب مختلفة.

- شخصية الشاهد: من خلال دراسة نفسية الشاهد يمكن التعرف إلى حد ما على مدى صحة أقواله ومدى قوة ذاكرته وما قد يشوب إدراكه من أخطاء، وهناك عوامل قد تؤثر على شهادته كمدى تركيز انتباهه في الواقعة والتدقيق فيها والإحاطة بها وليس إغفال الشاهد لأمر منه كتمانا دائما فقد يرجع على عدم إحاطته بالجزء الذي أغفله أحيانا.

- شخصية المبلغ: إبلاغ السلطة القضائية بالجريمة قد يكون من قبل الجاني نفسه في بعض الظروف أو من شخص لا علاقة له بالجريمة أحيانا، وإن كان الإبلاغ واجبا اجتماعيا مفروضا على كل فرد في المجتمع، يتفاوت مدى أدائه بين الناس حسب مدى الوعي الاجتماعي لكل منهم.
- شحصية المحامي: المحامي بوصفه المساعد للمتهم بما يملكه من ثقافة قانونية، يعتبر ذا علاقة بالدعوى الجنائية، فهو يدافع عن المتهم البريء لإثبات براءته ويدافع عن المتهم المذنب لتخفيف عقوبته عن جريمة صارت أمرا واقعا، وعليه أن يلتزم في دفاعه بمعطيات الحق مقتنعا بما يقوله في سبيل أن يقنع الآخرين.
- شخصية القاضي: يتم دراسة نفسية القاضي عند تقديره الأدلة وتحديد العقوبة للتعرف على ما قد يساور نفسه من تحيز لاشعوري للمتهم أو الضحية، فقد تتشابه بعض الظروف التي أحاطت بالقاضي في الماضي أو تحيط به حاليا مع ظروف الضحية، قد ينحاز لاشعوريا إليه مما يجعله أكثر ميلا للاقتناع بالأدلة التي تكون في صالحه وعدم الاقتناع بما يكون ضده، كما يميل إلى تشديد العقوبة عند تحديدها في حدود سلطته التقديرية ويحدث العكس إذا تشابهت ظروف القاضي مع ظروف المتهم. كما قد يحدث التحيز بحكم التشابه في الظروف وتحدث الظاهرة النفسية التي تسمى بالتقمص، ومن جهة أخرى قد يكون التحيز بدافع آخر كمصلحة ذاتية أو عاطفة اجتماعية أو وطنية أو قومية مما يجعله يميل للاقتناع بما يرد من أدلة لصالح الطرف الذي انحاز إليه، وعدم الاقتناع بما يرد منها ضده فيخل بذلك بعدالة الحكم الذي يصدره، لذلك يقتضي أن يكون القاضي حذرا من الانحياز اللاشعوري.
- شخصية ممثل الادعاء العام: يعتبر الادعاء العام أو النيابة العامة هو الجهة الممثلة للمجتمع ولصالح الحقيقة، وليس تمثيل الاتهام وحده كما هو شائع. تتمثل مهمته في التدقيق والتحري عن الحقيقة، سواء ظهرت في أدلة الإدانة أو أدلة البراءة ويجب أن يحاول ألا تطغى لديه نزعة الاتهام على نزعة البحث وتأكيد الحقيقة، ويعمل على عدم إفلات الجاني وحماية الأبرياء دون الانحياز اللاشعوري للمتهم أو للضحية.

خلاصة

يعمل كل من الأخصائي النفسي الجنائي ومسؤولي إنفاذ القانون جنبًا إلى جنب، بهدف التعرف على الجريمة وأسبابها، والمساعدة في إعادة تأهيل أولئك الذين ارتكبوا جرائم، وتحسين تقنيات التحقيق. وعليه يمكن الاستفادة من علم النفس الجنائي في القيام بالخبرة القضائية، وكيفية التعامل مع

مسرح الجريمة وملفات المتهمين. فهو يساعد العدالة في فهم الجوانب النفسية لأفعال المدعى عليه بشكل أفضل والتعرف على مدى احتمال معاودة ارتكابه للجريمة. كما يمكنه أيضًا أن يكون بمثابة شاهد الخبرة، حيث يقدم تفسيرات واضحة وموجزة للمبادئ النفسية المعقدة وآثارها على تصرفات المدعى عليه أو ذهنيته أمام القاضي. كما يركز علم النفس الجنائي على الوقاية والإصلاح وإعادة التأهيل والعلاج داخل السجون. إنهم يعملون مع المجرمين المدانين، بهدف مساعدتهم على فهم سلوكياتهم وتعديلها.

الفصل السادس: أدوات التقييم في علم النفس الإجرام

تمهيد

أولا: تقنيات دراسة الحالة في علم النفس الجنائي

1- المقابلة:

2- المقابلة المعرفية:

3- الملاحظة:

4- الاستبيانات:

ثانيا: الشهادة الجنائية للأطفال

ثالثا: أهمية الاختبارات والمقاييس النفسية في علم النفس الجنائي

رابعا: وصف مفصل لبعض المقاييس والاختبارات النفسية الأكثر استخداما لتقييم الشخصية في علم النفس الجنائي

1- اختبار رورشاخ لبقع الحبر

2- اختبار تفهم العائلة

3- اختبار مينسوتا المتعدد الأوجه للشخصية – النسخة الثانية

4- المقياس المختصر لتقييم الاضطرابات العقلية لـ"جالفي– Guelfi"

5- النسخة المنقحة لتشخيص السيكوباتية لـ"هير"

6- القائمة التشخيصية لسلوك الطفل

7- دليل تقييم مخاطر العنف المنقح

8- مخاطر مرتكبي الجرائم الجنسية

9- استبيان دوافع الشرب **10-** مقياس العدوانية **11-** المقياس العيادي للغضب

12- مقياس شدة اضطراب الهلع **13-** مقياس وكسلر لذكاء الأطفال

14- مقياس شدة اضطراب القلق الاجتماعي (الرهاب الاجتماعي للبالغين)

15- مقياس المنظمة العالمية للصحة لتقييم العجز 2.0

16- مقياس الاكتئاب والقلق والضغوط – الشكل المطول (DASS-42)

17- مقياس الاكتئاب والقلق والضغوط - الخاص بالشباب - (DASS-Y)

18- المقياس العالمي للصدمة - نسخة الأطفال والمراهقين

خامسا: إنشاء الملف السيكولوجي المتكامل لشخصية المجرم

خلاصة

تمهيد

تنصب جهود الأخصائيين النفسانيين الجنائيين في دراسة وتقييم الشخصية التي قامت بارتكاب الجريمة أو الأفراد المعرضين لخطر الإجرام، أو المساعدة في إنجاز المهام البحثية والأكاديمية. يقوم الأخصائي النفسي الجنائي بتقييم دقيق لشخصية المجرم للتعرف على مدى ارتباط الجوانب النفسية والعقلية والأداء الوظيفي المعرفي للجاني بالفعل الاجرامي من جهة، ومدى تأثير تلك الجوانب على قدرة الجاني الامتثال أمام القاضي من جهة أخرى، حيث يجب أن يكون الشخص الخاضع للمحاكمة قادرًا على فهم التهمة الموجهة إليه، وتقديم اعتراف بأنه مذنب أو غير مذنب. وعليه تشمل مهامهم اليومية عدة نشاطات تفرض عليهم دراسة وتقييم المجرمين وتحليل البيانات وإنشاء الملفات السيكولوجية وكتابة التقارير النفسية. في هذا الفصل سوف يتم التركيز على إجراءات دراسة الحالة، وإنشاء الملف السيكولوجي المتكامل لشخصية المجرم. وختاما وصف مختصر لبعض المقاييس والاختبارات النفسية الأكثر استخداما لتقييم الشخصية في علم النفس الجنائي.

أولا: تقنيات دراسة الحالة في علم النفس الجنائي

1- المقابلة: هي علاقة مهنية ديناميكية تتم وجها لوجه مع الشخص موضوع الدراسة بهدف الحصول على بيانات ومعلومات، والمقابلة قد تكشف عن جوانب معينة ذات أهمية في شخصية الأفراد لا يمكن الوصال إليها بالوسائل الأخرى فسلوك الفرد خلال المقابلة وإجاباته على الأسئلة وما يبديه من ملاحظات أو أقوال أو من تعبيرات غير لفظية كل ذلك من شأنه أن يبرز بعض خصال الشخصية المهمة في العملية الجنائية، ويمكن تصنيف المقابلة حسب الهدف منها إلى نوعين أساسيين الأول المقابلة الاستفهامية التي يسعى القائمون عليها إلى فهم قدر معين من المعلومات عن خصال الشخصية أو إلى رسم صورة ذهنية مفصلة عنها، أما الثاني فيطلق عليه المقابلة العلاجية وهو ما يهدف به الأخصائي النفسي إلى التأثير في عدد من العمليات النفسية لدى بعض المجرمين ذوي الاضطرابات السلوكية للتخفيف من حدة هذه الاضطرابات (Jones & Brown, 2020).

2- المقابلة المعرفية:

تشكل الشهادات جزءًا مهمًا من العملية القانونية، على مستويين رئيسيين: فهي لا تساهم في حل تحقيقات الشرطة من خلال تزويد المحققين بمعلومات حيوية حول الحدث الإجرامي فحسب، بل يمكنها أيضًا تزويد القضاة وهيئات المحلفين بالأدلة التي ستؤثر على قراراتهم بشأن الحدث الإجرامي. ذنب المتهم (Loftus, 1975).

استخدم الباحثون تقنية المقابلة المعرفية لمساعدة الشهود في تقديم إفادتهم بطريقة موضوعية وصادقة فقد كانت الطريقة التقليدية المعروفة لرجال الشرطة والمحامين تتطلب إعطاء الشاهد الوقت الكافي للتفكير بالواقعة وتذكر تفاصيلها ويتبعون هذا بعدد من الأسئلة المحددة للحصول على المعلومات المطلوبة. تتطلب المقابلة المعرفية إعطاء أربعة تعليمات يطلب من الشاهد اتباعها طوال المقابلة. ومن خصائص هذه الاستراتيجية في التذكر أنها تسمح للشاهد بمراجعة الحادث دون تدخل الأسئلة التي توجه الذاكرة حسب طبيعة السؤال وتترك الحرية للتذكر الحر المنظم والموجه بطريقة غير مباشرة. ومن إجراءاتها ما يلي (Johnson et al., 2021):

أ- العودة إلى السياق البيئي والعاطفي لمسرح الجريمة (إعادة السياق ذهنياً)، ويطلب من الشاهد إعادة التفكير بعناصر الحادثة مثل الأصوات والروائح والمشاعر التي سادت في ذلك الوقت.

ب- تذكر أكبر قدر ممكن من المعلومات، أي جميع عناصر الحادث بغض النظر عن أهمية كل عنصر حتى لو بدت ذات أهمية قليلة أو تم منحها مستوى أقل من الثقة (فرط الذاكرة).

ج- إعادة سرد المشهد بترتيب زمني مختلف، مثلاً من النهاية إلى البداية (تغيير ترتيب السرد)، أي تذكر الحادثة بطريقة غير متسلسلة زمنيا أو عكسية.

د- إعادة سرد المشهد من منظور مختلف، مثلا، من خلال سرد المشهد من وجهة نظر شخص آخر شارك فيه (تغيير المنظور).

3- الملاحظة: عموما تعتبر الملاحظة أداة قيمة لدراسة وفهم السلوك الإجرامي والمنحرف في سياق علمي وموضوعي، وتطوير رؤى نافذة لحل المشكلات. في علم النفس الإجرام تلعب الملاحظة دورا فعالا وتتطلب من الأخصائي أن يلاحظ الحالات ويسجل كل ما يصل إليه من معلومات، تقوم الملاحظة بدور أساسي في تقدير سمات الشخصية سواء كان ذلك في عيادة نفسية أو في مركز توجيه أو في السجون أو في مكتب توظيف أو في

مواقف الحياة الطبيعية، وهذا من خلال مواقف يتم ترتيبها بحيث يمكن من خلالها ملاحظة السلوك المراد قياسه (Fox & Fournier, 2019).
الملاحظة الدقيقة في علم النفس الجنائي ضرورية لفهم ملابسات القضية، وتقييم صحة أقوال الشهود، وإعداد تقارير دقيقة. يتم تطوير القدرة على الملاحظة الدقيقة من خلال الممارسة والخبرة. ومن الضروري، أن يكون الملاحظ على دراية بالمؤثرات التي تميل إلى إعاقة الملاحظة أو التأثير عليها. كما يجب على الملاحظ أن يكون قادرًا على التعرف على تلك العناصر والعوامل التي قد تنتقص من القدرة على الملاحظة بدقة. للمساعدة في تذكر الملاحظات، يجب على الأخصائي الاستخدام المكثف للصور الفوتوغرافية والرسومات وطرق التسجيل الأخرى (Friel, White, & Hull, 2008). ومن أنواع الملاحظة:
الملاحظة البسيطة: تستخدم الملاحظة من هذا النوع من أجل جمع المعلومات عن الظاهرة موضوع البحث، من خلال مشاهداته ومراقبته دون استخدام معدات أو أجهزة فنية.
الملاحظة العلمية المنظمة: في هذا النوع من الملاحظة يستعين الفاحص بأجهزة ومعدات تساعده على جمع المعلومات كأجهزة التصوير والقياس والتسجيل والتحليل، وهي منظمة وليست عرضية.
4- الاستبيانات: هي نوع من المقابلة المقننة يتكون كل منها من مجموعة من الأسئلة أو العبارات التقريرية المطبوعة على بعض الأوراق غالبا يجيب عنها المبحوث بالكتابة أو شفويا في ضوء احتمالات أو فئات للإجابة محددة سلفا بالنسبة لكل سؤال وهذا في موقف قياس فردي أو جماعي، وتدور أسئلة الاستخبار أو عباراته حول جوانب تتعلق بسمات شخصية المبحوث أو سلوكه في المواقف الاجتماعية ويجيب عنها المفحوص طبقا لاستبصاره بمشاعره وانفعالاته واعتقاداته وسلوكه الماضي أو الحاضر بهدف الكشف عن جوانب أو خصال معينة من شخصيته أو الحصول على بعض المعلومات الخاصة به.

ثانيا: الشهادة الجنائية للأطفال

يمثلون الأطفال إلى المحاكم الجنائية للإدلاء بشهادتهم كضحايا وكشهود على حد سواء، ويمكن أن تكون تجربة مرهقة للغاية للأطفال، وخاصة أولئك الذين وقعوا ضحايا.

توجد ثلاثة أنواع من مصادر التوتر لدى الأطفال الشهود: المصدر الأول للتوتر يتعلق بملاحظة الجريمة نفسها أو تجربتها. أما المصدر الثاني من التوتر فهو ناجم عن عوامل ما قبل المحاكمة مثل التأخير، وافتقار الأطفال إلى المعرفة القانونية، والاستجواب المتكرر. بينما المصدر الثالث للتوتر يأتي أثناء المحاكمة نفسها ويتعلق بالانتظار في المحكمة، وإعادة الجدولة، ونقص المعرفة، وتصميم قاعة المحكمة، ومواجهة المتهمين، والاستجواب (Flin, 1990).

غالبا ما يجد الطفل تجربة التحقيق الجنائي والمحاكمة مرهقة. وعندما يتم تقييم درجة القلق التي يعاني منها الطفل الشاهد، من الضروري التمييز بين الآثار النفسية التي تعزى إلى الشهادة أو كونه ضحية لجريمة ما، وتلك الناجمة عن مشاركة الطفل في التحقيق والمحاكمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآثار التوتر في يوم المحاكمة وللآثار الطويلة الأجل المترتبة على كونه شاهدا (Saywitz & Nathanson, 1993). تشير الدراسات النفسية في هذا المجال إلى:

- أن الموقف الانفعالي الذي تثيره الواقعة الجنائية يؤثر تأثيرا شديدا على الطفل سواء كان الطفل هو الضحية أو كان من أحد الشهود.
- الشهادة الجنائية للأطفال تتأثر بشكل عام بخصائص الأطفال كخجلهم وارتباكهم أمام الغرباء ناهيك عن الموقف الجنائي للتحقيق الجنائي.
- استجواب الأطفال عادة يستدعي مهارة خاصة من طرف القائمين بالتحقيق الجنائي، وقد يستعان بأخصائي نفسي لتهدئة مخاوف الطفل أثناء الشهادة الجنائية ومساعدته على مقاومة انفعال الخوف أو الخجل المرتبط بموقف الإدلاء بالشهادة.
- الأطفال يفتقدون القدرة على رواية وتنظيم أحداث الواقعة الجنائية.
- يمكن أن يتأثر الأطفال بسهولة من طرف الآخرين خاصة ذويهم مما قد يؤدي إلى تحريف الشهادة الجنائية، ولهذا السبب لا يعتبر الطفل شاهد عدل إذا كان ذووه من أصحاب المصلحة في القضية.

- شهادة الأطفال تفتقر للدقة من جهة ومن جهة أخرى ترتبط هذه الشهادة بنموهم العقلي والزمني خلال مرحلة الطفولة وكلما تقدم الطفل في السن كان ذلك مؤشرا إلى زيادة كفاءته في الإدلاء بالشهادة القضائية.

ثالثا: أهمية الاختبارات والمقاييس النفسية في علم النفس الجنائي

في علم النفسي الشرعي – Forensic psychology تلعب الاختبارات والمقاييس النفسية دورًا حاسمًا في فهم أعمق لذلك التفاعل المعقد بين العوامل النفسية والسلوك الإجرامي. كما تساهم مساهمة فعالة في قياس الشخصية وسماتها، وبالتالي تقييم الحالة من حيث الصحة النفسية والعقلية، وذلك بمعرفة اتجاهاتها ومعتقداتها وخصائصها الشخصية وعلاقتها بالجريمة. تستخدم الاختبارات والمقاييس النفسية في علم النفس الجنائي لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية، يكمن الهدف الأول في تقديم معلومات موضوعية حول الأداء المعرفي للفرد وتقييم كفاءته العقلية لتحديد ما إذا كان الشخص لديه القدرة العقلية للمشاركة في الدفاع القانوني عن نفسه وفهم الإجراءات والتبعات. أما الهدف الثاني يكمن في التعرف على عوامل الخطر المحتملة، أي تقييم مدى احتمال عودة الفرد إلى ارتكاب الجريمة أو التحول إلى العنف. أما الهدف الثالث يتمثل في التعرف على الأضرار النفسية الناجمة عن الجريمة.

يلعب التقييم النفسي دورًا محوريًا في الإجراءات الجنائية، فهو يقدم رؤية جيدة حول الحالة نفسيا وعقليا وسلوكيا. حيث تساعد عملية التقييم كل من المهنيين القانونيين والقضاة وهيئات المحلفين في فهم تعقيدات السلوك البشري واتخاذ القرار والتعرف أكثر على الوضعية الصحية للجاني (Smith & Johnson, 2019). ولهذا يجب الاعتماد على الاختبارات والمقاييس النفسية التي تتميز بالصدق والثبات.

توفر الاختبارات في علم النفس الشرعي البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات القانونية وهي مهمة جدا للجانبي والدفاع والادعاء. هذه الاختبارات لا تقتصر فقط على تقييم المتهم، بل تستخدم أيضًا لتقييم ضحايا الجريمة، وتقديم نظرة شاملة للأضرار النفسية التي لحقت بهم، والتي يمكن أن تؤثر على المسار القانوني وإصدار الأحكام. كما يمكن أن تساهم الاختبارات في الطب النفس الشرعي في تسليط الضوء على حالات حضانة الأطفال، وذلك بتقييم الصحة العقلية للوالدين والتأثير المحتمل على الطفل، مما يساعد في اتخاذ قرارات صائبة.

وفقا "لميلتون وآخرون - Melton et al". (2007)، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لمساعدة الأخصائيين النفسانيين الجنائيين في تقييم

مدى المسؤولية الجنائية. وهي أدوات تساعد الأخصائي النفسي الجنائي في تحديد وجود اضطراب عقلي أو نفسي ومدى تأثيره على سلوك الفرد أثناء ارتكاب الجريمة. وأحد هذه الأدوات الأكثر استخداما في علم النفس الجنائي هو مقياس روجرز لتقييم المسؤولية الجنائية Rogers Criminal Responsibility Assessment Scale (RCRAS). يتكون هذا الاختبار من 25 مقياسًا فرعيا يهدف إلى قياس المتغيرات التي قد تؤثر على الحالة العقلية للفرد. وتشمل تقييم التمارض المحتمل (أعراض مزيفة)، والحالات العفوية المحتملة، ومعدل الذكاء، والاضطرابات الوظيفية، وحواجز اللغة أو الفكر، والهلوسة. كما توجد اختبارات أخرى مستخدمة بشكل متكرر هي قائمة تدقيق الاعتلال النفسي - المنقحة (PCL-R)، وتقييم الشخصية متعدد الأطوار لمينيسوتا (MMPI MMPI-2)، والمقابلة السريرية المنظمة لـ (SCID) DSM-IV، واختبار الرورشاخ Rorschach، واختبار تفهم الموضوع (TAT)، ومقياس وكسلر لذكاء البالغين (WISC-IV).

ومن أساليب جمع البيانات في علم النفس الجنائي ما يلي:

في مجال علم النفس الإجرام يتم استخدام أساليب البحث التي تستخدم في علم النفس بوجه عام مع توظيفها بما يناسب طبيعة الظاهرة الإجرامية أو السلوك الجانح والمنحرف.

رابعا: وصف مفصل لبعض المقاييس والاختبارات النفسية الأكثر استخداما لتقييم الشخصية في علم النفس الجنائي

تم تصميم الاختبارات والمقاييس النفسية وتطبيقها على الأفراد بعد التأكد من درجة صدقها وثباتها، أي بعد دراسة مؤشراتها السيكومترية بدقة وضمان جمع وتحليل ودلالة البيانات النفسية بشكل موضوعي ومنظم. توجد عدة أنواع من الاختبارات والمقاييس في علم النفس الشرعي، يهدف كل منها إلى قياس الخصائص المتنوعة للحالة العقلية للفرد. وفيما يلي وصف مختصر لأبرز الاختبارات والمقاييس النفسية الأكثر استخداما في علم النفس الجنائي:

1- اختبار رورشاخ لبقع الحبر Rorschach inkblot test

يتكون هذا الاختبار النفسي الإسقاطي من عشر لوحات مطبوع على كل منها شكل مختلف من أشكال بقع الحبر. كل منها مطبوعة على بطاقات بيضاء منفصلة. خمس بقع حبر باللونين الأسود والرمادي، واثنان باللون الأسود والرمادي والأحمر. وثلاثة متعددة الألوان بدون اللون الأسود. يتضمن الاختبار بعض الاستجابات شائعة جدًا، بينما قد يكون البعض الآخر فريد من نوعه، حيث تعتبر الاستجابات غير الشائعة قد تشير إلى اضطرابات في أنماط التفكير. يعتبر الترميز للاستجابات أحد الميزات المعقدة في تسجيل نقاط رورشاخ، ويتضمن الاختبار ست فئات واسعة من محددات بقع الحبر وهي: اللون، والشكل، والحركة، والتخمين، والتضليل. يستخدم الاختبار للحصول على معلومات نوعية وتفسير الأداء النفسي للفرد بناءً على استجاباته لبقع الحبر. يساعد هذا الاختبار في الكشف عن المشاعر أو الأفكار اللاواعية وأنماط التفكير لدى المفحوص التي قد يكون من الصعب تقييمها باستخدام طرق المقابلة التقليدية أو التقرير الذاتي.

بالرغم من أنه حاليا لا يعتبر اختبار الرورشاخ أداة مثالية أو ذات مصداقية عالية، إلا أنه لا يزال يستخدم على نطاق واسع خاصة لتشخيص الفصام، وهو هدف رورشاخ الأصلي من تصميم الاختبار (Mihura, Meyer, Dumitrascu and Bombel, 2013).

كيفية التطبيق وتصحيح

في الخطوة الأولى يقدم الفاحص بطاقة واحدة في كل مرة ويسأل، "ماذا ترى في اللوحة؟"، وللمفحوص الحرية في تفسير الصورة الغامضة كيفما يشاء، يمكن للمفحوص أخذ الوقت المناسب لتفسير كل بطاقة ويمكنه تقديم عدة استجابات، ويمكنه حمل البطاقات في أي وضع، سواء كان مقلوبًا أو جانبيًا.

أما في الخطوة الثانية، يقوم الفاحص بتسجيل كل الاستجابات، مهما كانت تافهة. ثم يسجل الوقت المستغرق لكل إجابة، والوضعية التي تم فيها حمل البطاقة، والتعبيرات العاطفية، وما إلى ذلك أثناء الاختبار.

أما في الخطوة الثالثة، بمجرد مراجعة جميع الاستجابات على بقع الحبر للمرة الأولى، سوف يقوم الفاحص بفحص كل بقعة حبر للمرة الثانية. الهدف من ذلك ليس الحصول على معلومات جديدة، بل مساعدة الفاحص على رؤية ما يراه المفحوص. ويطلب من المفحوص تحديد المكان الذي يرى فيه ما سبق رؤيته أصلا، وما هي الميزات التي تجعله يبدو كذلك (Chatterjee 2019& Mukheriee).

يعتمد التنقيط على دليل تنقيط اختبار الرورشاخ لبيزمان Beizmann (1966) بتحديد موقع الاستجابات، الاستجابة الشاملة (G) ، الاستجابة الجزئية (D) ، الاستجابة الجزئية صغيرة (Dd)،أما الفراغات (DBl)، تليها المحددات الشكلية (F) ،اللونية (C)، الحركة (K)، والاستجابة الفاتحة القاتمة (Clob) ، بعدها تأتي المحتويات منها: المحتوى البشري (H)، الحيواني(A)، النباتي (BOT) شطر (Frag) ، تجريد (Abst) ، الجغرافيا (Geo)، مع وضع الملاحظات من خلال الإجابات المبتذلة والرفض والصدمات.

بعد الانتهاء من تقييم الاستجابات يقوم الفاحص بجمع الاستجابات الإجابات المتعلقة بكل لوحة، ثم تقيد مختلف النسب المئوية نمط الإدراك، نمط الرجع الداخلي، النسبة المئوية للإجابات الحيوانية، كل هذه التقييمات العددية والتي تضاف إليها مجموعة معايير دالة غير رقمية كالصدمة، والرفض، والمثابرة، والملاحظات الوصفية.

تحليل السياقات العقلية ويقوم على التفسير والتحليل الدقيق لمختلف العوامل وذلك بدراسة ارتباطاتها الديناميكية وتوزيعها في البرتوكول، كما هو الشأن بالنسبة لتوزيع أنماط الإدراك (G,D,Dd,Dbl) على اللوحات وفي اللوحة الواحدة، وكذا نوعية ارتباطها بالمحددات ((F,FC,CF,FE,EF,K,K خاصة بالنسبة للشكل الذي يعتمد عليه، إلى أنماط الإدراك ونسبة الإجابات الحيوية (A%) والإجابات المألوفة (BAN) في استخراج نوعية السياقات العقلية والمعرفية في تناول الواقع والمواضيع.

قد تشير الاستجابة السريعة نسبيًا إلى الشعور بالارتياح مع الآخرين والراحة في العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الاستجابة المتأخرة قد تكشف أن الفرد يعاني من التفاعلات الاجتماعية. تكمن دينامية الصراع في الاستجابات المتمثلة في الحركات الإنسانية (K) وتكافئها مع مجموع الإجابات اللونية (Xk /xC) ، وفي العلاقة بين الحركات الصغرى والإجابات التضليلية (xK/xE) ، ولا نكتفي هنا بالتأكيد على نمط الاستجابات التي تشير إلى الانطوائية أو الانبساطية، بل يجب كذلك تحليل نوعية الحركات الإنسانية ووظائفها وانتشارها في سياق البرتوكول، وكذلك الشأن بالنسبة للحركات الصغرى الحركة الحيوانية وحركة الأشياء والحركة الجزئية. كما تدرس نوعية الإجابات اللونية (C) والتظليلية (E)، وظهورها أولا في البقع وفي المحتويات المناسبة لها، يضاف إليها ذلك نسبة الاستجابات اللونية (RC%).

2- اختبار تفهم العائلة Family Apperception Test (FAT)

وصف الاختبار

هو اختبار إسقاطي يعتمد على نظرية نظام الأسرة. يساهم هذا الاختبار في تقييم مدى تأثر الفرد بأسرته ونوعية المشاعر التي يكنه لها. تم تصميم اختبار تفهم أو إدراك العائلة من أجل التشخيص الفردي وتقييم مدى إدراك المفحوص للحياة العائلية العلائقية. يتكون الاختبار من 21 بطاقة أو صورة تتضمن وضعية الأطفال ضمن العائلة، وهو اختبار اسقاطي (Roskam et al., 2010).

كيفية التطبيق والتصحيح

يتم تطبيق الاختبار في مكان يتوفر على الإضاءة الكافية وهادئ، حيث يتم عرض البطاقات على المفحوص ومدة التطبيق غالبا لا تتجاوز نصف الساعة. يطلب من المفحوص أن يشاهد كل صورة على حدة ويستخدم خياله للتعبير عن محتوى الصوة سواء من حيث الأمر الذي أدى لظهور هذا المشهد، أو الأمور التي يفكرون فيها الأشخاص داخل الصورة وما هو شعورهم، وأيضا كيف ستنتهي القصة. يجب على الفاحص أن يتأكد من أن المفحوص أدرك جيدا محتوى التعليمة، وإذا كانت الإجابة تحتوي قصة غير كاملة، توجد أسئلة إضافية يجب أن تستكمل للحصول على أجوبة كاملة وهي كالآتي:

ماذا يحدث حاليا؟ ماذا حدث سابقا؟ ماذا يشعر هو أو هي؟ عن ماذا يتكلم هو أو هي؟ كيف ستنتهي القصة؟

يطلب دائما من المفحوص أن يكون واضحا أكثر في تحديد هوية الأشخاص وضيح الاستجابات التي يقدمها أو الكلمات والجمل الغامضة. أثناء تفريغ النتائج على الفاحص تسجيل الوقت الذي استغرقته الاستجابة على كل صورة.

تنقط كل بطاقة على حدة ووضع العلامة في الدائرة السوداء المناسبة، وعندما ننقط كل البطاقات، تحسب عدد الدوائر السوداء لكل فئة وتسجل في السطر المناسب. يتم بعد ذلك حساب المؤشر العام للخلل الوظيفي من خلال جمع الأرقام المسجلة في الأسطر الموجودة في الخانة الرمادية.

مؤشراته السيكومترية

تشير الدراسة السيكومترية على عينة قوامها 168 طفلاً إلى قدر مقبول من الصدق والثبات، حيث كان نتائج التحليل العاملي والاتساق الداخلي للنسخة المنقحة جيدًا، ولقد أظهرت النتائج أن هناك قدر عال من التمييز في الاستجابات بين الأطفال العاديين غير العاديين في العينة السريرية (Roskam et al., 2010).

3- اختبار مينسوتا المتعدد الأوجه للشخصية – النسخة الثانية

Minnesota mutiphasic personality Inventory-2 (MMPI-2)

وصف الاختبار وكيفية التطبيق

لقد تم نشر اختبار مينسوتا المتعدد الأوجه للشخصية (MMPI) الأصلي في عام 1940 وتم نشر النسخة المنقحة الثانية - MMPI-2 - عام 1989. وهو الاختبار النفسي الأكثر استخدامًا لقياس الأمراض النفسية للبالغين. ويستخدم في مجالات الصحة العقلية والطبية والتوظيف. فهو يساعد في تحديد المشكلات الشخصية والاجتماعية والسلوكية من خلال تقييم مجموعة واسعة من الاضطرابات العقلية، مثل الاكتئاب والبارانويا والفصام.

يتألف اختبار MMPI-2 من 567 بندا يجاب عنها بصح أو خطأ. ويمكن تطبيق الاختبار فرديا أو جماعيا على الأفراد من عمر 16 سنة فما فوق وبمستوى تعليم متوسط. للاختبار قدرة عالية على اكتشاف حالات ادعاء المرض. تتراوح مدة تطبيق الاختبار لمتوسطي الذكاء بين ساعة وساعة ونصف في حين تتجاوز الساعتين لمن ذكاؤهم دون المتوسط (Drayton, 2009). يتكون الاختبار من ثمانية مقاييس للصدق وهي، درجة لا أستطيع أن أقرر Cannot say score، ومقياس الكذب Lie (L) scale، ومقياس الندرة Infrequency (F) scale، ومقياس التصحيح Correction (K) scale. وعشرة مقاييس عيادية وهي:

- توهم المرض Hypochondriasis ويتألف هذا المقياس من 32 بندا.
- الاكتئاب Depression: يتألف هذا المقياس من 57 بندا.
- الهيستريا Hysteria: يتألف هذا المقياس من 60 بندا.
- الانحراف السيكوباتي Psychopatic Deviate: يتألف هذا المقياس من 50 بندا.
- الذكورة- الأنوثة Masculinity- Femininity: يتألف هذا المقياس من 56 بندا.
- البارانويا Paranoia: يتألف هذا المقياس من 40 بندا.
- الوهن النفسي (السيكاثينيا) Psychathenia: يتألف هذا المقياس من 48 بندا.
- الفصام Schizopgrenia: يتألف هذا المقياس من 78 بندا.
- الهوس الخفيف Hypomania: يتألف هذا المقياس من 46 بندا. فضلا عن مقاييس المحتوى والمقاييس الإضافية (Drayton, 2009).

الخصائص السيكومترية للاختبار:

تمت دراسة المؤشرات السيكومترية لاختبار MMPI-2 باستخدام عينة معيارية مكونة من 2600 شخص بالغ. وجرى استخدام طريقتين للتحقق من الثبات هما الثبات بالإعادة، حيث تراوحت معاملات الثبات من 0.67- 0.92 للذكور، 0.58- 0.91 للإناث. أما بطريقة الاتساق الداخلي فقد تراوح معامل

ألفا من 0.33- 0.84 للذكور، ومن 0.36- 0.86 للإناث. جرى التأكد من الصدق باستخدام طريقتي الصدق المحكي من خلال ارتباط اختبار MMPI-2 باختبارات أخرى كاختبار Recent lif Events survey واختبار Katz adjustment scale والصدق العاملي، وكذا من خلال التحليل العاملي من الدرجة الأولى (Drayton, 2009).

4- المقياس المختصر لتقييم الاضطرابات العقلية لـ"جالفي– Guelfi"
Brief Psychiatric Rating Scale (BPRS 42)

وصف المقياس

لقد قام كل من أ.د فقيه العيد، أ.د بن عصمان جويدة بترجمة وتقنين مقياس المختصر لتقييم الاضطرابات العقلية لـ"جالفي" سنة 2013. صمم هذا المقياس بداية من أجل تقييم الذهانات الوظيفية. وهو مقياس يقوم بتقييم سريع للحالة النفسية للشخص مع التركيز بشكل خاص على شدة الأعراض. استعمل مع المرضى النزلاء في المستشفيات العقلية لتحديد مستويات القلق والاكتئاب وتمييز الاضطرابات العقلية الشديدة والبسيطة التي تدخل ضمن زملة العصابات. وبهذا نلاحظ أن استعمالاته تغيرت بالمقارنة مع أهدافه الأولية. ويمكن استعماله في صيغة 18 بندا كما يمكن استعماله في صيغة 42 بندا.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تمثلت الخطوة الأولى بترجمة النسخة الفرنسية إلى اللغة العربية من قبل الباحثين وقد درست الترجمة الأولية من قبل خمسة من الأطباء العقليين بالمستشفى الجامعي بتلمسان حيث طولب منهم مراجعة الترجمة ومقارنة كل بند من البنود بالبند المقابل له في المقياس الأصلي واقتراح التعديلات التي يرونها ملائمة. كما طولب منهم أن يؤشروا على الصفة المناسبة لوضعية كل بند بوضع علامة أمام المعايير الثلاثة التالية (مناسبة أو نوعا ما أو غير مناسبة). وقد أعطيت درجة ثلاثة لصفة "مناسبة" ودرجتين لصفة "نوعا ما" ودرجة واحد لصفة "غير مناسبة". وفي ضوء الملاحظات التي أبداها هؤلاء أجريت بعض التعديلات والتصحيحات على العبارات لجعلها أكثر وضوحا وأقرب للثقافة الجزائرية خاصة والعربية عامة.

أما بخصوص تحليل تقييم الخبراء بمدى ملائمة كل بند من البنود للصفة التي أعدت لتقييمها بإعطاء درجات معينة تتراوح ما بين (3 و1) تم حساب صدق الخبراء باستخدام طريقة كاندال، حيث أظهرت النتائج معامل كاندل

على أن ترجمة المقياس تتمتع بقدر عال من الصدق، حيث كانت معظم العبارات مناسبة للعبارات الأصلية.
لدراسة ثبات المقياس تم استخدام طريقة التجزئة النصفية، وأظهرت النتائج أن معامل الثبات المستخرج يقدر ب 0,94 مما يدل على أن الاختبار ثابت.
وللاطلاع أكثر على المقياس يرجى تصفح الملحق الثاني في آخر صفحات هذا الكتاب.

5- النسخة المنقحة لتشخيص السيكوباتية لـ"هير"
(Psychopathy Checklist - Revised):(PCL-R)

قام بتصميم النسخة المنقحة لتشخيص السيكوباتية (PCL) العالم النفس الكندي "روبرت هير"، وهي أداة لتقييم وجود الأعراض السيكوباتية لدى الأفراد. وتتكون من 22 بندا لسمات الشخصية والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها. تستخدم هذه الأداة التشخيصية لتقييم الميول السيكوباتية أو المعادية للمجتمع لدى الفرد. وتستخدم غالبًا في علم النفس الجنائي، وتساعد على تحديد احتمالية العودة إلى الإجرام أو السلوك العنيف (Hare, 1980).

كيفية التصحيح

يطلب من المفحوص وضع علامة أمام العبارات التالية: "موجودة بالفعل"، "ربما موجودة"، "غير موجودة". ويتم تصحيح كل بند، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المفحوص بـ "غير موجودة"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "ربما موجودة"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "موجودة بالفعل". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل بند يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0-40)، وتشير الدرجات الأعلى إلى وجود أعراض السيكوباتية.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

أشارت الدراسة التي قام بها برازيل – Brazil (2016) على المستوى العيادي أن النسخة المنقحة لتشخيص السيكوباتية باستخدام الصدق التمييزي تتمتع بقدر عال من المصداقية في تشخيص السلوك السيكوباتي.

6- القائمة التشخيصية لسلوك الطفل (CBCL) Child Behavior Diagnostic Checklist

تعتبر القائمة التشخيصية لسلوك الطفل (CBCL) مقياس للكشف عن المشاكل السلوكية والعاطفية لدى الأطفال والمراهقين. وتستخدم بشكل خاص في قضايا حضانة الأطفال للمساعدة في تحديد الجهة الأفضل لرعاية الطفل. وهي نموذج تطبيقي للكشف عن مختلف المشكلات النفسية التي يعاني منها الطفل، وتستخدم على نطاق واسع بمؤسسات رعاية الأطفال،

والبحوث والممارسة السريرية. وتعتبر أداة لقياس حدة المشكلات السلوكية ومدى تغيرها بمرور الوقت أو عبر المجتمعات، وتستخدم مع الأطفال والمراهقين ما بين 06 و18 سنة (Achenbach & rescorla, 2000).

تتكون النسخة المنقحة للقائمة (CBCL) لعام 2001، من 113 بندا تتوزع على ثمانية مقاييس فرعية وتمثل المتلازمات التالية: القلق والاكتئاب، الإحباط، الشكاوى جسدية، مشاكل اجتماعية، مشاكل التفكير، مشاكل الانتباه، السلوك المنحرف، السلوك عدواني.

كما أضافت النسخة المنقحة لعام 2001 ستة مقاييس فرعية تتوافق مع تصنيف الدليل DSM وهي: المشاكل العاطفية، مشكلات القلق، المشاكل الجسدية، اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه، مشاكلات المعرضة والتحدي، المشاكل السلوكية.

كيفية التطبيق والتصحيح

يطلب من المفحوص وضع علامة أمام العبارات التالية: "غالبا"، "أحيانا"، "أبدا". ويتم تصحيح كل بند، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المفحوص بـ "أبدا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أحيانا"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "غالبا". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل بند يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0-226)، وتشير الدرجات الأعلى التي تبلغ 64 درجة فما فوق إلى وجود الاضطرابات وتحتاج من المختص النفسي القيام بالفحوص النفسية الشاملة.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تم تقييم الثبات من خلال تقدير الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) على جميع المقاييس، واستخدمت طريقة إعادة الاختبار بعد أسبوع، وباستخدام مصفوفة معاملات الارتباط، وتقدير التمييز دقيق بين الأطفال الأسوياء وغير الأسوياء، أظهرت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ يتراوح ما بين 0.90 و0.97 حسب المتلازمات، كما بينت النتائج أيضا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدرجات للمجموعتين. تؤكد هذه النتائج أن المقياس صادق وثابت وصالح للاستخدام السريري والوبائي (Albores-Gallo et al., 2007).

7- دليل تقييم مخاطر العنف المنقح Violence Risk Appraisal Guide- (VRAG-R) Revised

يعتبر دليل تقييم مخاطر العنف المنقح (VRAG-R) عبارة عن أداة لتقييم المخاطر تتكون من 12 عنصرًا للتنبؤ بالعود إلى الإجرام العنيف بين

مرضى الذكور الذين ثبت إجرامهم وفقا لتقارير الطب النفسي الشرعي. حيث تم مراجعة وتنقيح الأداة سنة 2013 حيث تم حذف أربع فقرات من المقياس الأصلي لأنه ثبت أنها لا تنطبق بشكل كامل على الأفراد الذين ارتكبوا جرائم جنسية. تم استخدام الأداة في المسح العيادي الشامل بدلاً من المقابلات الفردية. والأداة مناسبة لاستخدامها مع الذكور الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فما فوق والذين ارتكبوا جرائم خطيرة أو عنيفة أو جنسية (Gregório Hertz et al., 2019).

كيفية التطبيق والتصحيح

يطلب من القائمين على رعاية السجون القيام بتسجيل جميع عمليات الاعتقال لجميع التهم المتعلقة بالجرائم الجنائية الذكورة في القائمة بما في ذلك جرائم الأحداث. ثم يذكر عدد المرات التي تم فيها القبض على الجاني لكل نوع من الجرائم. بعد ذلك القيام بعملية ضرب الحاصل في القيمة المعيارية الموجودة في يمين الأداة، ثم يتم جمع الدرجات الناتجة للحصول على إجمالي درجات التاريخ الإجرامي لكل فرد.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تم تحسين أداة تقييم مخاطر العنف بعد مراجعة 618 مجرمًا جنائيًا والمرضى الذين تم تشخيصهم من طرف الطب النفسي الشرعي من حيث مدى مسؤوليتهم الجنائية ومدى اللياقة البدنية للمثول أمام المحكمة أو تلقي العلاج، وتمت متابعة هذه العينة لمدة 7 سنوات. بعد ذلك تمت إعادة الدراسة المعيارية للأداة باستخدام عينة موسعة مكونة من 800 فرد وتمت متابعتها على مدى 10 سنوات، وبينت النتائج أن دليل تقييم مخاطر العنف فقد يتمتع بقد عال من المصداقية ودقة تنبؤية جيدة مع مساحة تحت المنحني قدرها 0.76 (Harris, Rice and Quinsey, 2016).

8- دليل تقييم مخاطر مرتكبي الجرائم الجنسية Violence Risk Appraisal Guide (VRAG)

يعتبر دليل تقييم مخاطر مرتكبي الجرائم الجنسية عبارة عن مقياس تنبؤي لتقدير مخاطر العنف الإجرامي على المدى الطويل، يتكون من 14 بندًا مصممًا بشكل أساسي لتقييم مخاطر معاودة ارتكاب الجرائم العنيفة والعودة إلى ارتكاب العنف الجنسي بين البالغين الذين تم إطلاق سراحهم ويبلغون 18 سنة فما فوق. تتضمن البنود مجموعة بيانات تتعلق بالعيش مع أبوين بيولوجيين حتى سن 16 عامًا، ومدى سوء التكيف في المدرسة الابتدائية، وتاريخ مشاكل الكحول، وما إذا كان الجاني متزوجا وقت ارتكاب الجريمة. يسجل هذا الدليل، التاريخ الإجرامي للفرد سواء كان

عنيفا أو غير عنيف، وعدد الإدانات المتعلقة بجرائم جنسية سابقة، وتاريخ الجرائم الجنسية للفتيات تحت سن ، 14، وما إذا كان الإفراج المشروط المسبق فاشلا، والعمر عند ارتكاب الجريمة، وما إذا كان يعاني من الفصام أو أي اضطراب آخر في الشخصية (Harris, Rice and Quinsey, 2016).

كيفية التطبيق والتصحيح

يطلب من القائمين على رعاية السجون القيام بتسجيل جميع عمليات الاعتقال لجميع التهم المتعلقة بالجرائم الجنائية الذكورة في القائمة بما في ذلك جرائم الأحداث. ثم يذكر عدد المرات التي تم فيها القبض على الجاني لكل نوع من الجرائم. بعد ذلك القيام بعملية ضرب الحاصل في القيمة المعيارية الموجودة في يمين الأداة، ثم يتم جمع الدرجات الناتجة للحصول على إجمالي درجات التاريخ الإجرامي لكل فرد.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

بينت الدراسات السابقة أن الأداة تُظهر قدرة توقع عالية للعودة إلى الإجرام العنيف مقارنةً بالأدوات الأخرى التي تم تطويرها للاستخدام مع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم جنسية. وفي دراسة أخرى تشر النتائج السيكومترية لدليل تقييم مخاطر مرتكبي الجرائم الجنسية علي عينة قدرها 1104 فردًا أن الأداة تتمتع بقدر بسيط من الصدق والثبات 0.74 في توقع تقييم مخاطر مرتكبي الجرائم الجنسية (Rettenberger et al., 2017).

9- استبيان دوافع الشرب Drinking Motive Questionnaires (DMQ)

وصف الاستبيان

قام بإعداد هذا الاستبيان كل من "كوبر وراسل وسكينر ووندل، سنة 1992" وهو استبيان لقياس مدى ميول الأفراد نحو تعاطي الكحول، من خلال دراسة مختلف الدوافع التي تدفعهم لشرب الكحول، ويتضمن الاستبيان 15 بندا، ذات أربع استجابات (أبدا، أحيانا، غالباً، دائما) (Cooper, Russell, & Windle, 1992). وتتوزع البنود على ثلاثة مقاييس فرعية كما يلي:

المقاييس الفرعية	الفقرات
الدوافع الاجتماعية لتعاطي الكحول (SOC)	1، 4، 7، 10، 13
دوافع التأقلم مع تعاطي الكحول (COP)	2، 5، 8، 11، 14
تحسين تعاطي الكحول (ENH)	3، 6، 9، 12، 15

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل مقياس فرعي، بإعطاء درجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أبدا"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أحيانا"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "غالبا"،

وأربع درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "دائما". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل مقياس فرعي يساوي الدرجة الكلية للمقياس.

10- استبيان الاعتماد (ليدز) Leeds Dependence Questionnaire Raistrick, 1994

وصف الاستبيان

قام بإعداد هذا الاستبيان كل من "ريستريك وبرادشاو وتوبر وآخرون، سنة 1994" أُعد هذا المقياس أصلا كوسيلة للحصول على بيانات لتقييم العلاج الموجه للمراهقين البالغين 16 عاما فما فوق والراشدين انطلاقا من قياس شدة تعاطي المخدرات أو الكحول خاصة لدى المرضى الذين توقفوا عن التعاطي. حيث يتم قياس التغيير الذي يطرأ على الاعتماد سواء كان الاعتماد خفيفا أو شديدا من خلال فهم الأبعاد الفيزيولوجية المرضية لمتلازمة الاعتماد سيكولوجيا. بالإضافة إلى التقييم العيادي الذي يحدد وضع المفحوص بالنسبة لمقياس يختص بالجوانب النفسية لتعاطي الكحول والهروبين والتدخين أو المواد الأفيونية Raistrick, Bradshaw, Tober, Weiner, Allison, & Healey, 1994).

يستخدم مقياس ليدز للاعتماد (LDQ) مع المرضى الذكور والإناث والمرضى الذين يعانون من المشكلات الناجمة عن المرض العقلي والذين لديهم تشخيص مزدوج. وتعتبر الأداة مفيدة في تحديد أهداف العلاج. ويتضمن مقياس ليدز للاعتماد (LDQ) 10 بنود، ذات أربع استجابات (أبدا، أحيانا، غالباً، دائما) 0-1-2-3.

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل مقياس فرعي، بإعطاء صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أبدا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أحيانا"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "غالبا"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "دائما". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل بند يساوي الدرجة الكلية للمقياس. كلما ارتفعت الدرجات دل ذلك على شدة سوء الحالة والعكس صحيح

المؤشرات السيكومترية للمقياس

صدق المحتوى والصدق التميزي والتقديري وكانت النتائج مقبولة ودالة إحصائيا، خلصت نتائج التحليل العاملي باستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية عاملًا واحدًا يمثل 64 ٪ من التباين. كما تم دراسة ثبات المقياس باستخدام طريقة الاتساق الداخلي حيث وخلصت نتائج كرومباخ آلفا (Cronbach's alpha) إلى درجة قدرها 0.94 وخلص معامل التباث باستخدلم

طريقة إعادة التطبيق إلى درجة قدرها 0.95 وهي نتائج عالية من الثبات (Raistrick, Bradshaw, Tober, Weiner, Allison, & Healey, 1994).

11- مقياس العدوانية Aggression Questionnaire

وصف المقياس:

أنه استبيان لقياس العدوانية قام بإعداده كل من "باس وبيري، سنة 1992" أُعد هذا المقياس أصلا كوسيلة للحصول على بيانات لتقييم شدة العدوانية وأنواعها الأربعة: العدوانية الجسدية، والعدوانية اللفظية والغضب والقساوة. بالإضافة إلى التقييم العيادي الذي يحدد وضع المفحوص بالنسبة لمقياس يختص بالجوانب النفسية للعدوانية. يستخدم مقياس العدوانية (AQ) مع كل فئات المجتمع وجميع الأعمار. وتعتبر الأداة مفيدة في تحديد شدة العدوانية عند الشخص. ويتضمن مقياس العدوانية (AQ) 29 بندا، ذات خمس استجابات وهي (لا تنطبق علي تماما، نادرا ما تميزني، غير معهودة بالنسبة لي، إلى حد ما من سماتي، تميزني جدا). وتتوزع البنود على أربع مقاييس فرعية كما يلي (Buss & Perry, 1992):

المقاييس الفرعية	الفقرات
العدوانية الجسدية، (PA)	1 ، 5 ، 9 ، 13 ، 17 ، 21 ، 24 ، 26 ، 28
والعدوانية اللفظية (VA)	2 ، 6 ، 10 ، 14 ، 18
والغضب (A)	3 ، 7 ، 11 ، 15 ، 19 ، 22 ، 29
القساوة (H)	4 ، 8 ، 12 ، 16 ، 20 ، 23 ، 25 ، 27

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل مقياس فرعي، بإعطاء درجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "لا تنطبق علي تماما"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "نادرا ما تميزني"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "غير معهودة بالنسبة لي"، وأربع درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "إلى حد ما من سماتي". وخمس درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "تميزني جدا". تجدر الإشارة إلى الذكر أن عملية التنقيط تكون عكسية على البندين رقم 24 و29، وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل مقياس فرعي يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (29-145).

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تم دراسة المؤشرات السيكومترية للمقياس باستخدام طريقة الاتساق الداخلي حيث خلصت نتائج كرومباخ آلفا (Cronbach's alpha) على المقاييس الفرعية كما يلي: العدوانية الجسدية 0.85، العدوانية اللفظية 0.83، الغصب 0.77 والقساوة 0.73 أما على المقياس ككل بلغت 0.89 وكلها تشير إلى

مستويات علية من موثوقية المقياس وخلص معامل الثبات باستخدام طريقة إعادة التطبيق إلى درجة قدرها 0.80 وهي نتائج عالية من الثبات.

12- المقياس العيادي للغضب Clinical Anger Scale

وصف المقياس

أنه مقياس لقياس شدة الغضب عياديا، قام بإعداده "سنيل وآخرون، سنة 1995" أُعد هذا المقياس للحصول على بيانات لتقييم شدة الغضب عبر مواقف متنوعة وبالتالي تحديد مدى معاناة المريض من صعوبات التحكم في الغضب كمشاعر، والتي يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات غير سوية تخل بتوازن الشخصية (Snell et al., 1995).

يقدم لنا المقياس العيادي للغضب CAS معلومات مفيدة في فهم الحالات التي تعاني من الغضب عياديا أو أولئك المعرضين لخطر الإصابة بالغضب كاضطراب، وتخطيط العلاج، وتقييم التقدم العلاجي. ويتضمن المقياس العيادي للغصب (CAS) 21 فقرة وكل فقرة تتكون من أربع استجابات وهي أ، ب، ج، د (A، B، C، D).

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل فقرة بإعطاء درجة صفر على البند "أ"، ودرجة واحدة على البند "ب" ودرجتين على البند "ج" وثلاث درجات على البند "د". وبذلك فإن مجموع الدرجات على المقياس ككل يتراوح بين (0-63). ويتم تفسير الدرجات التي يحصل عليها المبحوث كما يلي:

من الدرجة 0 إلى الدرجة 13 تشير إلى الحد أدنى من الغضب العيادي
من الدرجة 14 إلى الدرجة 19 تشير إلى الغضب العيادي الخفيف
من الدرجة 20 إلى الدرجة 28 تشير إلى الغضب العيادي المعتدل
من الدرجة 29 إلى الدرجة 63 تشير إلى الغضب العيادي الشديد.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تم دراسة المؤشرات السيكومترية للمقياس باستخدام طريقة التحليل العاملي وتحليل التباين، أكد التحليل العاملي لـ CAS وجود عامل أحادي البعد، كما أظهرت التحليلات الإحصائية وجود تناسق داخلي مناسب وثابت بطريقة إعادة الاختبار. كما أشارت النتائج الإضافية إلى أن الغضب العيادي كان مرتبطًا بشكل إيجابي بالعديد من المفاهيم المتعلقة على المقاييس الفرعية للغضب (Buss & Perry, 1992).

13- مقياس شدة اضطراب الهلع Panic Disorder Severity Scale (PDSS)

مقياس شدة اضطراب الهلع (PDSS) هو مقياس يقيس شدة نوبات الهلع وأعراض اضطراب الهلع بشكل عام. صالح للاستخدام مع كل من المراهق

والراشد وتتبع أعراضهم بمرور الوقت. يتكون المقياس من سبعة فقرات ذات خمس استجابات (لا، خفيفة، معتدلة، شديدة، عميقة) وكل فقرة من الفقرات السبع تقيس بعد عيادي معين كما يلي: الفقرة الأولى تقيس مدى تكرار مشاعر الهلع، أما الفقرة الثانية تقيس الضيق أثناء نوبة الهلع، والفقرة الثالثة تقيس والقلق المسبق الذي يرتكز على الهلع، أما الفقرة الرابعة تقيس التجنب الرهابي للمواقف، والفقرة الخامسة تقيس التجنب الرهابي للأحاسيس الجسدية، والفقرة السادسة تقيس الضعف في أداء العمل، وأحيرا الفقرة السابعة تقيس ضعف الأداء الاجتماعي (Shear et al., 1997).

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل مقياس فرعي، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "لا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "خفيفة"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "معتدلة"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "شديدة". وخمس درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "عميقة". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل مقياس فرعي يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0-28)، وتشير الدرجات الأعلى إلى ارتفاع شدة اضطراب الهلع. تعتبر الدرجة الأولية 9 وما فوق مؤشر للحاجة إلى تقييم تشخيصي رسمي لاضطراب الهلع.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تم دراسة المؤشرات السيكومترية للمقياس باستخدام طريقة الاتساق الداخلي حيث خلصت نتائج كرومباخ آلفا (Cronbach's alpha) إلى قيمة قدرها 0.64، تراوحت نتائج معاملات الارتباط على المقاييس الفرعية من 84.0 إلى 0.88 وكلها تشير إلى مستويات علية من موثوقية المقياس، وخلصت نتائج الصدق المحكي باستخدام معاملات الارتباط بين "مقياس شدة اضطراب الهلع" و"تصنيفات شدة اضطراب الهلع في جدول اضطرابات القلق المنقح إلى معامل ارتباط قدره (r = 0.54) ومعامل ارتباط قدره (r = 0.66) مع تصنيفات الشدة لمقياس الانطباع العالمي السريري (Shear et al., 1997).

14- مقياس وكسلر لذكاء الأطفال Wechsler Intelligence Scale for Children

وصف المقياس

قام "وكسلر-Wechsler " عام 1949 بتصميم مقياس الذكاء للأطفال هو اختبار الذكاء ويقيم القدرات المعرفية لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة. ويستخدم على نطاق واسع في المؤسسات التعليمية لتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المعرفي. وينقسم المقياس إلى قسمين رئيسيين أحدهما لفظي والآخر عملي، ويعطي المقياس الطفل ثلاث أنواع من الدرجات كما في مقياس الراشدين، وهذه الدرجات يمكن تحويلها إلى درجات معيارية معدله تدل على نسبة ذكاء الطفل بالنسبة لأقرانه في مثل سنه. يشمل المقياس اللفظي اختبارات فرعية هي: المعلومات العامة، والفهم العام، والاستدلال الحسابي، والمتشابهات، ومعاني الكلمات، واختبار احتياطي. في حين يشمل المقياس العملي خمسة اختبارات فرعية هي: تكميل الصور، وترتيب الصور، وتصميم المكعبات، وتجميع الأشياء، ورموز الأرقام، واختبار احتياطي يتمثل في المتاهات (Donders & Janke, 2008).

- مفتاح التصحيح وكيفية التطبيق

يتم تقديم الاختبارات الفرعية للمفحوص من أجل الإجابة عليها مع تسجيل الزمن المستغرق في ذلك، بعد ذلك يتم حساب نسبة الذكاء من خلال تحديد العمر العقلي والزمني للمفحوص واستخراج نسبة ذكاءه من جدوى المعايير الموضوع لهذا الصدد.

- الخصائص السيكومترية للمقياس:

لقد قامت عدة دراسات للتحقق من صدق المقياس باستخدام أساليب إحصائية متعددة، كصدق المحتوى، والتحليل العاملي الاستكشافي باستخدام طريقة المكونات الأساسية واستخدام التدوير المائل، والتحليل العاملي التوكيدي على الاختبارات العشر الرئيسية، والتحقق من البنية الهرمية على الاختبارات الفرعية والتكميلية. وتم التحقق من ثباته باستخدام طريقة ألفا لكرونباخ وإعادة التطبيق. خلصت نتائج "بانسن" (Benson et al., 2019) على معامل ثبات يتراوح بين 0.70 و0.80 على التوالي، ومتوسط الأخطاء المعيارية للقياس يتراوح ما بين 4.20، و5.54 على التوالي. مما يدل على أن المقياس صادق وثابت.

15- مقياس شدة اضطراب القلق الاجتماعي (الرهاب الاجتماعي للبالغين)

Measure for Social Anxiety Disorder (Adult Social Phobia)

وصف المقياس

مقياس الشدة اضطراب القلق الاجتماعي (الرهاب الاجتماعي للبالغين) هو مقياس مكون من 10 بنود ذات خمس استجابات وهي (أبدًا، من حين لآخر، في بعض الأحيان، معظم الوقت، في جميع الأوقات)، صممت هذه البنود لقياس شدة أعراض القلق الاجتماعي (الرهاب الاجتماعي) لدى الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فما فوق، خاصة عندما يتم تشخيصهم باضطراب القلق الاجتماعي الدال عياديا (Craske, 2013).

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل بند، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أبدا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "من حين لآخر"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "في بعض الأحيان"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "معظم الوقت". وأربع درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "في جميع الأوقات". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل مقياس فرعي يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0-40)، وتشير الدرجات الأعلى إلى ارتفاع شدة الرهاب الاجتماعي، حيث تشير الدرجات الأعلى إلى زيادة شدة اضطراب القلق الاجتماعي (الرهاب الاجتماعي). يُطلب من الفاحص مراجعة درجة كل بند من البنود العشرة أثناء المقابلة العيادية. يجب تلخيص الدرجات الأولية للبنود العشرة للحصول على مجموع النقاط الأولية. كما يجب حساب متوسط الدرجة الكلية. يتم حساب متوسط مجموع الدرجات بقسمة مجموع النقاط الخام على عدد العناصر في المقياس الذي يساوي 10.

وفي حالة ما إذا أجاب المفحوص على أقل من عشرة بنود، يتم حساب الدرجة الكلية كالآتي: الدرجة الخام على المقياس ككل مضروب في عشرة مقسوما على عدد البنود التي أجاب عليها المفحوص فقط.

المؤشرات السيكومترية للمقياس

تم دراسة المؤشرات السيكومترية للمقياس باستخدام طريقة الاتساق الداخلي حيث خلصت نتائج كرومباخ آلفا (Cronbach's alpha) إلى قيمة تتراوح ما بين 93.0 إلى 96.0 وهي نتائج عالية من الاتساق الداخلي (Craske, 2013).

16- مقياس المنظمة العالمية للصحة لتقييم العجز 2.0

The World Health Organization Disability Assessment Schedule

وصف المقياس

مقياس المنظمة العالمية للصحة لتقييم العجز (WHODAS 2.0) هو أداة قامت بتصميمه المنظمة العالمية للصحة، لقياس وتقييم الصحة والعجز على مستوى الأفراد أو أثناء الممارسة العيادية، ويمكن استخدامها من طرف الأخصائيين لإجراء مقابلات مع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا وأكثر. هذه الأداة يمكنها التعرف على أداء المفحوص في ستة أبعاد كما يلي: الإدراك والفهم والتواصل، التنقل والتحرك والالتفاف، الرعاية الذاتية التي تشمل الاهتمام بالنظافة الشخصية وارتداء الملابس وتناول الطعام والبقاء بمفرده، التوافق والتفاعل مع الآخرين، أنشطة الحياة والمسؤوليات المنزلية وأوقات الفراغ والعمل والمدرسة والمشاركة، وأخيرا الانضمام إلى الأنشطة المجتمعية والمشاركة في المجتمع.

تعتبر هذه الأداة مقياسًا مشتركًا لتأثير الوضعية الصحية على الأداء الوظيفي. كما يمكن استخدامها لمقارنة العجز الناجم عن أمراض مختلفة. تسمح لنا الأداة بمراقبة تأثير التدخلات الصحية ورصد تأثيرها لدى الأشخاص الذين يعانون من مجموعة من الحالات العقلية والجسدية المختلفة (Ustun, Kostanjsek, Chatterji, and Rehm, 2010).

.

كيفية التصحيح:

يتكون المقياس من 43 بند، منها 36 بند يتم تقييمها من الدرجة 0 إلى الدرجة 4، وبندين تتم الاستجابة بـ"نعم" و"لا" و5 بنود مفتوحة الاستجابة.
توجد للمقياس ثلاث مفاتيح للتصحيح، المفتاح البسيط، والمعقد، والمفتاح الدي يعتمد على متوسط الدرجات كما يلي:
بخصوص 36 بند التي تصف الأبعاد السريرية الستة التالية: العجز العام، المعرفة، إمكانية التنقل، الرعاية الذاتية، الانسجام، أنشطة الحياة، المشاركة. حيث يتم التصحيح بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أبدا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "خفيف"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "معتدل"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "شديد"، وأربع درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "لا يمكن القيام به".

التوصيف	الدرجة 0 إلى 100	متوسط الدرجات على البند الواحد من 0 إلى 4
غياب العجز	0 إلى 14	من 0 إلى 0.5
عجز خفيف	15 إلى 29	من 0.6 إلى 1
عجز معتدل	30 إلى 59	من 1 إلى 2.4
عجز شديد	60 إلى 80	من 2.5 إلى 2.9
عجز عميق أو لا يمكن القيام به	80 إلى 100	من 3 إلى 4

الخصائص السيكومترية للمقياس

أكدت الدراسات الميدانية أن مقياس المنظمة العالمية للصحة لتقييم العجز يتمتع بخصائص سيكومترية جيدة. حيث خلصت نتائج دراسة الثبات بطريقة إعادة التطبيق أن معامل الثبات يتراوح بين 0.93 - 0.96. وكانت نتائج الاتساق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ عالية جدًا تتراوح بين 0.94 و0.98 (WHO, 2010). كما أظهر تحليل العامل ارتباطًا قويا بين بنية عامل البنود والأبعاد العيادية، وبين المجالات وعامل الإعاقة العام. تدعم هذه النتائج البعدية الأحادية للمجالات. كما أظهرت الدراسات حول الصدق باستخدام طريقة الصدق المحكي مع مقاييس أخرى للإعاقة أو الحالة الصحية وكانت النتائج جد مرضية (Ustun, Kostanjsek, Chatterji, Rehm, 2010).

17- مقياس الاكتئاب والقلق والضغوط - الخاص بالشباب - (DASS-Y)
Depression Anxiety Stress Scales – Youth Version (DASS-Y)

وصف المقياس

تم تصميم مقياس الاكتئاب والقلق والضغوط الخاص بالشباب لقياس المشكلات الانفعالية والمزاجية التي يعاني منها الشباب كالاكتئاب والقلق

والتوتر وتقييمها عياديا. ويتكون من 21 بند ذات أربع استجابات وهي: (لا تماما، قليلا، صحيح إلى حد ما، صحيح جدا) (Szabo & Lovibond, 2022).

مفتاح التصحيح

يتم تصحيح كل بند، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ " لا تماما"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "قليلا"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "صحيح إلى حد ما"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "صحيح جدا". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل بند يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0-63)، ومن (0 إلى 21) على المقاييس الفرعية الثلاثة، وتشير الدرجات الأعلى إلى ارتفاع شدة الانفعالات.

وتتوزع البنود على أربع مقاييس فرعية كما يلي:

المقاييس الفرعية	الفقرات
الاكتئاب: خلل النطق، واليأس، وتقليل قيمة الحياة، واستنكار الذات، وقلة الاهتمام أو المشاركة، وغياب اللذة، والقصور الذاتي.	3، 5، 10، 13، 16، 17، 21
القلق: الاستثارة اللاإرادية، وتأثيرات العضلات الهيكلية، والقلق الظرفي، والتجربة الذاتية لتأثير القلق.	2، 4، 7، 9، 15، 19، 20
الإجهاد: الاستثارة المزمنة، وصعوبة الاسترخاء، والإثارة العصبية، وسهولة الانزعاج أو الهياج، والتهيج أو رد الفعل المفرط ونفاد الصبر.	1، 6، 8، 11، 12، 14، 18

الخصائص السيكومترية

أجريت الدراسة السيكومترية على عينة واسعة من الأطفال والمراهقين يقدر عددهم بـ 2121 طالبًا تتراوح أعمارهم بين 7 و 18 عامًا حيث بلغت النسبة المئوية للإناث 61٪ . وتم دراسة صدق المقياس باستخدام طريقة التحليل العاملي، وخلصت النتائج إلى ملاءمة جيدة لنموذج المقياس النهائي المكون من 21 عنصرًا و3 عوامل في كلتا مجموعتي الأطفال والمراهقين (Szabo & Lovibond, 2022).

كما تم دراسة صدق المقياس باستخدام طريقة الصدق التمييزي حيث أظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط المتعدد للانحدار أنه عندما كانت الدرجات على المقياسين الفرعيين (القلق والضغوط) ثابتة، كان المقياس الفرعي الخاص بالاكتئاب في علاقة ارتباطية سالبة مع مقياس "التأثير الإيجابي والرضا عن الحياة"، وكان مقياس القلق مرتبطًا بقوة بفرط الإثارة الفسيولوجية، وكان مقياس الضغوط مرتبطًا مع القلق المفرط. وكانت العلاقة الارتباطية دالة بين الضغوط والقلق فقط من سن العاشرة فما فوق (Szabo & Lovibond, 2022).

18- مقياس الاكتئاب والقلق والضغوط – الشكل المطول (DASS-42**)**

Depression Anxiety Stress Scales – Long Form (DASS-42)

وصف المقياس

مقياس الاكتئاب والقلق والضغوط هو مقياس يعكس الاستجابات الذاتية للمفحوص ويتكون من 42 بندا ذات أربع استجابات وهي: (أبدا، أحيانا، غالبا، تقريبا دائما). صمم هذا المقياس لاكتشاف الحالات التي تعاني من الانفعالات السلبية كالاكتئاب والقلق والتوتر. تعتبر هذه الأداة مفيدة تستخدم لتقييم السلوك الروتيني اليومي ومدى الاستجابة للعلاج. تطبق هذه الأداة على الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 17 عامًا (Lovibond and Lovibond, 1995).

مفتاح التصحيح

يتم تصحيح كل بند، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أبدا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أحيانا"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "غالبا"، وثلاث درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "تقريبا دائما". وبذلك فإن مجموع الدرجات على كل بند يساوي الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0-126)، و(من 0 إلى 42) على المقاييس الفرعية الثلاثة، وتشير الدرجات الأعلى إلى ارتفاع شدة الانفعالات. وفيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد العيادية الثلاث.

البعد العيادي	المتوسط	الانحراف المعياري
- الاكتئاب	6.34	(6.97)
- القلق	4.7	(4.91)
- الإجهاد	10.11	(7.91)

المؤشرات السيكومترية: طبق المقياس على عينة واسعة من الأفراد بمختلف مستوياتهم وتتراوح أعمارهم بين 17 و 69 عامًا، حيث تم تحليل النتائج ومقارنتها مجموعات تعاني من القلق واضطرابات الاكتئاب، والأرق، ومرضى احتشاء عضلة القلب، وكذلك المرضى الذين يخضعون للعلاج من الاضطرابات الجنسية وانقطاع الطمث والاكتئاب. وخلصت النتائج إلى تحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستندة إلى العينة المعيارية، وتم ملاحظة أن هناك تباين طفيف بين الجنسين وبين الفئات العمرية إلا أن هذا التباين لا يؤثر على الدرجات المعيارية للتصنيف (Lovibond and Lovibond, 1995).

19- المقياس العالمي للصدمة - نسخة الأطفال والمراهقين (ITQ-CA)

The International Trauma Questionnaire – Children and Adolescent Version (ITQ-CA)

وصف المقياس

يعتبر المقياس العالمي للصدمة النسخة الخاصة بالأطفال والمراهقين من المقاييس المهمة في تقييم الأثر النفسي الذي تخلفه الصدمة على الأطفال والمراهقين، ويتكون من 22 تركز على المميزات الأساسية لاضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) واضطراب ما بعد الصدمة المعقد (CPTSD) لدى الأطفال والمراهقين ما بين (7 - 17 عامًا)، لقد تم تصميم هذا المقياس ليكون متسقًا مع المبادئ التنظيمية الخاصة بالمراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراضICD-11 حيث يمكن أن يميز اضطراب ما بعد الصدمة عن اضطراب ما بعد الصدمة المعقد من خلال استخدام قواعد تشخيصية تم التحقق من صحتها. يحتوي المقياس على مقياسين فرعيين وكل مقياس فرعي يتضمن مجموعات من الأعراض كما يلي: الأول هو اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) ويتضمن إعادة التجربة، والتجنب، والشعور بالتهديد، أما الثاني هو اضطرابات التنظيم الذاتي (DSO) ويتضمن الخلل العاطفي، ومفهوم الذات السلبي، واضطرابات في العلاقات (Cloitre et al., 2018).

كيفية التصحيح

يتم تصحيح كل بند، بإعطاء درجة صفر على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أبدا"، ودرجة واحدة على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "قليلا"، ودرجتين على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "أحيانا"، وثلاث

درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "كثيرا"، وأربع درجات على كل بند أجاب عنه المبحوث بـ "تقريبا دائما".
يتم تفريغ النتائج لكل مقياس فرعي على حدة سواء المقياس الفرعي لتشخيص اضطراب ما بعد الصدمة أو المقياس الفرعي الخاص باضطراب ما بعد الصدمة المعقد كما يلي:

المقياس الفرعي	البنود	الدرجات
اضطراب ما بعد الصدمة	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11	0-24
إعادة التجربة	1، 2	0-8
التجنب	3، 4	0-8
الشعور بالتهديد الحالي	5، 6	0-8
ضعف وظيفي اضطراب ما بعد الصدمة	7، 8، 9، 10، 11	0-5
اضطرابات في التنظيم الذاتي	12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22	0-24
خلل التنظيم العاطفي	12، 13	0-8
مفهوم الذات السلبي	14، 15	0-8
الاضطرابات في العلاقات	16، 17	0-8
ضعف وظيفي	18، 19، 20، 21، 22	0-5

تتم عملية تفريغ النتائج للمقياسين الفرعيين كما يلي:
مجموع بنود اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) من 1 إلى 6، أما مجموع بنود اضطرابات في التنظيم الذاتي (DSO) من 12 إلى 17. بالإضافة إلى ذلك يتم تقييم الأبعاد الأربعة تحت كل مقياس فرعي رئيسي من 0 إلى 8.
ملاحظة: متغير الضعف الوظيفي لا يحتسب ضمن مجاميع المقاييس الفرعية الرئيسية. يتم تقديم كل درجة على أنها نتيجة أولية ودرجة قياسية. تتراوح الدرجات القياسية بين 0 و10 ويتم حسابها عن طريق قسمة الدرجة الأولية على أقصى درجة ممكنة مضروبًا في 10. الدرجات المقاسة مفيدة للمقارنة بين مجموعات الأعراض حيث يتم تسجيلها جميعًا من 10. يمكن أن تكون درجات الأبعاد مفيدة في تتبع الأعراض في بداية العلاج ووسطه ونهايته للتأكد من مستوى الاستجابة للعلاج.

الخصائص السيكومترية

تم التحقق من الصدق المحكي للمقياس على عينة قوامها 136 طفلًا في دور الرعاية، حيث خلصت النتيجة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المقياس الحالي ومقياس CATS، حيث كانت الارتباطات قوية بين المتغيرات التالية: معامل الارتباط بين إعادة التجربة والتطفل يساوي (r = 0.73)، أما معامل الارتباط بين التجنب من كلا المقياسين يساوي (r =

0.74) ، ومعامل الارتباط بين التهديد والإثارة المفرطة يساوي (r = 0.84)، ومعامل الارتباط بين عدم التنظيم العاطفي والتعديلات السلبية يساوي (r = 0.84)، وبين المفهوم الذاتي السلبي والتعديلات السلبية يساوي (r = 0.78)، وبين الاضطرابات في العلاقات والتعديلات السلبية يساوي (r = 0.71). كما كانت هناك علاقة ارتباطية معتدلة ولكنها دالة احصائيا بين اضطراب ما بعد الصدمة واضطراب التنظيم الذاتي DSO حيث بلغت (r = 0.59) (Haselgruber, 2020).

خامسا: إنشاء الملف السيكولوجي المتكامل لشخصية المجرم

غالبًا ما يتم إنشاء الملفات الشخصية واستخدامها كأحد العناصر المساعدة في عملية التحقيق الجنائي. ويعرف على أنه "عملية دمج المعلومات المستمدة من التحقيق في جريمة ما في وصف الجاني المحتمل" (Pinizzotto, & Finkel, 1990).

توفر ملفات التنميط معلومات دقيقة عن حالة الجناة والملامح النفسية الإجرامية (Holmes & Holmes, 1996 ; Vorpagel, 1982). تعتبر الخبرة التي يكتسبها المحلل المحترف وبصيرته النافذة بمثابة القناة التي يتم من خلالها تقديم المعلومات أو التوقعات حول الجاني المحتمل. يكمن الهدف من تكوين الملف السيكولوجي فهم دوافع المجرم وتاريخ حياته وكيف سلك طريق الإجرام بالإضافة إلى معطيات تتضمن شكله وتصرفاته.

تساهم دراسة الحالة الجنائية في اتراء تقرير الطب الشرعي، مثل المسؤولية الجنائية، وتقييم مخاطر العنف، والبرنامج العلاجي، والإحالة إلى رعاية الطب الشرعي على المدى الطويل. ومن بين الجرائم التي تحتاج إلى دراسة الحالة والتعمق فيها لدينا الجرائم الجنسية، والحرق العمد، والقتل، والسرقة، والعنف المنزلي (de Ruiter, & Kaser-Boyd, 2015).

تستخدم دراسة الحالة بشكل خاص في علم النفس الإجرام، ويكون المجرم هو الوحدة الأساسية لموضوع الدراسة التي تشمل كل الخصائص النفسية والعضوية والظروف الاجتماعية للمجرم، ويتناول الباحث حالة الفرد ويخضعها للدراسة التفصيلية ليتعرف على حياة المجرم في الماضي والجرائم التي ارتكبها والظروف المرافقة لها والآثار المترتبة عليها وفضلا عن هذا يجري الباحث فحوصا مختلفة ومتعددة للمجرمين تشمل على ما يلي:

- دراسة الحالة النفسية والعقلية والجسدية للمجرم: يتم استدعاء المختص النفسي الجنائي في قضايا المحكمة لمساعدة هيئة المحلفين على فهم نفسية المجرم ونمط تفكيره لأن علم النفس الجنائي يقوم على دراسة جوانب السلوك الإجرامي والذي يقصد به أي نوع من السلوك المعادي للمجتمع والذي يعاقب عليه القانون. كما يساهمون في تحديد أنماط السلوك للأفراد الذين يقومون بجرائم، ويتم دراسة خطر إعادة الجريمة في حالة عودة المجرم للانخراط في مجتمعه ومدى إقباله على تكرار أفعاله الإجرامية.
- تقدير أهلية المجرم للمحاكمة: يقصد بمدى الأهلية للمحاكمة الرجوع لمسألة لوضعية الذهنية الحالية للجاني، حيث يتم تقييم قدرة الجاني على فهم التهم الموجهة إليه والنتائج المحتملة لإدانته أو تبرئته من هذه التهم وقدرته

على مساعدة محاميه في دفاعه عنه. ففي حال تم الإعلان عن الاضطراب وعدم أهلية المجرم عقلياً فإن الجاني يحال إلى هيئة أو مؤسسة صحية مثل مستشفى الأمراض العقلية حيث يمكن أن يبقى فيه لفترة أطول بكثير مما كان سيقضي في السجن.

- تحديد مدى خطورة المجرم على المجتمع: يساهم الأخصائي النفسي الجنائي في تحديد مدى خطورة المجرم على المجتمع، أي يبدي رأيه في ما إذا كان هؤلاء الجناة يشكلون تهديدًا حقيقيا للمجتمع.

- دراسة الدوافع النفسية للأفعال الإجرامية: كل جريمة ترتبط بدافع نفسي لدى المجرم، ومعرفة هذه الدوافع وعلاجها من شأنه التقليل من الجرائم أو ضمان عدم عودة المجرم لارتكاب هذه الأفعال بعد قضاء عقوبته القانونية.

وتتم دراسة الحالة وفقا لمراحل الفحص التالية:

- الفحص الطبي العام: يتناول هذا الفحص جسم المجرم والوقوف على صحته الجسمية والعاهات لديه وفي حالة وجود عجز جسمي نبحث في تأثيره على تكوين السلوك الإجرامي، مع دراسة مراحل النمو الطبيعي وغير الطبيعي لمختلف الوظائف العضوية لجسم الحالة إضافة إلى فحص الحالة العقلية.

- الفحوص البيوكيميائية: دراسة وظائف الغدد الصماء ومدى تأثير إفرازاتها الهرمونية على تكوين السلوك الإجرامي.

- الفحوص العصبية: فحص الجهاز العصبي للمجرم حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة قوية بين الجهاز العصبي للإنسان وسلوكه.

- الفحوص النفسية وكتابة التقرير:

غالبا ما يتم إجراء المقاييس والاختبارات بعد الإحالة من المحكمة أو المحامي أو أي جهة قانونية أخرى. حينها يبدأ الطبيب النفسي أو الأخصائي النفسي الجنائي بعد التأكد من سبب الإحالة، وما هي المعلومات الدقيقة التي يطلبها مصدر الإحالة بالتحضير لعملية التقييم. ويتضمن ذلك جمع معلومات إضافية مثل تفاصيل الخلفية والتاريخ الطبي والفحوص النفسية السابقة والسجلات القانونية. حيث ستساعد هذه المعلومات في تكوين صورة شاملة للفرد المراد تقييمه، وبعد ذلك يأتي الفحص الفعلي من خلال مجموعة جلسات عيادية يقوم فيها الأخصائي بتطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية والمقابلات السريرية والملاحظات السلوكية وغيرها من تقنيات دراسة الحالة.

يشكل التقاطع العلمي بين علم النفس والقانون تحديا صريحا للأخصائيين النفسانيين الجنائيين، لأن لكل منهما مجاله الخاص وكل مجال إلا وله

مبادئه وقواعده ومصطلحاته الخاصة. يمكن أن يكون هذا التقاطع مصدرًا لتحدي كبير يواجه هؤلاء المتخصصين. حيث يكمن التحدي الأكبر في علم النفس الجنائي في احتمال التمارض أو المبالغة أو التظاهر بالأعراض لتحقيق مكاسب ثانوية. وهذا يتطلب الحذر في تفسير وتحليل استجابات المفحوصين بعد تطبيق الاختبار النفسي وذلك لضمان التوصل إلى استنتاجات دقيقة.

بعد الانتهاء من دراسة الحالة وتقييمها موضوعيا يقوم الأخصائي بعملية تحليل البيانات وتفسيرها، ومراجعة كل المعطيات المتاحة التي تم جمعها سلفا، بهدف تحديد نمط الشخصية الذي يميز الحالة واستنتاج عام حول الصحة النفسية والعقلية للفرد، وبالتالي كتابة التقرير النهائي بدقة فيجب أن يكون التقرير واضحا وموجزا وخاليا من المصطلحات الغامضة ليسهل على غير السيكولوجيين فهمها. وفيما يلي بروتوكول عام للملف السيكولوجي لشخصية المجرم

الملف السيكولوجي الشخصي للحالة الإجرامية

الاسم .....اللقب.....
تاريخ ومكان الميلاد.....
المهنة أو الوظيفة ومقرها .....

الوسط العائلي

الوالدين:

- اسم ولقب الأب:.....
- تاريخ ومكان الميلاد:.....
- المستوى التعليمي:.....
- المهنة:.....
- هل تسمح له مهنته التغيب عن المنزل؟ إذا كان الجواب بنعم أذكر مدة الغياب..
- اسم ولقب الأم.....
- تاريخ ومكان الميلاد.....
- المستوى التعليمي:.....
- المهنة:.....
- هل الأسرة متكاملة؟ تعم لا
- هل يعش الوالدين مع بعضهما البعض أم منفصلين؟ .....
- إذا كانا منفصلين؟ منذ متى؟.....
- هل انتساب الوالدين بالتبني؟ .....
- هل انتساب الطفل بالتبني؟.....

الإخوة

الإخوة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
تاريخ الميلاد										
الجنس										
ابتدائي										
ثانوي										
جامعي										

- هل يضم المنزل أشخاص آخرين يعيشون مع أفراد العائلة؟.....
- منذ متى؟.....

الإيواء والمحيط

نوعية السكن

- مسكن فردي:.....مسكن في عمارة.....نوع آخر من السكن.....
- عدد الغرف:.....

- هل يمتلك الطفل غرفة خاصة به؟.....
- هل يتقاسم الغرفة الإخوة والأخوات مع الطفل؟ .....
- هل يتضمن المنزل ساحة للعب.....، بستان .....، لا يوجد بالمنزل هذه الامتيازات.....

هل يتوفر المنزل على الوسائل التالية:

الماء.....، الكهرباء.....، التدفئة.....، الحمام.....، مطبخ.....، غسالة.....، وسائل الاتصال.....، وسيلة نقل خاصة.....

تاريخ الحالة

ماضي الأم: حمل متوقف ☐ ولادة عسيرة ☐ طفل متوفي .....

وضعيات أخرى .....

مشاعر الأم تجاه جنينها: حمل مرغوب - غير مرغوب - مشاعر غير محسومة

أولا: فترة ما قبل الولادة

- سيرورة الحمل بصفة عامة: .....
- الحوادث التي تعرضت لها الأم أثناء الحمل: نزيف دموي ☐ حمى ☐ أمراض أخرى صدمية أو ذات التلوث المكروبي ....
- فصيلة الدم: الأب ☐ الأم .....

ثانيا: أثناء الولادة

- الولادة أحادية .... توأم .....
- مكان الولادة..... ولادة عن طريق الملاقط ☐ ولادة قيصرية ☐ - انعاش الرضيع .....
- ولادة قبل الأوان ☐ ولادة تامة ☐ ولادة متأخرة .....
- الوزن أثناء الولادة ☐ القامة ☐ صرخ المولود فور الولادة ☐ صرخ بعد الولادة ببعض الدقائق....
- أصيب باليرقان نعم ☐ لا ☐
- فصيلة دم الحالة.....
- الاستشفاء.....
- معيش الأم.....

ثالثا: مرحلة ما بعد الولادة

- الأمراض التي أصيب بها أثناء فترة الطفولة المبكرة: .....
- الانفصال عن الوسط العائلي الأصلي:.....أذكر فترة الانفصال:.....
- ردود الفعل التي صاحبت الانفصال:.....
- الارضاع البديل عن الأم:.....أذكر فترة هذا الارضاع.....
- الاستشفاء.....
- جدول التلقيح:.....
- بيانات أخرى:.....

التمدرس

عمر الطفل عندما دخل إلى الحضانة.....ردود الفعل .....
عمر الطفل عندما دخل إلى المدرسة.....ردود الفعل.....
سلوك الطفل تجاه التعلم:..... .....
سلوك الطفل تجاه المعلم: .....
سلوك الطفل تجاه أصدقاءه: .....

الأحداث العائلية

- ولادة الطفل الذي يصغره.....
- الرحيل وتغير المنطقة .....
- أحداث محزنة.....
- انفصال الوالدين.....
- أحداث أخرى.....

حوادث طبية

- أمراض الطفل:

الحصبة الألمانية Rubéole [....] السعال الديكي Coqueluche [....] الدفتيريا Diphterie
[....] الكزاز Tetanos اليرقان Ictère [....] الكساح Poliomyelite [....]
- التسمم [....] الربو [....] اضطرابات هضمية [....] أمرض أخرى [.....]
- هل تعرض إلى حوادث مادية .....
- هل تعرض إلى عمليات جراحية.....

المظهر العام والسلوك

صورة مفصلة عن الشكل الخارجي

شكل الرأس	الأذن	تناسق الرأس مع الجسم	الحواجب	العينين	الصورة الجسدية

الحالة الانفعالية

الغضب	التوتر	الحساسية	القلق	الاكتئاب

تعبيراته اللفظية وغير اللفظية

الإيماءة	الهندام	الاندفاع	الجرأة	التلقائية	الانغلاق	الحذر	التشنج	السطحية	الحركة

المستوى العقلي والمعرفي									
المستوى اللغوي والاتصال									
المستوى العاطفي العلائقي									
الحياة النفسية وديناميتها (استعراض الأنماط الدفاعية)									

الاستنتاج العام

.....

.....

الخلاصة

يشكل التقاطع العلمي بين علم النفس والقانون تحديا صريحا لعلماء النفس، لأن لكل منهما مجاله الخاص وكل مجال إلا وله مبادئه وقواعده ومصطلحاته الخاصة. يمكن أن يكون هذا التقاطع مصدرًا لتحدي كبير لعلماء النفس الشرعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحدي الأكبر في الطب النفسي الشرعي هو احتمال التمارض أو المبالغة أو التظاهر بالأعراض لتحقيق مكاسب ثانوية. وعليه تلعب الاختبارات والمقاييس النفسية دورا محوريا في التقييم النفسي والعقلي والمعرفي والسلوكي أثناء الإجراءات الجنائية، حيث تقدم رؤية شاملة حول الجاني تساعد المهنيين القانونيين والقضاة وهيئات المحلفين في فهم تعقيدات السلوك البشري وصنع القرار العادل.

الفصل السابع: كشف الخداع باستخدام تقنية العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي

تمهيد

أولا: صعوبة اكتشاف الكذب والخداع والتظليل

ثانيا: مفهوم العبء المعرفي

ثالثا: أساليب العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي

1- استخدام جهاز كشف الكذب أو المخطط المتعدد

2- طرح الأسئلة غير المتوقعة

3- التكرار

4- تداعي الأسئلة أثناء الاستجواب

رابعا: أهمية العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي

خامسا: صفات المخادع أثناء عملية التحقيق الجنائي

خلاصة

تمهيد

تركز الدراسات الحالية في أبحاث الكذب والخداع أثناء التحقيق الجنائي على تطوير أساليب الحمل المعرفي للكشف عن الخداع بهدف تحسين وتطوير طرق كشف الكذب من خلال مجموعة إجراءات قائمة على الأدلة وذات موثوقية عالية. على الرغم من أن هذه الأساليب والإجراءات فعالة إلى حد ما إلا أن هناك قلة في الأبحاث حول الآليات المعرفية التي تشرح بدقة عملية الكذب والخداع وفي هذا الفصل سوف نركز على مفهوم العبء المعرفي وأساليبه أثناء عملية التحقيق الجنائي، وأهمية أثناء عملية التحقيق الجنائي، وسنخلص بوصف دقيق لخصائص وصفات الشخص المخادع أثناء عملية التحقيق الجنائي.

أولا: صعوبة اكتشاف الكذب والخداع والتظليل

من الصعب اكتشاف الكذب والخداع والتظليل بمجرد النظر إلى التعبير اللفظي أو غير اللفظي أثناء عملية التحقيق الجنائي، حيث هناك اعتقاد شائع مفاده أنه من الممكن معرفة ما إن كان الشخص كاذبا أم صادقا بالنظر فقط إلى الطريقة التي يتصرف بها أو السلوك الذي يظهره. ولهذا يعتقد الناس في مختلف الثقافات أن السلوكيات، مثل تجنب التواصل بالعين والحركات العصبية والتلعثم، أو تغيّر وضعيّة الرأس أو طريقة التنفس أو الوقوف بثبات دون حراك أو تكرار الكلمات والجمل التي قيلت قبل قليل، أو لمس وتغطية الفم أو تغطيّة بعض الأماكن في الجسم أو التلويح والتأشير باليدين أو الإسهاب في التفاصيل، أو صعوبة الكلام أو عدم القدرة على رواية القصّة مرّة أخرى أو يبدو الشخص أكثر حزنا من المعتاد أو يبدوا هادئا أكثر من اللازم، تعتبر من الدلائل والمؤشرات التي تفضح الكاذب أو المخادع.

ليس بالضرورة أن تكون هذه المظاهر السلوكية والنفسية دليلا على الكذب والتظليل، ففي الكثير من الآحيان تقترب التعابير غير اللفظية أكثر للتعبير عن الألم أو الخوف أو الخجل أو للتوضيح أكثر، أو الإرهاق أو تعبيرا عن القلق والتوتر الذي يعتري الشخصية.

حيث يرى "فريج وزملائه" Vrij et al. (2019) : "إن أحد المشاكل التي يواجهها الباحثون في مجال الكذب هي أن جميع الناس يعتقدون أنهم خبراء في كشف الكذب. لكن الأخطاء في كشف الكذب لها تبعات جسيمة على المجتمع والناس الذين يقعون ضحايا للآراء والأحكام الخاطئة".

يعد تحليل الكذب أو الخداع تحديًا كبيرًا للمحققين خاصة في قضايا الجرائم. خاصة وأن الأبحاث الحديثة تظهر أن 60٪ من الناس يكذبون خلال

محادثة نموذجية مدتها 10 دقائق (Bradberry, 2017). وكأن إضافة بعض التفاصيل الوهمية أثناء المحادثة أمر لابد منه لدى الكثير من الناس. إن التعرف على الكذب له صلة أكبر بالسلوك الخارجي والوظيفة المعرفية للشخصية والدماغ البشري. ولذلك لقد تم بالفعل تطوير طرق مثل جهاز كشف الكذب (polygraph)، جهاز كشف الكذب المعرفي (cognitive polygraph)، تخطيط كهربية الوجه (facial electromyography)، تتبع العين (eyetracking)، تحليل إجهاد الصوت والتصوير الوظيفي بالرنين المغناطيسي لتحليل الخداع (voice stress analysis and functional magnetic resonance imaging). بالرغم من المزايا الخاصة التي تتميز بها هذه الأساليب إلا أنها تواجه مشكلة شائعة تتعلق بالدقة في نسبة كشف الخداع بسبب اختلاف أنواع الكاذبين والمجرمين المتعلمين. ذلك أن التفكير حافز داخلي له علاقة بالخداع.

إن الدراسات التي تثبت أن المخادعين يمكنهم إخفاء علامات الارتباك والقلق بمهارة، تجيب عنها التساؤلات التي طرحتها مختلف الدراسات التي أجريت عن كشف الكذب. حيث يصرح "لوك" في خلاصة الدراسة التي قام بها (Luke (2019، أن مرد النسب المرتفعة التي سجلت في بعض التجارب في كشف الكذب إلى الحظ، وربما لا يوجد أدلة يعول عليها لكشف الكذب. ويقال عادة إن سلوكيات الشخص أو نبرة صوته يفضحان كذبه وخداعه، لكن عندما بحث العلماء عن الأدلة، لم يجدوا إلا القليل من السلوكيات التي ترتبط بالفعل بالكذب أو الصدق، وحتى السلوكيات التي تشير الإحصاءات أنها كثيرا ما كان يمارسها الكذّابون، لم يعتبرها العلماء مؤشرا دالا على الكذب. ويفسر ذلك بالقول: "إن القليل من الدراسات تقارن بين المشاعر التي تنتاب المرء وبين التعبيرات التي يبديها ويراها الآخرون. فلا شك أن الكاذب يشعر بالقلق والتوتر، لكن مشاعره شيء وتصرفاته أمام الآخرين شيء آخر" (Luke, 2019, p. 666).

في دراسة أخرى قامت بها "ديباولو وآخرون" حول مقارنة سلوكيات الأشخاص عندما يصدقون القول وعندما يكذبون. حيث ركزت على 102 مؤشرا محتملا غير لفظي على الكذب، مثل تجنب التواصل بالعين وسرعة رمش العينين وارتفاع نبرة الصوت وهز الكتفين للتعبير عن اللامبالاة أو الجهل وتغيير وضع الرأس واليدين والذراعين والساقين وحركاتها. وخلصت إلى نتيجة تؤكد عدم ثبوت أي من تلك السلوكيات على أنها مؤشرا دالا على الكذب، وإن كان القليل منها ارتبط في بعض الحالات بالكذب، مثل اتساع حدقة العين والانخفاض في نبرة الصوت (DePaulo et al., 2003).

أغلب التجارب التي تستخدم لكشف الخداع تقوم على أساس طرفين: طرف مرسل يقوم بعملية السرد، والطرف الثاني مستقبل يقوم بعملية الانصات لما يقال ويلاحظ سلوكيات الطرف المرسل وهو الطرف الذي يجب عليه الحكم على الخداع. ومن هذه التجارب ما يعتمد على أجهزة كشف الكذب، أو التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي، أو غيرها من الأجهزة الفسيولوجية. والبعض الأخر من هذه التجارب دون الاستعانة بأجهزة كشف الكذب. أغلب هذه التجارب توصلت إلى متوسط دقة قدره 57% في اكتشاف السردية الكاذبة، وهي نتيجة متقاربة جدا مع نتائج الدراسات التي استخدمت أجهزة كشف الكذب في اكتشاف الخداع والتي توصلت إلى متوسط قدره 56.6%. (Hubbell, Mitchell, & Gee, 2001, p. 115).

تشير هذه النتائج إلى أنه مهما تعددت الوسائل في كشف الكذب والخداع تبقى غير دقيقة، وبالرغم من أهمية ما توصلت إليه هذه الدراسات إلا أنه من الصعب للغاية كشف الخداع بشكل تام وفي جميع الحالات، أو من الصعب استنتاج الكذب من خلال الإشارات السلوكية المؤثرة. لأن جميع إشارات الخداع العامة التي تم تحديدها غير ثابتة وغير صادقة في كل الأحوال، أي ليس هناك مؤشرات سلوكية فريدة أو خاصة أو نموذجية بالكذب أو الخداع بشكل تام.

مما سبق ذكره يتضح لنا جليا أن عملية كشف الكذب والخداع أثناء عملية التحقيق الجنائي تحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث لتذليل الصعوبات أمام المحققين، فيا ترى إلى أي مدى تساهم تقنيات العبء المعرفي في الكشف عن الكذب والخداع والتظليل أثناء التحقيق الجنائي؟

ثانيا: مفهوم العبء المعرفي

يعرف علي حسن (2005) العبء المعرفي على أنه "الجهد المبذول من المتعلم للتعامل مع الأنشطة والمعلومات والمشكلات المفروضة على النظام المعرفي الخاص به، وبصفة خاصة على الذاكرة العاملة خلال القيام بمهمة معينة." أما القطامي (2002) يعرف العبء المعرفي على أنه "الكمية الكلية من النشاط الذهني أثناء المعالجة في الذاكرة العاملة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه بعدد الوحدات والعناصر المعرفية التي تدخل ضمن المعالجة الذهنية في وقت محدد." يعرف "فان آكر وزملائه" Van Acker et al. (2018) العبء المعرفي على أنه ذلك الجهد الذهني الذي يبذله الأفراد عندما يُطلب منهم القيام بأنشطة معرفية معينة، ويقوم العبء المعرفي على استخدام الذاكرة العاملة والتحفيز المعرفي لمعالجة المعلومات أثناء تنفيذ مهام متعددة ومقيدة.

تشير هذه التعاريف أن العبء المعرفي هو مجموعة من الأنشطة الذهنية التي تقوم على تحفيز المعلومات والمعارف المخزنة في الذاكرة، ومن ثم استدعائها للقيام بهمام معينة. فالعبء المعرفي إذن هو جهد عقلي يقوم به الفرد عندما يُطلب منه القيام بنشاط يقوم على أساس توظيف الملكات العقلية العليا، أو بمعنى أصح استخدام الذاكرة العاملة والمتطلبات المفروضة على المكتسبات المعرفية عند تنفيذ مهام، وفي الكثير من الآحيان يتم الاعتماد على عنصر واحد من المعلومات. ينقسم العبء المعرفي إلى نوعين: العبء المعرفي الجوهري أو الداخلي والعبء المعرفي الخارجي:

يشير مصطلح "العبء المعرفي الجوهري أو الداخلي" Load Cognitive Intrinsic حسب "مرينبوار وسويلار" Merrienboer and Sweller (2005) إلى المطالب المتأصلة للرصيد المعرفي الذي يمتلكه الشخص والذي يرتبط بالانتباه والذاكرة العاملة اللازمة لنسج قصة كاذبة متكاملة الأركان، حيث يتم تنظيم هذه المطالب المتأصلة حسب كيفية إعداد الرسالة الكاذبة أو بإيصال الرسالة إلى الهدف. أي يتعلق العبء المعرفي الجوهري بالمطالب التي تفرضه نوع وطبيعة المعلومات والمهام المعقدة أثناء معالجة المعلومات، وبمعنى آخر يشير إلى عدد العناصر التي يتم معالجتها في وقت واحد على مستوى الذاكرة العاملة فيحدث تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض مما يسبب العبء المعرفي.

أما "العبء المعرفي الخارجي" Load Cognitive Extraneous يتعلق بما تفرضه نوع وطبيعة المعلومات التي تحتاج للمعالجة والتي ترتبط بالمهام المعقدة أثناء معالجة المعلومات. أي ذلك الضغط المعرفي الذي يؤدي إلى

حضور أو غياب أية معلومة مرتبطة بالكذبة التي يقوم بنسجها نتيجة لعوامل خارجية كعامل الوقت مثلا، مما يصعب الأمر على الفرد بأن يقوم بتقديم قصة متسقة في نهاية المطاف.

ومن العوامل التي تزيد من العبء المعرفي للكذب والخداع حسب DePaulo et al. (2004) والتي تجعل الكاذب يبذل جهدا معرفيا كبيرا حتى يتمكن من تحضير قصة كاذبة ما يلي:

- تفاصيل القصة الكاذبة، حيث يجب على الفرد أن يحافظ على تماسك تفاصيل القصة شكل متسق.
- عملية السرد، حيث يجب أن تبقى عملية السرد متسقة مع المعطيات الخارجية للكذبة.
- عملية الإخفاء والتستر، وهنا يجب عليه ألا يلفت انتباه المحقق إلى عناصر مشكوك فيها تجعل المحقق ينتبه إليها وبالتالي إمكانية كشفها.

أما الظهور بمظهر الصادق أثناء رواية قصة كاذبة للآخر تفرض على الفرد مزيدا من العبء المعرفي حسب "فريج" Vrij et al. (2010) تتمثل أساسا في التحكم في الجوانب النفسية لشخصيته كالهدوء والاتزان الانفعالي والسيطرة على اندفاعاته والتناسب بين مختلف المثيرات وردود الفعل التي يبديها.

يشير "فان كوبن" Van Koppen (2012) إلى بعض العوامل التي تضيف إلى العبء المعرفي في قول الحقيقة تتمثل أساسا في تنشيط الذاكرة العاملة التي تفرض على الفرد استرجاع الذكريات التي لم يتم الوصول إليها منذ فترة طويلة أو التفاصيل التي تلاشت منذ زمن بعيد، والتدرب على تزييف المعطيات بشكل جيد مقارنة بالحقيقة المقابلة لها، وبذل الكثير من الجهد لتفادي التناقض والغموض.

ثالثا: أساليب العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي

هناك العديد من التقنيات والأساليب المعرفية الحديثة في اكتشاف الخداع كإجراء المقابلات والتصوير العصبي والاجراءات الفسيولوجية، فجميعها يركز على علامات ومؤشرات النشاط المعرفي الخاص بالكذب أو قول الحقيقة، وكلها تطمح إلى تطوير تقنيات دقيقة جدًا في كشف الكذب التلقائي أو قول الحقيقة.

انطلاقا من فكرة أن صياغة الكذبة في حد ذاتها قد تكون مرهقة معرفيا، تم التركيز على الجانب المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي كأسلوب فعال في كشف الجناة. قول الحقيقة مثلا لا يحتاج من الشخص وقتا طويلا حتى يقدم إجابة منطقية على أي سؤال، على العكس تمامًا، فمن يكذب أو يضلل

أو ينسج قصة مخادعة فهو غالبا يضطر إلى أن يختلق تفاصيل إضافية، الأمر الذي يجعله عرضة لتقديم معلومات لا تتوافق مع حديثه إذا ما استمر في الحديث لفترة أطول. وبذلك يتجلى العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي في الانبثاق العفوي للأسئلة، وتحديد المواضيع التي يجب متابعتها وطلب توضيحها. حيث يتم أولا الاستماع لما يقوله الشخص الذي يتم التحقيق معه ومحاولة تذكر كل ما قاله مستعينين بوسائل متعددة بهدف الرجوع إليها عند الحاجة، تم يُطلب منه أيضًا تدوين الملاحظات وصياغة فرضيات معينة تصف الحدث أو الواقعة بمختلف تفاصيلها.

تشير دراسة "سبنس" (2008) Simpson أن الكاذب عادة ما يكون أقل عفوية من الصادق. وأن الكاذب أكثر ميلًا من الصادق في مراقبة سلوكه والتحكم فيه حتى يتحكم في الخداع وهو الأمر الذي يجب أن يتطلب جهدًا معرفيا أكبر، حيث يجد الكاذب نفسه مرغما على قمع الحقيقة أثناء كذبه مما يتطلب منه أيضا التركيز الزائد. فالمشتبه به يجهد نفسه في التفكير عندما يكذب، وأقل إجهادا لتفكيره عند قول الحقيقة. وتتجه دراسة "ولتشيك" (2005) Walczyk في نفس الاتجاه حينما يؤكد أنه غالبا ما يكون قول الحقيقة تلقائيًا، بينما سرد الأكاذيب يكون مقصودًا ومتعمدًا، وبالتالي يتطلب جهدًا عقليًا كبيرا. لقد حاول "ولتشيك" وصف أسلوب جديد يقارن بين الشهادات الحقيقية والملفقة التي تم تأكيدها سابقا أثناء عملية التحقيق الجنائي على أساس التمييز بين الادعاءات الكاذبة نتيجة الممارسة الطويلة للكذب إلى حد الاعتقاد بصحته وبين الادعاءات الكاذبة الناتجة عن التأثيرات الإيحائية أو الظرفية. ومن بين الأساليب الأكثر انتشارا لزيادة العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي ما يلي:

1- استخدام جهاز كشف الكذب أو المخطط المتعدد (Polygraph)

جهاز كشف الكذب هو جهاز يتم تطبيقه لكشف الخداع، حيث يسجل بشكل مستمر العديد من الاستجابات على شكل استثارة نفسية وفسيولوجية وفقًا لمعدل النبض، وضغط الدم، ومعدل التنفس، واستجابة الجلد الجلفانية من خلال الموصلات السلكية بالجلد. نموذج الأسئلة الأكثر شيوعًا المستخدم للكشف عن الأكاذيب هو نموذج تقنيات الأسئلة الموجهة (CQT) Controlled Question Technique. في هذا الاختبار النموذجي، يتم اختبار الممتحن لجمع المعلومات الأساسية لضبط الأسئلة الموجهة. بمجرد اختيار الأسئلة، يقوم الفاحص بمعاينتها مع الممتحن للتأكد من فهم الأسئلة وعدم مفاجأة الممتحن عند طرحها لاحقًا. أثناء الاختبار يتم مثلا طرح أسئلة بسيطة كذكر الاسم إلى جانب الأسئلة التي يميل معظم الناس الكذب أثناء الإجابة عنها، مثلا سؤال الممتحن ما إذا سبق له وأن قام بسرقة شيء ما في حياته، وفي الأخير يتم استكمال باقي الأسئلة المرتبطة بالقضية المركزية، وأن الأسئلة عادة ما تثير إجابات مختصرة.

حسب نتائج مختلف الدراسات التي قام بها "ليكن" Lykken (1998) حول فاعلية الجهاز في كشف الكذب، لاحظ أن الكاذب يبدي مستوى زائد من الإثارة حول الأسئلة المرتبطة بالقضية بدلاً من التحكم في الأسئلة، في حين أن الفرد البريء يبدي مستوى زائد من الإثارة حول الأسئلة غير المرتبطة بالقضية. ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذا الاختبار أنه مضلل إلى حد ما، إذ يحتوي النموذج على نسبة عالية من الإيجابات الكاذبة من جهة كما لا توجد ردود فعل فيزيولوجية محددة مرتبطة بشكل مباشر بالكذب وبالتالي قد يصنف الفرد الصادق بشكل خاطئ على أنه كاذب. حسب النتائج التي توصل إليها "سيمور وكارلان" Seymour and Kerlin (2008) أدت مختلف الانتقادات التي وجهت لهذا الجهاز إلى تعديل الأسئلة التي يجب توجيهها للممتحن، فظهر ما يسمى اختبار معارف المذنب The Guilty Knowledge Test (GKT) للتحكم أكثر في الأسئلة وتقليل عدد الإجابات الكاذبة، وبالتالي إثبات التعرف على المذنب من خلال الإشارات المتنوعة لوقت الاستجابة على الأسئلة، ومع ذلك يبقى هذا الاختبار محدود في كشف الخداع.

إن المتتبع لنتائج هذه الدراسات يلاحظ أنها حاولت تحديد مؤشرات الخداع تجريبيًا. وقد طبقت سلسلة من الأساليب المنهجية المختلفة مثل تحليل السلوك غير اللفظي، وتحليل المحتوى، والتحليل اللغوي القائم على الكمبيوتر، وأجهزة كشف الكذب، وتخطيط أمواج الدماغ، والتصوير

العصبي وغيرها من الأساليب والتقنيات إلا أن نسبة كشف الكذب العالية التي تصل إلى 90% أو تفوقها لا زالت بعيدة المنال، فلو كان الكذب أفضل بكثير، لكان قول الحقيقة أقل شيوعًا، ولو كانت أجهزة الكشف أفضل بكثير، لكان الكذب والخداع أقل استخداما.

2- طرح الأسئلة غير متوقعة

إن فكرة طرح الأسئلة غير المتوقعة حسب "فريج وزملائه" (Vrij et al. 2008) برزت من فرضية أن الشخص الذي ينوي الكذب يكون قد وضع احتمالات للأسئلة التي من الممكن أن تطرح عليه، وعليه قد يحضر مسبقا الأجوبة عن الأسئلة المتوقعة من طرف المحققين فله الوقت الكافي لتنميق وتنسيق الإجابات حتى تخرج متسقة مع كذبه، ولا يجد أية صعوبة في استذكارها أثناء عملية التحقيق فيكون من الصعب اكتشاف زيفه وكذبه، وعليه تعتبر الأسئلة غير المتوقعة مفاجأة ومربكة بالنسبة للكاذب، وعليه سيحرم من الوقت الذي يسمح له بترتيب الأجوبة وجعلها منسجمة مع كذبه.

3- التكرار

في هذه الطريقة حسب "سبورر وشوانت" Sporer and Schwandt (2007) يطلب من المشتبه به استعراض كل المعلومات التي يعرفها عن الحادث أو الواقعة أو القضية محل التحقيق، والإدلاء بكل ما يتذكره عن هذا الأمر، وبعد ذلك يطلب منه تكرار كل ما ذكره مرّة أخرى، فعملية إعادة الإدلاء بما صرح به سلفا قد يسقط الكاذب في الفخ ويجتزئ أو يضيف بعض المعطيات دون قصد منه وبالتالي قد يفتضح أمره.

4- تداعي الأسئلة أثناء الاستجواب

يشير تداعي الأسئلة حسب "فيشر وزملائه" Fisher et al. (2014) إلى تلك الأسئلة الجديدة التي تنبثق من الأسئلة السابقة التي ترتبط بتوضيح حيثيات أو وقائع أو معطيات معينة يجب متابعتها وتوضيحها أثناء المقابلات، فيجب على المحقق أولا بناء العلاقة وصياغة الأسئلة المناسبة، ثم الاستماع بعمق إلى ما يقوله المشتبه به وتذكره بدقة وتدوين الملاحظات وصياغة فرضيات انطلاقا من الأحداث الموصوفة. وفي هذا الصدد يؤكد "دنباي وزملائه" Danby et al. (2017) على المحقق أن يركز على الأسئلة المفتوحة وتسجيلها للعودة إليها بهدف تحليلها وتقييمها وقراءة ما وراء السطور والتعرف على مدى صدقيتها. تؤدي الأسئلة المفتوحة عادةً إلى سرد إجابات مفصلة وحرة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. ومن ثم فإن طرح الأسئلة المفتوحة يعد سمة مهمة للمقابلة الاستقصائية، وعلى المحقق أثناء التحقيق الجنائي التذكر الجيد للتفاصيل التي يقدمها الأشخاص اللذين يحقق معهم

لأن غالبا ما تكون السردية الكاذبة تفتقر إلى التفاصيل وتكون المعلومات غير دقيقة في الغالب. يعتبر هذا الفقر في التفاصيل والمعلومات نتيجة للعبء المتزايد الذي له تأثير أكبر على الكاذبين منه على رواة الحقيقة لأن الكاذبين يجدون بالفعل أن إجراء المقابلات معهم أكثر إرهاقًا عقليًا من رواة الحقيقة.

مما سبق ذكره يتضح لنا جليا أن عملية تتبع أو مراقبة التعبير اللفظي أو غير اللفظي لشخص ما يفترض أنه يكذب من شأنه أن ينشط تلقائيًا المفاهيم المعرفية المرتبطة بالخداع، وأن عملية تتبع أو مراقبة شخص ما يقول الحقيقة من شأنه أن ينشط المفاهيم المعرفية المرتبطة بالحقيقة. أي البعد المعرفي في نهاية المطاف يلازم كل من الكذب والخداع أو قول الحقيقة.

رابعا: أهمية العبء المعرفي أثناء عملية التحقيق الجنائي

تركز الأساليب المعرفية للكشف عن الخداع أثناء التحقيق الجنائي على مبدأ جمع أكبر قدر من المعلومات بدل التركيز فقط على "قول الحقيقة" حسب "فريج" (2010) .Vrij et al. مثلا عملية "اختراع قصة" تعتبر أكثر صعوبة من الناحية المعرفية من مجرد وصف الحقيقة لأحداث واقعية، بمعنى يجب أن تكون الكذبة معقولة ومتسقة مع كل ما يعرفه المتهم أو ما قد يتعلمه، وعلى الكاذب أن يتذكر افتراءاته بشكل جيد حتى يتمكن من تقديم بيانات متسقة في المستقبل، ويجب أن يراقب سلوكه جيدا حتى لا يكتشف خادعة، وهذا ما يزيد من قلقه وتوتره.

أوضح الباحثون النفسانيون المعرفيون في مختلف البحوث التي قاموا بها "غمبوس ووالشك وسبورر" أن عملية الكذب تتطلب من الفرد الوصول إلى عمليات التحكم التنفيذية التي تنطوي على قمع الحقيقة، والبحث عن المعلومات في الذاكرة طويلة المدى، ومن تم تجميع كذبة في الذاكرة العاملة (Gombos, 2006; Walczyk et al., 2013, 2014; Sporer, 2016). أي أنه غالبا ما يكون الكذب أكثر تطلبًا من الناحية المعرفية من قول الحقيقة، وعليه قد تكون الوظائف المعرفية حاسمة للقدرة على الكذب بشكل مقنع. بشكل عام لا يمكن للكاذب الاعتماد فقط على المعلومات من ذاكرته الخاصة بل عليه في المقام الأول اختراع الكذبة وتذكر ما قال لإعادة سردها بدقة أو الرجوع إليها لاحقًا. ولذلك سيحتاج الكاذب إلى مراقبة وتتبع معطيات الحقيقة والكذب في الوقت نفسه حتى لا يقع في الفخ، وذلك يتطلب منه التمتع بقدرات معرفية هائلة حتى لا يكشف أمره مما هو غير متاح للغالبية من الناس.

حسب "إيفنس" (2013) Evans et al. تتمثل إحدى تقنيات "زيادة العبء المعرفي - increasing cognitive load" في مطالبة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بسرد القصة من النهاية إلى البداية أي بطريقة معكوسة بدلاً من الترتيب الزمني. تؤكد الدراسات السابقة أن هذه التقنية تزيد من ارتفاع مؤشرات الكذب والخداع وتمنح المحقق الدقة في اكتشاف الصدق، تساهم هذه التقنية النفسية المعرفية أثناء التحقيق في إبراز التناقض والتباين في حديث المخادع الكاذب أو التجانس والانسجام في أقوال الصادق الذي يقول الحقيقة. كما أدت هذه التقنية إلى تحسين قدرة مراقبي الشرطة على اكتشاف الخداع ولم يؤدي إلى تحيز في الاستجابة.

بالإضافة إلى ذلك قدم "ولزيك وزملائه" Walezyk et al. (2012) تقنية معرفية أخرى للمقابلة أثناء التحقيق الجنائي في إطار طريقة "زيادة العبء المعرفي" تعزز من القدرة على اكتشاف الصدق من الكذب تسمى بـ (تأكيد الصدق المقيد بالوقت - TRI-Con Time Restricted Integrity- Confirmation) تقوم هذه التقنية على الضغط من خلال الأسئلة، أي طرح مجموعة أسئلة تفضي في النهاية إلى نتيجتين إما أنها تزيد من العبء المعرفي عند الكاذب أو أنها تخفف منه عند قول الحقيقة ذلك أن الإجابة تكون سهلة عند الصادق.

إن عملية تحفيز الذكريات وتنشيطها من خلال 'الاستخدام الاستراتيجي للأدلة' (strategic-use-of-evidence) أو طريقة "تأكيد الصدق المقيد بالوقت" (Time restricted integrity confirmation TRI-Con approach) والتي تعتمد على تدوين وقت الاستجابة والتناقضات عبر الإجابات كإشارات للكذب أو التظليل أو الخداع، مهمة جدا أثناء التحقيق الجنائي من حيث أنها تنشط المعلومات المرتبطة بالحدث في الذاكرة. يسبب هذا التحفيز صعوبات ومشاكل للمتهم الذي يحاول توجيه المعلومات والتحكم فيها تفاديا لتسريبها أو تناقضها (Walczyk et al., 2013).

إن جل الأساليب المعرفية سالفة الذكر قد تنجح في إحداث تباين سلوكي بين الشخص الكاذب والشخص الصادق، حيث تزيد من لجوء الشخص الكاذب إلى الخداع كما تزيد من قوة استدعاء المعلومات للشخص الصادق من جهة وترفع دقة الملاحظة للمحقق من جهة أخرى. وعليه نستنتج أن الإجراءات أو الأساليب غير المباشرة للكشف عن الخداع هي أكثر دقة بكثير من الإجراءات المباشرة. أي أن الأساليب غير المباشرة تفرض على الشخص أن يكون غافلا وليس لديه متسع من الوقت ليفكر في فنيات جديدة يخدع بها الآخر أو تنميق أقواله وجعلها أكثر اتساقا مع الموضوع.

خامسا: صفات المخادع أثناء عملية التحقيق الجنائي

تعد الحاجة إلى الكشف الدقيق عن الخداع أمرًا مهما وعليه تنطلق ممارسات المحققين في كشف الخداع من فرضية أن الكذابين سيظهرون إشارات قائمة على التوتر لأنهم يخشون أن يتم القبض عليهم ويشعرون بالذنب تجاه الكذب. دفعت هذه الفكرة إلى البحث عن مؤشرات سلوكية توضح أكثر عملية التظليل والخداع، وعليه قاموا بمراقبة وتتبع بعض التعابير اللفظية وغير اللفظية كتغيرات الوضعية، وابعاد النظر، وحركات القدم واليد، وغير ذلك بدون نجاح كبير في تعميم مثل هذه التعابير على جميع الأشخاص سواء رواة الحقيقة أو الكاذبين.

تشير الدراسات التي قام بها كل من "بارقان وبيلر" (Burgoon and Buller 2008) إلى تحديد مجموعة من المواصفات ترتبط بالخداع الاستراتيجي أثناء فرض العبء المعرفي على الكاذبين، يؤدي إلى الرفع من نسبة المهام المعرفية التي تُطلب من المشتبه به أن يقوم بها تزامنا مع عملية التحقيق إلى إغفال المشتبه به بعض السلوكيات، وعدم اليقين والغموض في تفاصيل السرد الكاذب، وعدم فورية الاستجابات، ومحاولة تغير الموضوع أو عدم التورط في الحديث عن الموضوع الأصلي. بالإضافة إلى ما سبق لقد تبين للمحققين في ظل فرض العبء المعرفي على الكاذبين بعض المميزات كزيادة حركات اليد، وزيادة الرمش واتساع حدقة العين، وزيادة حدة الصوت والأخطاء المرتبطة باللغة والكلام، والتردد والتناقض بين ما هو لفظي وغير اللفظي.

عموما تشير نتائج مثل هذه الدراسات إلى أنه يمكن تحسين تقنيات المقابلة لزيادة العبء المعرفي على المخادعين، مما يساهم في التمييز بشكل أفضل بين الكاذبين وغير الكاذبين، وذلك بمحاولة التعرف أكثر على النوايا الحقيقية والكاذبة للمجرمين ليس بالتركيز فقط على تقييم الأقوال حول أحداث الماضي، بل التركيز أيضا على النوايا المرتبطة بخطط المستقبل.

أشارت الدراسة التي قام بها "راسات" Ekman (2018) أن المجرمين الذين يميلون إلى استخدام الخداع أثناء عملية التحقيق الجنائي عادة ما يكونون أكبر سناً وأكثر ذكاءً من الأشخاص الآخرين من المجرمين، وأنهم نشأوا في بيئة تشجع على عملية الكذب والخداع، وباستطاعتهم التأقلم والتكيف مع مختلف المتطلبات الاجتماعية كما يمتلكون القدرة على التخطيط، ويدركون متى يجب عليهم الالتزام بالصمت. تؤكد مثل هذه الدراسات أنه عندما يتم تحليل المعطيات التي يعتمد عليها الشخص الذي نشأ في بيئة تعتمد على عملية الخداع وتعتبره أسلوبا للحصول على مختلف المكاسب، يصعب تحديد العناصر التي تحدد التباين بين الأفعال والأقوال للمخادع. لأن الكذب

والخداع هنا جزءًا من الحياة اليومية. فيضطر الشخص استخدام الكذب لتجنب الإحراج وتقديم انطباعات إيجابية أو الحصول على منافع ومكاسب مادية أو تلبية لرغبات معينة، فتراه يلجأ إلى الكذب بشكل عفوي ودون ندم، خاصة وأن العرف الاجتماعي في بعض الأحيان يشجع الأفراد في مواقف مختلفة على سلوكيات التمثيل والتظليل لتحقيق بعض المكاسب، ونتيجة لترسيخ هذا السلوك الذي يتسم بالخادع على مستوى الشخصية يصبح سمة يصعب إدراكها أو اكتشافها إلا بدراسة معمقة عبر دراسة الحالة.

خلاصة

كخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول أن الاعتماد أكثر على التقنيات النفسية المعرفية لكشف الكذب والخداع أثناء عملية التحقيق الجنائي، ومن بينها تقنية "العبء المعرفي" أمر محبذ وضروري، ذلك أن الكذب أثناء المقابلة أو التحقيق الجنائي يفرض على الجاني بذل الكثير من الجهد من الناحية المعرفية أكثر من الجهد في قول الحقيقة، أي أن زيادة العبء المعرفي للأشخاص الذين تتم مقابلتهم بشكل موجه أثناء الاستجواب يجب أن يكون أكثر ضررًا نفسيا على المخادعين الكاذبين، بحيث يمكن ملاحظة مجموعة من المؤشرات والعلامات على المتهم أو الجاني كانعكاس مباشر لذلك الحمل الزائد الذي يرهقه مقارنة بقول الحقيقة.

على الرغم من وجود العديد من الأساليب للكشف عن الأكاذيب والخداع أثناء عملية التحقيق الجنائي سواء بناءً على الملاحظة البصرية للشخص الذي يتم استجوابه أو التسجيل أو أجهزة كشف الكذب وغيرها من الأساليب والاختبارات، إلا أن أيًا منها ليس شاملا وموضوعيا وصادقا بشكل مطلق بل هناك دائما نسبية معينة. ومع ذلك، فإن الانتباه أكثر لسلوك الشخص الذي يتم استجوابه كتنغيم الصوت، والإيماءات، والتغيرات في تعبيرات الوجه أمر ضروري لوضع احتمالات وفرضيات متنوعة تستوجب على المحقق التعمق أكثر في عملية التحقيق وبالتالي الوقوف على الحقيقة المنشودة.

الفصل الثامن: الأمراض النفسية والعقلية وعلاقتها بالجريمة

تمهيد
أولا: تجليات الاضطرابات النفسية والعقلية
ثانيا: تصنيف العنف من وجهة علم النفس
ثالثا: المرض النفسي والعقلي والجريمة
- أحكام المسئولية الجنائية وتطورها عبر التاريخ

رابعا: الجرائم التي يرتكبها المرضى نفسيا وعقليا
1- اضطرابات النمو العصبي وعلاقتها بالسلوك الإجرامي
2- الأمراض العقلية النفسية الذهانية
3- الأمراض النفسية أو العصابية
4- اضطرابات الشخصية
5- الانحرافات الجنسية والجريمة

خامسا: المخدرات والجريمة
سادسا: إحصائيات حول الاضطرابات النفسية والعقلية والجريمة
خلاصة

تمهيد

يساهم علم النفس المرضي كتخصص في تزويدنا بمجموعة من المعارف ترتبط بالمرض العقلي للإنسان ومعارف أخرى ترتبط بتحديد وفهم الأبعاد العيادية للصحة النفسية والعقلية. في الكثير من الأحيان يطلب من الطبيب العقلي تقييم الشخصية والتأكد من مدى السلامة النفسية والعقلية التي يتمتع بها المتهم أو الجاني. إن مفهوم "تمتع الفرد بكامل قواه العقلية" أو تحديد ما إذا كان هذا الشخص "شخص طبيعي" في غاية التعقيد والصعوبة نتيجة لعدة اعتبارات اجتماعية وثقافية وصحية. ذلك أن تحديد الحالة ما إذا كانت طبيعية أم لا له آثار قانونية وجنائية وأخلاقية مهمة. يفرض تقييم الحالة من الطبيب العقلي الشرعي تحليلاً عميقا للسياق الاجتماعي والثقافي للفرد، ومن تم دراسة العلاقة بين الظاهرة التي تعتبر مرضية والبعد الاجتماعي الثقافي والتجرد من الذاتية قدر المستطاع والتحلي بالموضوعية أثناء عملية الفحص والتشخيص.

أولا: تجليات الاضطرابات النفسية والعقلية

المرض النفسي هو مرض مثله مثل أي مرض آخر، قد يُصيب الإنسان دون أن يكون هناك أسباب واضحة ومحددة. وربما تكون هناك عوامل قد تُساعد على الإصابة بالأمراض العقلية والنفسية، مثل العوامل الوراثية وكذلك أسباب عضوية، مثل تعاطي المخدرات أو الإصابة بأمراض تؤثِّر على الغدد الصماء أو كذلك إصابات الدماغ، نتيجة الحوادث أو أسباب أخرى تؤدي إلى التغيير في تركيب الدماغ أو اختلال وظيفته.

تتجلى الاضطرابات النفسية والعقلية على شكل مظاهر سلوكية شاذة تعبر عن الحياة الانفعالية الغريزية وقد تكون واعية أو غير واعية. وعليه يمكن لتلك الأفعال التي تصدر عن المريض العقلي وتنتهك خصوصية الأفراد والجماعات تشكل جرائم عندما تخالف القانون، والطبيب العقلي مطالب بأن يجيب ما إذا كان فاعلها تحت تأثير المرض العقلي، وهل يعتبر شخصا خطيرًا؟، وهل مرضه قابلاً للشفاء الكلي أو الجزئي؟ كلها أسئلة يصعب الإجابة عنها بكل تجرد وموضوعية.

ثانيا: تصنيف العنف من وجهة علم النفس

يصنف علم النفس حالات العنف إلى حالات العنف الصريحة وحالات العنف غير الصريحة، ومن حالات العنف الصريحة حالات العنف الجسدي كالكدمات والرضوض والتكسير، وحالات العنف المعنوي كالشتائم والتنابز بالألقاب والسخرية والابتزاز والمواقف السلبية المؤذية كرفض الطعام أو الكلام ...وغيرها. أما حالات العنف غير الصريحة تتمثل في حالات العنف التي تندرج تحت محاولة الحماية. عموما يشتمل العنف لدى المريض النفسي على الرغبة في الشجار والعراك الجسدي، وتوجيه الاتهامات بدون سبب، ومحاولات إيذاء الآخرين، محاولات السخرية والتحقير. أما حالات العنف الموجهة نحو الذات تتمثل في إيذاء الذات في لحظة لا يكون فيها الشخص راضيا عن نفسه، حيث يكون عرضة للانشطار بين الأنا وبين الذات المعنوية والجسدية مما يؤدي إلى الكف النفسي. ومن أمثلة السلوك العدواني نحو الذات ما يلي:

- سلوك عدواني محدد تجاه الذات كتعذيب الذات ورفض الطعام .. الخ.
- سلوك انتحاري تمثيلي بهدف جلب الانتباه.
- الانتحار غير المقصود
- حالات الانتحار كنوع من أنواع التضحية بالذات لأسباب مثالية.
- حالات الانتحار الفعلية.

ثالثا: المرض النفسي والعقلي والجريمة

عامة الناس يظنون أن المريض النفسي أو العقلي يرتكب الجرائم أكثر من الأشخاص الذين لا يُعانون من أي اضطرابات نفسية أو عقلية. بينما تبين الدراسات السابقة أن المرضى النفسيين أو العقليين ليسوا أعلى معدلاً من غيرهم في ارتكاب الجرائم الكبيرة كما كان الكثير يعتقد. ومعدل ارتكاب الجريمة عند المرضى العقليين لا يتجاوز 10 بالمئة، ليس هناك عدد أكبر من الجرائم يرتكبها المرضى النفسيون، ولكن نوعية الجرائم التي يقومون بها قد تكون بشعة وبشكل يثير الاستغراب. كذلك فإن الجرائم التي يقوم بها المرضى النفسيون، غالباً ما تكون خالية من الأسباب التي تدفع لمثل هذه الجرائم الكبيرة (Peterson et al., 2014).

وجدت دراسات سابقة أن 5 إلى 10% فقط من مرتكبي الجرائم العنيفة يعانون من اضطرابات ذهانية. ذلك أن المجرمين المصابين بأمراض عقلية من السهل القبض عليهم من طرف الشرطة (Eronen et al., 1996; Wallace et al., 1998). تشير الدراسة التي قامت بها "بيترسون وزملائها" أنه لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاضطرابات العقلية والجريمة، حيث

أظهرت الدراسة التي نشرتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس سنة 2014، أن 1 من كل 5 مصابين بالاضطرابات العقلية يمتثلون أمام العدالة، وأن 7.5% منهم كان دخولهم إلى السجن بسب جرائم ترتبط مباشرة باضطرابهم العقلي. وبعد تحليل 429 جريمة ارتكبها 143 مجرمًا يعانون من اضطرابات عقلية، تم الوقوف على أن 3% من جرائمهم كانت مرتبطة بشكل مباشر بأعراض الاكتئاب الشديد، و4% بأعراض اضطرابات الفصام، و10% بأعراض الاضطراب ثنائي القطب (Peterson et al., 2014).

وفي دراسة أخرى تشير النتائج أن المرضى عقليا نتيجة تعاطي الكحول والمخدرات أكثر ارتكابا للجريمة إذا ما قورنوا بالمرضى عقليا الذين لم يتعاطوا المخدرات. وأن أكثر حالات الاعتداء تحدث على أفراد الأسرة التي ينتمي إليها المريض عقليا. وأن المرضى عقليا أكثر خطرا على أنفسهم والآخرين. وأن المرضى عقليا بشكل حاد هم أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا العنف من مرتكبي للعنف. ومن 10% إلى 15% من المكتئبين عقليا ينتهي بهم المطاف إلى قتل أنفسهم بأيديهم (Swanson, 2014). وفي دراسة أخرى وجد أن نسبة العود إلى ارتكاب الجريمة بين المرضى عقليا يتراوح بين 43% و45% (Okamura, 2023).

غالباً يكون سبب الجرائم التي يرتكبها المرضى عقليا هو الهذيانات أو الهلاوس التي تعتري المريض في حد ذاته، أو نتيجة استخدام العقاقير والسوائل المنشطة أو المخدرة. فأحياناً يسمع المريض أصواتاً تطلب منه قتل شخص أو إيذاء أشخاص أو تدمير ممتلكات، فيستجيب المريض تحت تأثير هذه الهلاوس السمعية إلى ما تأمره بها الأصوات، فيقتل أو يُحرق أو يقوم بأي عمل عدواني تجاه الآخرين.

1- أحكام المسئولية الجنائية وتطورها عبر التاريخ

حظيت مسألة المسؤولية الجنائية في النظم القانونية المختلفة ومدى سلامة مرتكب الجريمة واضطراباته العقلية باهتمام كبير من الباحثين في مختلف التخصصات العلمية. إن التركيز على الظروف التي تستبعد وتخفف المسؤولية الجنائية بموجب القانون قديم قدم التاريخ. يأخذ قانون "حمورابي" في الاعتبار الحالة العقلية أثناء وقوع الجريمة ماراً "بأرسطو" الذي كان يعتمد على الإرادة، وفي العصر الروماني كان ينصف المريض النفسي، وتسقط عنه المسئولية، أثناء تقييم المسئولية الجنائية للمريض النفسي هناك من الباحثين من يتساهل كقانون "درهام" الذي يعتبر المريض غير مسئول إذا كان هذا العمل نتيجة عقل مريض أو ناقص. أما "مكناتن" يشترط عدم معرفة وفهم طبيعة العمل وعدم القدرة على التفرقة بين

الصحيح والخطأ كشرط أساسي لعدم المسئولية (أحمد فتحي نسي بهنسي، 1988).

يجب أن يكون الطبيب النفسي مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية للتفريق بين حالات الادعاء والتمارض وحالات الهستيريا وحالات اضطرابات اختلاق المرض، فهذا التفريق هام للغاية من الناحية القانونية والجنائية، وعدم الدراية والقدرة على هذا التفريق يعتبر مثالاً هاماً لسوء ممارسة الطب النفسي.

مما لا شك فيه أن المشكلات النفسية والعقلية التي يمر بها الفرد تسبب له ضغطا نفسيا هائلا قد يؤدي إلى القيام بتصرفات إجرامية. وبالرغم من أن تبرير الجريمة على أساس المرض النفسي من المواضيع المثيرة للجدل، إلا أن القانون الجزائي وضع حداً فاصلا بين المرض النفسي والمرض العقلي، ووضح الفرق بين الجريمة المتعمدة بإصرار وترصد، وبين الجريمة التي تحدث بشكل عرضي وطارئ وعفوي يكون فيها الشخص مسلوب الإرادة. وأن التعاون بين القانون والطب النفسي ضروري لأداء مهمة إصلاحية ووقائية ليس للفرد وحده وإنما للمجتمع بشكل عام. ويتوقف الحكم بمدى المسئولية الجنائية بالنسبة للمصابين بالأمراض النفسية والعقلية على مدى ما تحدثه هذه الأمراض من تأثير على الوعي والإدراك وبالتالي التركيز على الإرادة الحرة النابعة من الوعي والإدراك الصحيحين.

رابعا- الجرائم التي يرتكبها المرضى نفسيا وعقليا

يتم التركيز على الجرائم التي يرتكبها المرضى النفسيون والعقليون، لأنها نتيجة المرض العقلي، وهذا المرض هو السبب في حدوث الجريمة، لذلك كان يُمكن منعها لو تم علاج المريض أو التحفظ على المريض في مكان آمن حماية للمريض وحماية للمجتمع من المريض.

مفهوم الجريمة من الناحية القانونية يختلف عنه من الناحية الطبية. ففي مجال العقوبة لابد وان يتوافر للعمل الإجرامي عنصرين هامين أولهما الفعل ذاته، وثانيهما وجود النية والقصد، ويوجد للنية أربعة مراحل يتم على أساسها تقدير العقوبة. ويبقى الاهتمام بالصحة النفسية للفرد والمجتمع المنفذ الأساسي والإجراء الوقائي الأمثل للحد من الجريمة، ونؤكد أن المجتمع الذي يتمتع أفراده بالصحة النفسية وبالسلوك السوي، يبنى نظاما اجتماعيا تقل فيه الجريمة والعنف ومختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية. ومن الاضطرابات العصبية والعقلية والنفسية الأكثر ارتباطا بالفعل الإجرامي ما يلي:

1- اضطرابات النمو العصبي وعلاقتها بالسلوك الإجرامي

وفقًا للدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية رقم خمسة (DSM-5) تتميز اضطرابات النمو العصبي بقصور في النمو يؤدي إلى اضطرابات في الوظائف الشخصية والاجتماعية والتعليمية والمهنية، وتظهر هذه المشكلات في وقت مبكر من الحياة، وغالبًا قبل أن يبدأ الطفل المدرسة. تشمل اضطرابات النمو العصبي الإعاقة الذهنية، واضطرابات التواصل، واضطراب طيف التوحد، واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط، واضطراب التعلم النوعي، والاضطرابات الحركية، واضطرابات التشنج اللاإرادي (DSM-5, 2013). وبما أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين عدم القدرة على التعاطف والسلوك الإجرامي، تعتبر هذه الفئة أكثر قابلية للقيام بالسلوكيات العنيفة التي قد تفضي إلى السلوك الإجرامي. فهؤلاء يعانون من عدم القدرة على التحكم في الغضب وعدم القدرة على إدراك عواقب السلوك وعجز في التعاطف مع الآخر والتقييم الصحيح لدوافع ومشاعر الآخرين وسلوكياتهم، وهي كلها تعتبر من الأسباب الكامنة وراء السلوك العنيف الذي قد يصدر عنهم.

بالرغم من أن التخلف العقلي هو إعاقة عقلية ناجمة عن عدم اكتمال نمو الجملة العصبية الدماغية للطفل إلا أن الجرائم المرتبطة بهذه الحالات عادة ما تتم بتكليف من طرف الآخرين لارتكاب أعمال إجرامية كنقل المخدرات أو الممنوعات أو تخريب وإتلاف الممتلكات.. الخ.

2- الذهانات الوظيفية الحادة والمزمنة

يعاني المصاب بهذه الأمراض في الغالب من اختلال وتصدع مجال الوعي وبالتالي يغيب الإدراك والتحكيم السليم، فيتميز سلوك المريض بالاندفاع والتجاوب مع الهذيانات والهلاوس فيؤذي نفسه والآخرين المحيطين به بدون وعي منه.

أ- **الهوس Mania:** إنه حالة من الاستثارة الزائدة للوظائف النفسية بشكل عام، في بداية الحالة المرضية يظهر المريض استثارة نفسية حركية زائدة، ويغير بسرعة اهتماماته وانشغالاته، يكسر ويقطع ويسخر ويتلفظ بكلمات بذيئة، ويظهر اندفاعية زائدة وغضب شديد، يثرثر كثيرا، ويثير الفوضى والصراخ، وهو في حالة من الانتشاء والمرح، والإحساس بالقوة والعظمة. ومن أكثر أنواع الجرائم التي يرتكبها المصاب الهوس هي جرائم الضرب إلى حد القتل في بعض الأحيان ولكن بدون قصد أو سبق الإسرار

والترصد، والاعتداء على الأشخاص والممتلكات، وجرائم التزوير والنصب والاحتيال إلا أنها لا تكون متقنة (Thomas, 2004).

ترتبط التجاوزات والأفعال الإجرامية عادةً بمراحل الهوس لاضطراب ثنائي القطب خاصة عندما تشتد أفكار العظمة ومشاعر القوة التي تؤدي إلى مخالفات النظام العام أو مواجهات مع الشرطة. تشير الدراسة التي قام بها " كوانبيك وزملاؤه Quanbeck et al " (2005) على 66 مريضًا مسجونًا يعانون من اضطراب ثنائي القطب، أن ما يقرب من 75% منهم كانوا يعانون من أعراض الهوس في وقت ارتكاب الجريمة، وأن فرط الرغبة الجنسية التي تعتريهم أثناء المرض أدت إلى ارتكاب جرائم الاعتداء الجنسي. كما قد تحدث أفعال إجرامية أثناء فترة الاكتئاب لاضطراب ثنائي القطب كجرائم القتل الإيثاري - altruistic homicide حيث يقتل المريض الذي يعاني من الاكتئاب الحاد أحد أفراد الأسرة لإنقاذه من مصير مأساوي.

ب- الاكتئاب Depression: تتميز هذه الحالات بهبوط في الطاقة النفسية والحركية، والشعور بالإعياء من أقل مجهود والقلق وفقدان الاهتمام بالآخر وبالأشياء والأحداث من حوله، فتسود مشاعر اليأس والذنب وفقدان القيمة، فيفقد المريض القدرة على السيطرة والتركيز والتحكم والضبط والتوجيه الذاتي. يكون المريض في بعض الأحيان جامدا عديم الحركة، شاحب الوجه جامد الملامح، تسيطر عليه مشاعر الكآبة والحزن العميق. غالبا ما تكون حركاته بطيئة، يتحدث بصوت منخفض لا يكاد يسمع، قليل الاستجابة للإثارة أو التحريض الخارجي. في الحالات الانهيارية القلقة يكون الاهتياج أحيانا متصدر اللوحة السريرية.

ومن أكثر أنواع الجرائم التي يرتكبها المصاب بالاكتئاب، قتل نفسه أو قتل أفراد أسرته كأولاده أو زوجته أو والديه، شفقة والرحمة بهم، فهو يري الحياة مظلمة وكئيبة وقاسية ولا معني لها وبالتالي يرى نفسه المُخلَص لهم (Látalová, 2009).

ج- الذهان الهذياني الحاد Acute delirious psychosis: تتصف الهجمة الهذيانية بتظاهر حاد ومفاجئ لحالة هذيانية متعددة الأشكال Polymorphic delirious state تنجم عن اضطراب في الوعي، والحس والإدراك والمحاكمة والعلاقة مع العالم الخارجي. ومن أهم أعراضه: الاهتياج نفسي حركي حيث يستجيب المريض لهذياناته بهياج نفسي حركي، ونتيجة لنشاط عاطفي عنيف يؤدي إلى ردود أفعال عدوانية خطيرة، والتقلب المزاجي حيث يتبدل المزاج من حالة القلق والغضب إلى حالة الانتشاء والبهجة، أي ينتقل من حالة استثارة شديدة إلى حالة انهيارية. والجرائم التي يرتكبها المصاب

بالهجمة الهذيانية تتمثل أساسا في الاعتداء على الأشخاص والممتلكات. وقد تقوم المرأة النفساء المصابة بالهجمة الهذيانية بقتل رضيعها (Turki et al., 2016).

د- الفصام Schizophrenia: مظاهر الفصام وأعراضه متعددة ومتباينة تتميز بالتفكك والغرابة والشذوذ، فهم معرضين لارتكاب جميع أنواع الجرائم و المخالفات. من جرائم القتل والاعتداء إلى التشرد ودخول منزل.

الفصام هو اضطراب نفسي يتميز بالأوهام والهلوسة والتفكك والغرابة والسلبية وخلل كبير في التواصل الاجتماعي وغيرها من السلوكات الشاذة. قد أظهرت الدراسات أن الأوهام والهلوسة والارتباك في مرض الفصام قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي (Walsh, Buchanan and Fahy, 2002).

د1- الفصاموية التطورية Progressive schizophrenia: كشكل من أشكال البدء الخفي، وتتظاهر بعدة أعراض وعلامات على مستوى الطبع والسلوك العام كاللامبالاة وإهمال الذات والعدائية تجاه المحيط والمعارضة للأسرة والمزاج العبوس والانعزال عن الآخرين، والاجترارات الفكرية الغاضبة. وخطورة هذا الشكل تكمن في اضطراب السلوك الاجتماعي لديهم مما يؤدي إلى ارتكاب بعض الجرائم التي تخل بالنظام العام كالانضمام إلى المجموعات المتطرفة والمنعزلة اجتماعيا (كالالتحاق بالمدمنين على الخمر أو المخدرات). اهتمام مفاجئ بالسحر والفلسفات الروحية والالتحاق بمجموعات تمارس بدعا وطقوسا شاذة.

د2- أشكال أحادية العرض للفصام Monosymptomatic forms of schizophrenia :

سميت هذه الأشكال بأحادية العرض نظرا للطبع الغامض واللُّغزي لمجموعة من الأفعال الاندفاعية التي يقوم بها ببرودة تامة كقتل أحد الوالدين أو أي شخص غريب عنه، وإذا سئل المريض عن سبب فعلته لا يتمكن من تقديم أي سبب.

في بعض الأحيان يرتكب المريض أفعال أخرى أقل خطورة من القتل ولكنها تأخذ نفس القيمة العيادية. ومن هذه الأفعال ما يلي: الخلاعة الجنسية، فعل عدواني شنيع، هروب، اعتزال تام، محاولة الانتحار، الختان الذاتي...الخ.

د3- الفصام الزوراني Paranoid schizophrenia :

تدخل معظم أعراض الفصام الزوراني في نطاق الآلية الذهنية، والمظاهر الهلوسية، حيث تظهر عدة هذيانات الاستنتاج والتأويل والتصورات الخيالية والوهمية، مما قد يؤدي إلى ارتكاب عدة جرائم عنيفة بدون تمييز.

تشير الدراسة التي قام بها "شوانغ وزملائه" (Cheung et al., 1997) على عينة من مرضى الفصام المزمن، وهي دراسة مقارنة بين مجموعتين، حيث تمثل المجموعة الأولى الأفراد الذين يعانون من الفصام ولديهم مستوى مرتفع من العنف، أما المجموعة الثانية تمثل الفصاميون غير العنيفين، وخلصت النتائج إلى أن المرضى في المجموعة العنيفة أكثر عرضة للاعتقادات الهذيانية الاضطهاديه، وأن الهذيان الذي عايشوه جعلهم يشعرون أكثر بالغضب مقارنة بالمرضى في المجموعة غير العنيفة.

ه- الهذيان الزوراني المزمن Chronic paranoid delirium:

الهذيان الزوراني ذهان مزمن وتكويني، أي يرتبط بالطبع ومكونات الشخصية، تحافظ الشخصية نوعا ما على تماسكها وانتظامها بالرغم من وجود المرض، وتبقى على اتصال نسبي مع الواقع، ولا يرافقه تغير في السلوك العام إلا بقدر ما توحي به الأوهام والهذيانات. وأكثر الأشكال العيادية ارتباطا بالجريمة تتمثل في الهذيانات العاطفية والاحتجاج – passionate deliriums and demands، والتي تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تظم (هذيان الغيرة وهذيان الهوس النزوي) أما المجموعة الثانية تظم (هذيان المطالبة والاحتجاج).

ه1- الهذيان العاطفي Passionate delirium

- **هذيانات الغيرة Delirium of jealousy:** يتمركز هذيان الغيرة حول محور أحادي، وينطلق من فرضية معينة إلى سياق ذاتي من التأويلات الخاطئة على أساس فكرة ثابتة. عندما تشتد الحالة الهذيانية إثر حرمان عاطفي أو خيبة أمل قد يندفع المريض إلى ارتكاب أعمال عنف أو اعتداءات قد تصل إلى حد القتل.

- **هذيان الهوس النزوي Erotomaniac delirium:** هذا النوع من الهذيان يوجد لدى النساء أكثر من الرجال. في هذا الهذيان يكتسب المريض قناعة وهمية بأنه موضوع حب أحد الأشخاص. وينشأ ذلك بدء من حادثة غير مقصودة كنظرة أو نبرة صوت... من شخصية مشهورة أو ذات سمعة أو رتبة اجتماعية. يمر هذا الهذيان بثلاث مراحل: مرحلة الأمل hope stage، ومرحلة خيبة الأمل spite stage، ومرحلة الحقد grudge stage وفي هذه المرحلة الأخيرة قد تقوم المريضة أو المريض بالانتقام بهدف جلب انتباه الشخص المستهدف، فيتخذون عدة وسائل للملاحقة كالتهديد والمساومة...

ه2- هذيان المطالبة والاحتجاج Deliriums of demands: هذا النوع من الهذيان كثير المشاهدة، يعتمد خصوصا على التأويل، ويدفع المريض إلى الاحتجاج

والشكاوى، والمطالبة بحقوق مفترضة، وقد يصل به الأمر إلى الاعتداء لفرض قناعته ومن أنماطه:

- المشاكسون الإجرائيون **the processed quarrelsome**: يعتقدون أن حقوقهم مهضومة أو أملاكهم سرقت، فيكثرون من المشاكسات والشكاوي والاجراءات القضائية، ويتهمون القضاة بالخداع والتآمر وأخذ الرشوة...

- المثاليون المتحمسون **passionate idealists**: يتمحور هذيانهم حول عقيدة روحانية أو فلسفية، أو اجتماعية وسياسية، فينشئون الجمعيات والأنشطة العشوائية ويندفعون بشكل أعمى ومتعصب لفرض أفكارهم التي يعتقدون بأنها الوسيلة الوحيدة لإنقاذ العالم من الكارثة.

- أصحاب الاختراعات **the inventors**: يحاولون إقناع ذوي الشأن بأنهم توصلوا إلى اختراع عبقري ويتهمون الآخرين بسرقته أو التآمر عليهم (Walsh, Buchanan and Fahy, 2002).

3- الاضطرابات العصابية

في أغلب الأحيان يتميز المصابون بالاضطرابات النفسية بتماسك مقبول في سمات الشخصية وهم على وعي بأفعالهم وسلوكهم. ويكون الاضطراب في جزئية محددة لا تصل إلى حد ارتكاب الجرائم خارج دائرة الوعي والإدراك. والشائع أن إصابة الإنسان بالمرض النفسي لا تعني بالضرورة قيامه بالسلوك الإجرامي وبالتالي لا يمكن أن يتنصل من المسؤولية القضائية أو الجنائية إلا في حالات نادرة. ومن الاضطرابات النفسية التي قد ترتبط بالفعل الإجرامي ما يلي:

أ- الوسواس القسري والجريمة: obsessive and compulsive behaviors

في الشطر الوسواسي تستحوذ على المريض أفكار تتضمن موضوعات مزعجة أو تافهة أو إجرامية، والأفكار التي ترتبط بارتكاب الجرائم يدركها المريض ويصفها بأنها شاذة إلا أنها تسيطر على ذهنه وناذرا جدا ما تنتقل هذه الأفكار من مستوى التفكير إلى مستوى التنفيذ.

في الشطر القسري: تستحوذ على المريض أفكار يقوم بتجسيدها على المستوى الفعلي ويكررها بشكل رتيب، وأغلب هذه السلوكات لا ترتبط بالفعل الإجرامي، إلا سلوك إشعال الحرائق وفعل السرقة، فالشخص المولع بالسرقة Kleptomania لا يقوم بالسرقة لأنه في حاجة ماسة إلى تلك المسروقات، وإنما يسرق لوجود دافع نفسي قوي وأفكار ملحة تجعله يسرق، حينها فقط يشعر بالارتياح والمتعة والقوة. وكذلك الأمر بالنسبة للشخص المولع بإشعال الحرائق Pyromania قد يشعل النار في بيوتهم أو بيوت من يحبونهم، حيث يجدون في إضرام الحريق المتعة ولذة فائقة.

وعندما يضبط هؤلاء، يعترفون أنهم عاجزون عن مقاومة هذه الرغبة الملحة في داخلهم.

ب- الهستيريا التفككية والجريمة:

الهستيريا التفككية **Dissociative hysteria** حالة من تصدع الوعي، تحدث تفككا على مستوى الشخصية، فيعزل المريض جزءا من حياته بعيدا عن حيز الوعي. وتشمل فقدان الذاكرة، التيه، الهروب، تعدد الشخصية، التجوال الليلي وغيرهم من الأشكال. ففي حالات فقدان الذاكرة قد ترتكب الجريمة عادة قبل فقدان الذاكرة، وناذرا ما ترتكب بعد فقدان الذاكرة. أما في حالات الهروب والتيه قد يرتكب الشخص جريمة السرقة بدون قصد. أما في حالات تعدد الشخصية ينتقل المريض من شخصية إلى أخرى في غضون ساعات أو عدة سنوات، وقد تكون إحدى هذه الشخصيات إجرامية وتقوم بجرائم مختلفة.

4- اضطرابات الشخصية **personality disorder** وهي عبارة عن خلل في سمات أو طبع الشخصية مما يؤثر على سلوك الفرد وأفكاره وانفعالاته وأسلوب تعامله مع الآخرين، وتختلف الأعراض في شكلها وحدتها وأثرها على حسب نوع الاضطراب.

أ- اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع **Antisocial personality disorder (ASPD)**

اضطراب الشخصية الأكثر ارتباطا بالجريمة تتمثل في السيكوباتية **psychopathy** أو الشخصية المضادة للمجتمع والتي تقترف الجرائم باندفاعية وإصرار دون أدنى شعور بالمسؤولية أو الذنب. أي أنه لا يندم عادة على ما ارتكبه من أفعال إجرامية، ولا يتوقف عن تكرار أعماله الاندفاعية في المستقبل بالرغم من معرفته بما ينتظره من عقوبة.

يعتبر اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع والذي يتجلى في اللامبالاة وانتهاك حقوق الآخرين والأعراف والقواعد الاجتماعية، الاضطراب النفسي الأكثر ارتباطا بالسلوك الاجرامي. يصاحب السلوك السيكوباتي أشكالا عدة من الانحرافات السلوكية تتطور منذ الطفولة إلى الرشد، فعندما يكون طفلا يغلب على سلوكه الشجار والهروب من المدرسة، والتسكع في الشوارع، والكذب والسرقة، وتعاطي السجائر والمخدرات والكحول، والانحراف الجنسي. أما الجرائم المرتكبة من طرف الشخصية السيكوباتية في الكبر تتمثل أساسا في العدوان على الأشخاص والحيوانات، وتدمير الممتلكات، والاحتيال، والسرقة، والانتهاك الخطير للقواعد. إن مشكلة الأفراد الذين يعانون من اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع أنهم لا

يملكون القدرة على التوافق مع الأعراف والقوانين الاجتماعية، غالبًا ما يخادعون الآخرين ويتلاعبون بهم ويكذبون ويغشون ويستخدمون مختلف أساليب الغش والاحتيال والاعتداء جسدي والاغتصاب، وتعاطي المخدرات وعدم المبالاة بإيذاء شخص ما أو إساءة معاملته.

5- الانحرافات الجنسية والجريمة:

أ- الشذوذ الجنسي Paraphilia

يتميز الشذوذ الجنسي باضطراب الرغبة الجنسية وتغيرات نفسية وفسيولوجية مصاحبة. البارافيليا – paraphilia هي حالة تتميز برغبة جنسية غير طبيعية تتضمن ممارسة جنسية متطرفة أو خطيرة، وتتميز بتكرار الفعل الجنسي باستخدام التخيلات أو السلوكيات التي تنطوي على أشياء أو أنشطة أو أشياء غير عادية حيث تسبب لمرتكبيها مشاكل في الصحة النفسية. تكمن العلاقة بين الاضطرابات الجنسية والجريمة في تلك الأفعال غير القانونية التي تعكس التورط في السلوك الإجرامي (McManus, Hargreaves, Rainbow, & Alison, 2013).

ب- السادية Sadism**:** تقترن السادية غالبا بجريمة الاغتصاب، ويكمن الفعل السادي في إحداث جروح بالغة في الضحية أثناء الممارسة الجنسية كالعض والضرب والحرق بالسجائر ويصل الأمر إلى القتل، ولا يشعر السادي بالمتعة الجنسية إلا عندما يلحق الأذى والمعاناة لدى الضحية (Baxter, et al., 1984).

ج- الاغتصاب Rape : شكل من اشكال الاعتداء الجنسي ضد شخص ما عنوة، وهو فعل اجرامي يعاقب عليه القانون لما له من آثار مدمرة على الكيان النفسي للضحية. بالإضافة للأذى الجسدي، غالبا ما يؤدي الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي إلى آثار نفسية طويلة الأمد، خاصة لدى الضحايا من الأطفال. نذكر منها رهاب الجنس، والغضب، والقلق، والاكتئاب، وتقلب المزاج، وضعف الثقة بالنفس أو بالآخرين، واضطراب ما بعد الصدمة... وغيرها من الاضطرابات النفسية المصاحبة (Valente, 2005).

د- المازوشية Masochism: هي طلب واستجلاب الأذى الجسدي أثناء الممارسة الجنسية، فيصبح المجرم والضحية واحد في هذا الانحراف الجنسي.

ه- المشاهدة الجنسية والاستعراء Voyeurism and Exhibitionism**:** خطورة هذا النوع من الانحراف الجنسي يكمن في التجسس على الآخرين واستراق السمع والنظر، أما الاستعراء يتضمن الكشف عن العورة لشخص معين ويتوقف الجرم المرتكب على الصدمة النفسية التي يسببها للطرف الآخر.

و- ممارسة الجنس مع الأطفال Pedophilia: يستثار هؤلاء الشواذ بمجرد النظر إلى الطفل وهو عاريا، وتكمن الجريمة في أن الأطفال لا يمتلكون حق الموافقة على ممارسة الجنس. يؤدي الاعتداء الجنسي على الأطفال إلى

بروز مشاعر العار والذنب والخيانة لدى مرتكبيه. وله انعكاسات نفسية مدمرة على شخصية الطفل تتمثل في الاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، والقلق، كما قد يعاني ضحايا الاعتداء الجنسي من مشاكل في العلاقة الحميمة وخطر الانتحار (Abbey, Mcauslan and Ross, 1998).

ز- ممارسة الجنس مع المحارم Incest: هنا الشخص يمارس الجنس مع الأصول من الدرجة الأولى أم، أخت، خالة، عمة. ونظرا لكون هذه الممارسة المحرمة مجلبة للعار، فالإحصائيات قليلة، وبالتالي حجم انتشار هذا الشذوذ في المجتمع غير معروف.

ح- ممارسة الجنس مع الحيوان Zoophilia: وهو ممارسة الجنس مع الحيوانات، ويعد جريمة في حق الحيوان.

ط- ممارسة الجنس مع الأموات Necrophilia: وهنا يحصل المنحرف جنسيا على المتعة والرعشة الكبرى عند مضاجعة جثة الميت، وتعد جريمة فضيعة في حق الميت وانتهاك صارخ لحرمة الموتى.

ي- الجنسية المثلية Homosexuality: هو ممارسة الجنس مع المثل، تعتبر جريمة من منظور الدين الإسلامي، ويدينها المجتمع كفعل شاذ ودنيء.

خامسا: المخدرات والجريمة

تجدر الإشارة هنا القول أن تعاطي المخدرات أو حيازتها تمثل في حد ذاتها جريمة، ناهيك عن الجرائم التي ترتبط بها. فالشخص الذي يتعاطى المخدرات وخاصة الشخص الذي وصل إلى مرحلة الإدمان، يتجه إلى ارتكاب الجريمة بهدف توفير المال اللازم لشراء المخدر وخاصة إذا كان باهظ الثمن، كما يمكن استغلاله من طرف العصابات وإجباره على الاشتراك في أعمال إجرامية كالبغاء والسرقة وترويج بيع المخدرات والسطو. (Kelly, Daley and Douaihy, 2012).

يكون تعاطي المخدرات سببا في ارتكاب الجريمة، عندما تؤثر المخدرات على القدرات العقلية للشخص ويفقد القدرة على التفكير والإدراك السليمين، فعندما تسيطر عليهم الأوهام والهلاوس والهذيانات يتجهون نحو ارتكاب جرائم العنف كالاعتداء المباشر على الذات والمحاولة للانتحار بقصد أو بدون قصد، أو الرغبة في التعدي على الآخرين إلى حد القتل. تشير الدراسات الحديثة إن عامل الخطر الأكثر ارتباط بالإجرام والعنف بين الأفراد المصابين بالمرض العقلي هو اضطراب تعاطي المخدرات على المدى الطويل (Kelly, Daley and Douaihy, 2012).

سادسا- إحصائيات حول الاضطرابات النفسية والعقلية والجريمة

أكدت الدراسات السابقة أن القتل ليس نادراً بين المرضى الذين يعيشون في خارج المستشفيات النفسية، حيث بلغت نسبة جرائم محاولات القتل الفعلي بينهم حوالي 4٪. أما نسبة من فكروا في القتل ولكنهم لم يرتكبوا الجريمة ولم يحاولوا كانت 22٪ وهذه أيضا نسبة عالية (Curt & Anne, 2017).

أما الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الرهاب يبلغ معدل العنف عندهم حوالي 5٪، وان الأشخاص الذين يعانون من اضطراب الوسواس القهري يبلغ معدل العنف عندهم حوالي 10,7٪، والذين يعانون من نوبات الرعب يبلغ معدل العنف عندهم حوالي 11,6٪، والذين يعانون من الاكتئاب حوالي 11,7٪ ، وان الذين يعانون من الاكتئاب وفقدان قريب أو عزيز، فإن نسبة العنف عندهم هو 10,7٪، الأشخاص الذين يعانون من ذهان الهوس والانهيار فإن نسبة العنف عندهم 11٪، مرضى الفصام تبلغ نسبة العنف عندهم تقريبا حوالي 12,7٪، الأشخاص الذين يستخدمون الحشيش أو مدمنون على الحشيش نسبة العنف عندهم 19,3٪، بينما الأشخاص المدمنون على الكحول أو يتعاطون الكحول بشكل كبير فإن نسبة العنف عندهم تبلغ حوالي 25,6 ٪، بينما الذين يستخدمون المخدرات القوية مثل الهيروين أو الكوكايين فإن نسبة العنف عندهم تبلغ حوالي 34,8٪.

وكلما تضاعفت الاضطرابات عند الشخص تزداد احتمالية الجريمة أكثر، مثلا إذا كان هناك اضطرابات عقلية أكثر من تشخيص واحد مثل الفصام والاضطراب الهوس والانهيار عندئذ العنف قد يزداد، أو إذا كان هناك اضطراب عقلي وإدمان مخدرات فإن النسبة أيضا تزيد . أما إذا كان الشخص يعاني من ثلاث أمراض نفسية كالفصام والاضطراب الهوس والانهيار والإدمان على الكحول أو المخدرات، في هذه الحالة فإن العنف يزداد ويتجاوز نسبة 30٪ .

أما الأشخاص الذين يعانون من الاكتئاب ومرت عليهم فكرة قتل الآخرين بلغت حوالي 17٪ بينما النسبة منهم الذين حاولوا قتل أشخاص آخرين بلغت 4٪. بينما الأشخاص الذين يعانون من اضطراب الهوس والانهيار، كانت نسبة من فكروا في قتل آخرين ٪21، بينما بلغت نسبة من حاولوا فعلاً ارتكاب جريمة قتل هو 5٪. أما من يعاني من اضطراب الاكتئاب المزمن فإن من فكر في قتل 19٪ بينما من حاولوا فعلياً ارتكاب جريمة القتل بلغت 3٪، الفصام بلغت نسبة من يفكر في ارتكاب عملية قتل لآخرين 20٪، وبلغت نسبة من حاول قتل آخرين حوالي 11٪. وهكذا فإن الاضطرابات النفسية تتلازم وتزيد من العنف عند المرضى النفسيين (Brown, Gottschall, & Bennell, 2015).

- الفرق بين الجريمة لدى المرض نفسيا وعقليا في ضوء متغير الجنس

أكدت الدراسات السابقة أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الرجال والنساء في التفكير وتنفيذ القتل (Truman, 2011).

- الفرق بين الجريمة لدى المرضى نفسيا وعقليا في ضوء متغير العرق (البيض والسود)

نسبة البيض المرضى النفسيين الذين فكروا في ارتكاب عمليات قتل قدرت بـ 36٪ بينما السود كانت نسبتهم 27٪، أما من حاول فعلاً ارتكاب جريمة قتل فكانت بين البيض 24٪ والسود 19٪ (Grekin, Jemelka, & Trupin, 1994).

- الفرق بين الجريمة لدى المرضى نفسيا وعقليا في ضوء المتغير الديمغرافي

أما من الناحية الديموغرافية فقد كان نسبة المتزوجين الذين فكروا في قتل آخرين كانت 21٪، بينما العزاب بلغت 52٪، بينما المطلقون والمنفصلون فقد بلغت نسبتهم 24٪، أما الأرامل فقد بلغت النسبة بينهم 3٪.

أما من حاول فعلا قتل آخرين فقد قدرت النسبة بين المتزوجين 14٪ والعزاب 48٪ والمطلقون والمنفصلون 33٪ بينما الأرامل 5٪ (Vinkers et al., 2011)

خلاصة

إن العلاقة بين المرض النفسي والإجرام معقدة ولها آثار اجتماعية عميقة. حاليًا، هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى أن المرض العقلي يمكنه التنبؤ بالسلوك الإجرامي بشكل مستقل. على العكس من ذلك، هناك أدلة كثيرة تثبت أن الأشخاص المصابين بمرض عقلي هم أكثر عرضة أو ضحايا لجرائم العنف وليس مرتكبيها.

إن مواجهة المرض العقلي والإجرام يتطلب وجود فريق متعدد التخصصات من الأخصائيين النفسانيين والأطباء العقليين والأخصائيين الاجتماعيين لاكتشاف عوامل الخطر التي تدفع الأشخاص المصابين بمرض عقلي إلى ارتكاب الجريمة بهدف الحد من انتشارها. وذلك بتحديد المرضى المعرضين للخطر في وقت مبكر وتوفير الوسائل المناسبة والفحص والتشخيص الدقيق والعلاج وتوفير الغذاء والمأوى. كما يجب بذل المزيد من الجهود لتثقيف المجتمع بشكل عام والعاملين في نظام العدالة الجنائية، على وجه الخصوص، لتبديد المفاهيم الخاطئة ومنع الوصم قدر الإمكان.

الفصل التاسع: الإجراءات الوقائية في علم النفس الإجرام

تمهيد
أولا: الصحة النفسية المجتمعية
ثانيا: المظاهر السوية للمجتمع
ثالثا: مستويات الوقاية من الجريمة وإجراءاتها
1- الوقاية من الدرجة الأولى:
2- الوقاية من الدرجة الثانية:
3- الوقاية من الدرجة الثالثة:
رابعا: علم النفس الجنائي والإجراءات الوقاية من السلوك الإجرامي نفسيا وتأهيليا
خلاصة

تمهيد

تعترض حياة الإنسان عدة عقبات لابد له من تجاوزها، وعدة أعباء لابد من تحملها، وإحباط وقلق وصراعات لابد من تفادي آثارها المدمرة لكيانه النفسي. فطريقة تفاعل الفرد مع الآخرين ومع مختلف الأحداث اليومية وكيفية التأقلم التي يبديها تجعله يعيش حالات نفسية معينة تنعكس سلبا أو إيجابا على صحته النفسية والجسدية، وبالتالي يتأثر أدائه الوظيفي وكفاءاته العملية، وأن قدرة الفرد على التكيف والتوافق مع مختلف متطلبات التنمية ليس مرهون ببعض الظروف الخارجية فقط، بل بمدى توفر القيم الروحية والأخلاقية لديه، أي القدرة على تنشيط طاقاته الروحية والجسدية في تناغم تام وبما يحفظ توازن شخصيته أو اعتدالها، وعليه فاكتساب مهارات التكيف والتوافق مع مختلف متطلبات الحياة اليومية من شأنها أن تجعل الفرد يتخطى مختلف الحواجز والعقبات.

منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا استخدمت المجتمعات البشرية العقاب لمكافحة الجريمة، وبالرغم من ذلك لم تتمكن من تقليص منحنى الجريمة أو القضاء عليها. الجريمة تعيق تقدم المجتمع ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا. يشير مصطلح الوقاية في علم النفس الجنائي إلى استخدام الوسائل والتقنيات المتعددة لمنع وقوع الجريمة أو السلوك المنحرف أو للحد من انتشارها أو التخفيف من خطورتها.

أولا: الصحة النفسية المجتمعية

تهتم الصحة النفسية المجتمعية بجميع أفراد المجتمع نفسيا وتربويا ودينيا وثقافيا وفنيا ورياضيا... لتحقيق السواء المنشود، وبالتالي القدرة على التوافق والتكيف مع مختلف متطلبات الحياة. إن سلامة الشخصية واستقامتها من سلامة المجتمع، إذ توجد علاقة لا تقبل الانشطارية بين تحقيق الأمن والصحة النفسية للفرد والمجتمع. فلا أمن بدون صحة نفسية ولا صحة نفسية بدون أمن. فتحقيق الأمن بمختلف أنواعه تتطلب من الفرد أن يكون متماسك الهوية، ويعتز بدينه وحضارته وقيمه، ويتطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية، ومتمكن معرفيا وتكنولوجيا، ويتمتع بالكفاءة المطلوبة في تسيير الأزمات على النحو الذي يثبت الأمن والأمان ويقلل من الجرائم التي تروع الأفراد والجماعات. في المقابل الصحة النفسية المجتمعية تتحقق عندما يتوفر القدر الكافي من الأمن والسلم المدني الذي يلبي احتياجات الأفراد ورغباتهم وآمالهم وطموحاتهم.

ولا يكون السلوك شاذا إلا إذا هبط الإنسان إلى درجة الحيوانية وأطلق العنان لغرائزه، حينها يشتد التنافس غير الشريف بين الأفراد والجماعات،

وتتضاعف الحاجات والمطالب التي تجاوز الطاقات والقدرات، مما يؤدي إلى انهيار البعض أمام ضغوطها، وينحرف على إثرها البعض الآخر. بينما لو تفحصنا جيدا المبدأ الإنساني نجده قد جعل كل السلوكات تنتهي عند خدمة الجماعة الإنسانية وبذلك تتحد الغايات والأهداف.

ثانيا: المظاهر السوية للمجتمع

ومن المظاهر السوية للمجتمع: التناسق والتكامل بين أجهزته ونظمه ومؤسساته، والثقافة السمحة التي تدعوا إلى البساطة وتكوين الاتجاهات والقيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية السليمة، وتثبيت قيمة المواطنة والتراحم والتكافل والتضامن، والوسطية والاعتدال، والاهتمام بالتطوير المستمر للمنظومة العلمية والفكرية والاقتصادية، وإقامة العدل والإصلاح والوقاية، والمشاركة الاجتماعية المسئولة. أما المظاهر غير السوية للمجتمع تكمن في التمزق وعدم التكامل بين أجهزته ونظمه ومؤسساته، وتلك الثقافة المليئة بعوامل التدمير والإحباط والصراع والتعقيد والتعصب والتطرف والانحلال الأخلاقي، وانهيار القيم الايجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، والجهل والفقر وتدهور المستوى الاقتصادي والمعيشي، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والظلم والفساد والقمع، وعدم توفر الأجواء المناسبة للتنمية والبناء.

ثالثا: مستويات الوقاية من الجريمة وإجراءاتها

يمكن تشبيه السلوك الإجرامي بالمرض الذي يضر بالجسد الاجتماعي أو أحد أو بعض أعضائه، ويؤدي للعديد من أشكال الألم والمآسي الشخصية والاجتماعية ومن الضروري إيجاد أفضل الطرق للوقاية من هذا المرض ومقاومته. تقوم الوقاية بمفهومها العام على تعزيز الصحة النفسية المجتمعية التي لا ينحصر في المؤسسات الصحية فقط، بل إنها مسؤولية الأسرة والمدرسة والنادي والمجتمع بمفهومه الشامل من خلال المنهج الوقائي الذي يتضمن ثلاث مستويات (Salisbury & Van Voorhis, 2009). يعتمد تصنيف المستويات الثلاث للوقاية من الجريمة والانحراف على نموذج الصحة العامة للوقاية الذي اقترحه في البداية "جوردون-Gordon " (1983)، وشرحه بشكل أوضح كل من "جويرا وتولان وهاموند-Guerra, Tolan, and Hammond " (1994). على الرغم من أن هذا التصنيف جيد في ضبط البرامج الوقائية، إلا أنه غالبًا ما يكون هناك تداخل بين هذه المستويات بسب تعدد الفئات المستهدفة.

1- الوقاية من الدرجة الأولى

يقوم على أساس الكشف المبكر لمختلف الأزمات، والمشكلات، والاضطرابات المرتبطة بالسلوك الاجرامي والانحراف، ويهدف إلى تفادي وقوع الجريمة والانحراف أو الحيلولة دون حدوثهما. ويعتمد هذا المستوى من الوقاية على المنهج الإنمائي بالدرجة الأولى، ويهتم بالأسوياء وغير الأسوياء ليقيهم من الأمراض النفسية خلال انتقالهم من مرحلة نمو إلى أخرى، ويتم ذلك من خلال مراعاة نموهم النفسي وتهيئة الأجواء المناسبة التي تحقق الصحة النفسية وبالتالي الاستبصار أكثر بعواقب السلوك الاجرامي والمنحرف (Dodge, 2001). يحاول هذا النوع من الوقاية إلى تفادي أو منع حدوث الإجرام والانحراف أصلا في المجتمع، في هذا المستوى يتم التركيز على التنمية الاجتماعية أي تحسين الظروف المعيشية وتشجيع القيم التي تعمل على تحسين العلاقات البينية. في هذا النوع من الوقاية ينصب الاهتمام بالبحث والدراسة مختلف المتغيرات التي تحيط بالجريمة والانحراف سواء من حيث من العوامل والأسباب والأبعاد أو من حيث توجيه والإرشاد والعلاج. ومن إجراءاتها العملية توفير المزيد من إنارة الشوارع والأزقة والأماكن العامة، والقوانين الجزائية الواضحة والرادعة، وتوفير فرص العمل، والمرافق الترفيهية اللائقة، وحماية الأطفال الذين يتعرضون للمضايقات والإساءة من قبل الأسرة، والتحكم في الأحياء ومناطق الجريمة، ومنع الجريمة. التحسيس من خلال مختلف وسائل التواصل، وتجهيز الشرطة وقوات إنفاذ القانون.

2- الوقاية من الدرجة الثانية

يعتمد المستوى من الوقاية على التدخل المبكر من خلال التشخيص المبكر لمختلف الأزمات، والمشكلات، والاضطرابات النفسية والعقلية والإعاقات في مراحلها الأولى، بهدف التقليل من أمدها والتخفيف من نتائجها السيئة. ويهدف هذا النوع من الإجراءات الوقائية إلى التخفيف أو التقليل قدر الإمكان من حدة انتشار الجريمة والانحراف، يركز هذا النوع من الوقاية على التعرف أكثر على عوامل الخطر، باستخدام كل الوسائل واتخاذ كل التدابير المناسبة التي من شأنها حماية الأشخاص المعرضين للخطر، كالمدمنين، والمتشردين، وأطفال الشوارع...الخ وذلك بهدف منع وقوع الجريمة مسبقا أو التخفيف قدر الإمكان من وخامتها أو انتشارها. ومن إجراءاتها العملية:

- تكثيف الجهود الصحية والطبية نفسيا وعقليا، والتركيز على الطفل أو المراهق المنحرف أو المجرم من خلال دراسة شخصية الفرد ودوافعه، ومحولة معالجة جذور السلوك الاجرامي لديه. حيث تؤكد الدراسة التي قام

بها "سميت –Smith " أن برامج الوقاية التي تعزز الكفاءات المعرفية والاجتماعية لدى الطفل أو المراهق، وتحسين مستوى تنشئته الأسرية وتقوية أنظمة الدعم الاجتماعي فعالة في التقليل من حدة الجريمة (Smith, 2006).

- التدخل النفسي والاجتماعي المبكر على مستوى المدرسة والأسرة والمجتمع، أثناء عملية نمو الأطفال، لمنع عوامل الخطر التي تزيد من احتمالية تقليد السلوك الإجرامي المستمر في المستقبل. عوامل الخطر في هذا النوع من الوقاية يمس كل الظروف الفردية والاجتماعية التي لها مظاهر معينة واحتمال استمرارية السلوك الإجرامي المستقبلي لدى الأطفال والمراهقين.

- تطوير النوادي الرياضية للشباب والمشاريع القائمة على الأنشطة لثني المجرمين الفعليين والمحتملين عن الأخطاء المستقبلية التي توقعهم في الجريمة والانحراف.

3- الوقاية من الدرجة الثالثة

يعتمد المستوى الثالث من الوقاية على مختلف الطرق الردعية والعلاجية والتدريبية والتوجيهية والإرشادية لحالات أو جماعات تعاني من أزمات أو مشكلات أو اضطرابات مزمنة أو حادة، بهدف تجنب الظروف التي تؤدي إلى تفاقم الجريمة وإنقاذ المجرم من التدهور النفسي أو العقلي أو الاجتماعي الذي يعاني منه.

يستخدم هذا النوع من الوقاية في مستوى متأخر من انتشار الجريمة والانحراف، حيث يشكل انتشار الجريمة تهديدا فعليا لانهيار المجتمع، ويشمل هذا النوع من الوقاية الإجراءات الردعية من أعلى مستوى، وتكثيف البرامج التوجيهية والتحسيسية تمس كل فئات المجتمع، وجعل المجتمع أكثر انخراطا في اتخاذ أساليب الحماية ومواجهة كل أشكال الجريمة والمجرمين. تهدف الجهود الوقائية في هذه المرحلة إلى منع السلوك الإجرامي باستخدام كل الوسائل والطرق بما فيها استخدام القوة المباشرة حتى يتمكن المجرم من تحقيق تكيفه الشخصي والبئي والاجتماعي أو إعادة تأهيله لمنع معاودة ارتكاب الجريمة.

رابعا: علم النفس الجنائي والإجراءات الوقاية من السلوك الإجرامي نفسيا وتأهيليا

من منظور علم النفس الجنائي يبقى الاهتمام بالصحة النفسية للفرد والمجتمع المنفذ الأساسي للحد من الجريمة، ونؤكد أن المجتمع الذي يتمتع أفراده بالصحة النفسية وبالسلوك السوي يبنى نظاما اجتماعيا تقل فيه

الجريمة والعنف ومختلف الأزمات السياسية الاقتصادية والأمنية. ومن الإجراءات الوقائية التي يعتمد عليها علم النفس الجنائي في محاربة السلوك الإجرامي نفسيا وتأهيليا ما يلي:

- دراسة الحالة النفسية للشخص المجرم: تفيد دراسة الحالة في تقدير السبب النفسي وراء سلوكه الإجرامي فقد يكون ناتج عن اضطراب نفسي مؤقت أو مزمن أو اضطرابات في نمط الشخصية، وكل من هذه الحالات تستدعي نمط معين من العلاج النفسي والسلوكي.

- علاج الاضطرابات والمشاكل النفسية التي يعاني منها المجرم: فقد ينتج السلوك الإجرامي عن مشاكل الإحباط أو الاكتئاب أو عقد النقص أو أي مظهر آخر من مظاهر الاضطرابات النفسية، وبعد دراسة حالة المجرم وتحديد نوع الاضطراب الذي يعاني منه تأتي مرحلة العلاج النفسي (Shorey et al., 2014).

- وضع خطط للتعامل مع المجرمين داخل المؤسسات العقابية: مثل السجون أو مؤسسات حجز الحرية الجزئية أو الكاملة فيجب وضع برامج تأهيلية على المستوى النفسي والاجتماعي والتعليمي يتلقاها المجرم خلال مدة عقوبته في هذه المؤسسة، فمن ناحية من شأن هذه برامج الرقي بالطبيعة النفسية للشخص المجرم وتعليمه شيء جديد قد يستفيد منه بعد خروجه من المؤسسة العقابية بالإضافة لمساعدته في تجاوز مدة العقوبة (Salisbury & Van Voorhis, 2009).

- علاج المشاكل الاجتماعية: المشاكل التي قد تفضي لانتشار الجريمة كالبطالة وتعاطي الكحول والمخدرات والفقر والعنوسة وغيرها الكثير من المشاكل الاجتماعية.

- العلاج والتوجيه والاستشارة النفسية: يعتبر العلاج والخدمات النفسية أمرا ضروريا للتغلب على الصعوبات والمشاكل النفسية لهذا يجب أن تكون توجهات مراكز العقاب والإصلاح ذات توجهات علاجية وليست عقابية (Evans-Chase & Zhou, 2014).

- التأهيل: تعتبر مراكز التأهيل والإصلاح أماكن مغلقة وآمنة تخضع لقوانين وتعليمات صارمة ويحاول الأخصائيون النفسيون العاملون في هذه المراكز تحسين الظروف النفسية للنزلاء وكذا الظروف الحياتية من خلال تقديم الخدمات النفسية المباشرة والإرشاد والتدريب وتصميم البرامج والوقاية بما يعود بالنفع على النزلاء والعاملين معا (Nagin, 2007).

البحث: يعتبر البحث العلمي أيضا من مهام المختص في علم النفس بدءا من تصنيف المجرمين وفترة قضاء العقوبة وحتى التأهيل بعد العقوبة كما أن

علم النفس الإجرام يعتمد على الاختبارات النفسية، فعمليات تقييم البرامج يشمل الدور البحثي على مستوى الفرد والجماعة وحتى على المستوى البعيد من حيث إمكانية العودة للجريمة واقتراح السياسات المناسبة.

خلاصة

إن تلبية الحاجة الملحة والمستمرة للوقاية من السلوك الاجرامي والمنحرف يفرض علينا جمع البيانات ووضع خطط واضحة ودقيقة لمكافحة الجريمة وعلاج الأفراد الذين يتورطون في السلوك الإجرامي. تعتبر نظرية الردع للوقاية من الجريمة هي الأساس في محاربة الجريمة قديما وحديثا من خلال وسائل كشف الجريمة والمجرمين كالأحكام المشددة وكاميرات المراقبة في الشوارع، وكاميرات الكتف على ضباط الشرطة، قد يختار الفرد ارتكاب الجريمة إلا أن قناعته باحتمال اكتشافه بسهولة أو معاقبته بالسجن لفترة طويلة قد يحول دون ارتكابها.

إن البحث عن أكثر الوسائل فعالية لمنع الجريمة على نطاق واسع في المجتمع يبدأ من الإجراءات الوقائية المبكرة وتطبيقها على الأطفال والمراهقين الجانحين. بالرغم من أن الانحراف لدى الأحداث في بدايته يقع خارج نطاق القوى القانونية والقضائية والشرطية، إلا أن موجهته بفاعلية تفرض تعاون ومشاركة الجميع بدء بالأسرة مرورا بالمدرسة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

الفصل العاشر: أهمية التحليل الإحصائي للمعطيات في علم الإجرام

تمهيد

أولا: تعريف الإحصاء الجنائي

ثانيا: طرق قياس الجريمة

ثالثا: المصادر الأساسية لجمع البيانات حول الجريمة

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في علم الإجرام

خامسا: أنواع البيانات الإحصائية في علم الإجرام وكيفية عرضها

1- أنواع البيانات

2- عرض البيانات

سادسا: أهمية تحليل المعطيات الإحصائية في علم الإجرام والأدلة الجنائية

1- التوقع أو التنبؤ

2- تحضير الميزانية

3- التقييم

4- الوقاية

سابعا: أمثلة عن كيفية حساب معدل الجريمة ونسبة تغير الجريمة عبر السنوات

خلاصة

تمهيد

يعتبر جمع البيانات والمعطيات الإحصائية وتنظيمها وتخزينها في برامج خاصة، من الأمور الضرورية والهامة، حيث تلعب الإحصائيات دورًا حيويًا في نظام العدالة الجنائية ومصدرا مهمًا في اكتشاف اتجاهات الجريمة وصفا واستدلالا وتدخلا ووقاية. كما يمكن الاستفادة منه من قبل الباحثين والسياسيين والمتخصصين في المجال الأمني والجنائي. تسمح لنا المعطيات الإحصائية باتخاذ التدابير الوقائية ذات الصلة للحد من السلوكيات والأنشطة الإجرامية المختلفة في منطقة بعينها، أو جهة محددة (Balaba, 2016).

نستخدم الأساليب الإحصائية للإجابة على مختلف التساؤلات التي نطرحها، فعندما يستهدف السؤال المطروح عملية وصف الظاهرة الإجرامية، نستخدم حتما الإحصاء الوصفي الذي يسمح لنا بتكوين فكرة واضحة عن مدى انتشار الجريمة والأمكنة أو الجهات أو المناطق التي تنتشر فيها أكثر سواء من حيث التكرار والعد أو نوع الجريمة أو اتجاهات الجريمة عبر الأشهر أو السنوات. بينما عندما يستهدف السؤال المطروح عملية الاستدلال أو تحديد المعنى الأساسي وراء الأفعال الإجرامية أو التعرف على أسباب وتأثيرات الأنشطة الإجرامية، سنستخدم الإحصاء الاستدلالي لدراسة العلاقة أو الفروق بين مختلف المتغيرات التي تطرحها الدراسة أو البحث.

أولا: تعريف الإحصاء الجنائي

الإحصاء الجنائي هو وسيلة من وسائل البحث العلمي الذي يترجم خصائص وسمات الظاهرة الإجرامية إلى أرقام، بأسلوب يركز على دراسة الشخصية الإجرامية من خلال استعراض الفعل الإجرامي ووصفه من حيث الحجم والنوع والزمان والمكان والأسلوب والنمط والدافع وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، أو من خلال دراسة العلاقة أو الفروق بين مختلف المتغيرات المستقلة سواء كانت بيوفيزيولوجية أو اجتماعية وثقافية أو اقتصادية وبيئية من جهة، والجريمة كمتغير تابع من جهة أخرى.

ومن المؤشرات المعتمدة في دراسة مدى انتشار الجريمة في المجتمعات ما يلي: القتل، الاغتصاب، السرقة، الاعتداء على الأفراد أو الممتلكات، السطو.

ثانيا: طرق قياس الجريمة

هناك عدة طرق لقياس وجمع البيانات حول الجريمة من بينها التقارير التي تعكس الجرائم التي يتم الإبلاغ عنها وتسجيلها ولا يتم إلغاؤها لاحقًا. ودراسة ضحايا الإجرام (المسح الإحصائي للمعنفين - statistical victimization

surveys)، والتي تعتمد على التذكر والصدق أثناء سرد الوقائع. حسب المفكر الإيطالي (سيزار بيكاريا- Cesare Beccaria)، "المقياس الحقيقي للجرائم هو " الضرر الذي يلحق بالمجتمع".

توجد عدة طرق لقياس الجريمة، بما في ذلك المسح، وسجلات المستشفيات وشركات التأمين، والإحصائيات التي تقوم بها مختلف الجهات الأمنية. تُجرى استطلاعات عامة في بعض الأحيان لتقدير مقدار الجرائم التي لم يتم إبلاغ الشرطة بها. نادرًا ما تشمل الدراسات الاستقصائية العامة جميع الجرائم، وغالبًا ما يتم تجاهل الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. بما أنه عادة ما تكون الجريمة سرية فعملية قياسها يفتقر إلى الدقة. يتم جمع إحصاءات الجريمة من مختلف البلدان، حيث تكمن أهميتها في دراسة مؤشر الجريمة في البلد. تحاول إحصاءات الجريمة ضبط معايير لدراسة الجريمة في المجتمعات.

هناك نوعان من الإحصائيات لجمع المعطيات:

- الإحصاءات الرسمية: وهي تلك البيانات التي تصدر عن الجهات الرسمية.

- الإحصاءات غير الرسمية: وهي تلك البيانات التي تصدر عن الجهات غير الرسمية، كالمنظمات والجمعيات، والوكالات غير الحكومية...الخ.

ثالثا: المصادر الأساسية لجمع البيانات حول الجريمة

تكمن أهمية قياس مستوى الجريمة في وصف الجريمة وشرح سبب حدوثها وتقييم ومراجعة البرامج والسياسات المعتمدة في محاربة الجريمة. كما يسمح لنا قياس مستوى الجريمة بتوقع المخاطر التي قد تقع على مختلف الفئات الاجتماعية سواء من حيث مدى احتمال تحولهم إلى مجرمين أو مدى احتمال تحولهم إلى ضحايا.

ومن المصادر الأساسية لجمع البيانات حول الجريمة ما يلي:

- الضحايا والجناة والعلاقة بينهما - الجرائم المرتكبة كما ونوعا – الإصابات – الأسلحة والوسائل المستخدمة - مكان الحادث...الخ.

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في علم الإجرام

تستخدم عدة أساليب إحصائية في معالجة البيانات التي يتم جمعها من الميدان، كمعاملات الارتباط ودراسة الفروق والتحليل العاملي. عموما في علم الإجرام يتم دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التالية والجريمة:

- المتغيرات البيوفيزيولوجية كالمظهر الجسدي والإفرازات الهرمونية والجملة الدماغية العصبية وعلاقتها بالجريمة.

- الجنس والانتماء العرقي والهجرة الشرعية وغير الشرعية وعلاقتها بالجريمة
- الحوادث التي تقع أثناء الحمل ومرحلة الولادة ومرحلة الطفولة وتشمل العوامل المرتبطة بتدخين الأم أثناء الحمل، وانخفاض الوزن عند الولادة، وصدمات الفترة المحيطة بالولادة، مضاعفات الولادة، سوء معاملة الأطفال، وضعف الرابطة بين الوالدين والطفل، والخلاف الزوجي، والخلاف الأسري، وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات في الأسرة، وانخفاض الإشراف الأبوي والمراقبة، حجم الأسرة وترتيب الولادة، سلس البول الليلي أو التبول في الفراش، البلطجة، المشكلات التأديبية في المدرسة، التغيب عن المدرسة، التسرب من المدرسة.
- الانتماء إلى جماعات الرفاق المتطرفة، التعدد الجنسي، والعزلة الاجتماعية.
- الأيديولوجية السياسية
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية
- العوامل الجغرافية تشمل العوامل المرتبطة بالمناطق ذات الحجم السكاني، ونوعية الحي.
- الطقس والفصول والمواسم.

خامسا: أنواع البيانات الإحصائية في علم الإجرام وكيفية عرضها

1- أنواع البيانات

- بيانات اسمية: كنوع الجريمة المرتكبة والوسائل المستخدمة في ارتكابها، المنطقة التي ارتكبت فيها الجريمة...الخ.
- بيانات تصنيفية ترتبط بعدد الجرائم، عمر المجرم، جنس المجرم، والحالة العائلية، عرق المجرم، الطائفة أو المذهب، الدوافع وراء ارتكاب الجريمة ...الخ
- بيانات ترتبط بمدى انتشار الجريمة عبر الزمن كأنواع الجريمة عبر الشهور والسنوات المختلفة.

2- عرض البيانات

يتم عرض البيانات إما في الجداول التي تصف المبحوثين بمقتضى متغير واحد فقط، وتعتبر بمثابة وصف أولي للبيانات الشخصية للمبحوثين ضمن الجداول والأشكال التكرارية ويختص بها الإحصاء الوصفي، ومن أمثلة ذلك، الجداول التي توضح توزيع المبحوثين حسب نمط الجريمة المرتكبة، أو توزيع الجرائم حسب الجنس، أو المنطقة أو اللون أو العرق أو الفئات العمرية...الخ. كما يمكن عرض البيانات وفقا للإحصاء الوصفي كالأشكال

التكرارية كالمدرجات والمنحيات والمضلعات والدوائر التكرارية. كما يمكن عرض البيانات على شكل جداول تتضمن نتائج الإحصاء الاستدلالي لمعاملات الارتباط ومقاييس دراسة الفروق.

سادسا: أهمية تحليل المعطيات الإحصائية في علم الإجرام والأدلة الجنائية

تكمن أهمية تحليل المعطيات الإحصائية في علم الإجرام والأدلة الجنائية حسب (Balaba, 2016) فيما يلي:

1- التوقع أو التنبؤ

تعتبر الإحصاءات حول الجريمة كنتائج معاملات الارتباط، خاصة (معامل الارتباط للانحدار - Linear *Correlation*) و(التحليل العاملي) أداة في مساعدة المتخصصين في علم الإجرام على توقع المتغيرات التي ترتبط بانخفاض أو ارتفاع مخاطر الجريمة، وعلى إثر ذلك تتخذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوث الجرائم المتوقعة أو الحد من انتشارها. كما تساعد البيانات الإحصائية التركيز أكثر على منطقة معينة دون غيرها من المناطق وبالتالي استخدام موارد الشرطة بشكل أكثر فعالية.

يعتبر الإحصاء في علم النفس الجنائي وسيلة فعالة في توقع زيادة مخاطر الجريمة. ويمكن متابعة ذلك من خلال تدخل سلطات إنفاذ القانون لمنع حدوث الجرائم المتوقعة، أي تحديد مكان وزمان قيام ضباط الشرطة بدوريات استنادًا إلى المناطق أو الأوقات التي تشهد جرائم أعلى. وعليه بمزيد من الجهد وبتحسين البرامج الإحصائية لمختلف الجرائم ستتمكن جهات إنفاذ القانون في التحكم في الكثير من الجرائم والحد منها مستقبلا.

2- تحضير الميزانية

تعد إحصاءات الجريمة مهمة في إنشاء ميزانيات دقيقة، وبدون الإحصائيات سيكون من المستحيل إنشاء ميزانيات مناسبة لإنفاذ القانون. الإحصائيات المرتبطة بالأمن وعلم الإجرام باستخدام الأساليب الإحصائية لدراسة الفرق أو تحليل التباين، مهمة في إنشاء ميزانيات دقيقة. يمكن لهذه الإحصائيات إظهار المناطق التي تحتاج إلى المزيد من الموارد أو المناطق التي تحتاج إلى موارد أقل. الميزانية جزء أساسي من تطبيق القانون على المستويات المحلية والولائية. إن التأكد من تخصيص أموال كافية للمواقع والبرامج الصحيحة يحافظ على الأمن ومحاربة الجريمة بأنواعها.

3- التقييم

تكمن أهمية الإحصائيات في علم الإجرام، في تقييم مختلف الأنشطة والإجراءات المتبعة خلال فترات زمنية مختلفة، حيث يسمح التحليل الإحصائي للمعطيات معرفة اتجاه الجريمة أي ما إذا كانت الجريمة ترتفع أو تنخفض في مختلف المناطق، أو منطقة بعينها. كما يمد ذلك المتخصصين في العدالة الجنائية على فهم ما إذا كانت مبادراتهم ناجحة أو فاشلة. وأهم نقطة في عملية التقييم أن نتيجة للتحليل الإحصائي تسمح للمسئولين في مختلف الجهات الأمنية وعلم الإجرام والأدلة الجنائية بصنع القرار السليم في الوقت المناسب، والتخطيط الدقيق لاتخاذ الإجراءات الوقائية وإنفاذ القانون (Gau, 2018).

4- الوقاية

- اتخاذ التدابير الوقائية ذات الصلة للحد من السلوكيات والأنشطة الإجرامية المختلفة في منطقة بعينها أو عدة مناطق. مثلا يجب أن تتضمن المعطيات التي يتم جمعها عن الحوادث والمخالفات المرورية، معلومات بيانية جيدة لرسم خريطة تتضمن مناطق انتشار الحوادث سواء من حيث المدى أو النوع والخطورة.

- تساعد الأساليب الإحصائية في علم الإجرام دراسة العلاقة الارتباطية بين الاندفاع كمتغير مستقل والسلوك الإجرامي كمتغير تابع. عند دراسة متغير الاندفاع، ينشئ الباحثون مقياسًا يتضمن مجموعة من العناصر التي تقيس بشكل غير مباشر مفهوم الاندفاع. بعد ذلك، يتم استخدام مقياس الاندفاع هذا للتنبؤ بالتورط في السلوك الإجرامي.

- حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية تُمكِّن الإحصائيات في علم الإجرام من استخدام النماذج الإحصائية لتوقع مناطق زيادة مخاطر الجريمة، تليها التدخلات لمنع حدوث الجريمة، تختص بها (الشرطة التنبؤية- predictive

policing). للتوضيح نشأت الشرطة التنبؤية الحديثة باسم "CompStat"، وهو نموذج شرطي التدخل المبكر قائم على البيانات الإحصائية الذي طورته إدارة شرطة مدينة نيويورك لتحديد المناطق المرجح أن تحدث فيها الجريمة والتي تسمى بالنقاط الساخنة. يعتمد هذا النموذج الإحصائي على جمع مختلف البيانات في مختلف أقسام الشرطة وتنظيمها الكترونيا، وهي تلك بيانات المتعلقة بالشكاوى والاعتقالات ومكالمات التدخل السريع، وبيانات حول مختلف الجرائم وبيانات حول مناطق الفوضى وإثارة الشغب (Sunlight Foundation, 2015).

سابعا: أمثلة عن كيفية حساب معدل الجريمة ونسبة تغير الجريمة عبر السنوات

1- حساب معدل الجريمة

للحصول على معدل الجريمة، نقسم عدد الجرائم المبلغ عنها في ولاية ما على عدد سكانها، ونضرب الحاصل في 100000، كما هو الحال في المثال التالي:

$$\text{Rate} = \frac{\text{Murders}\ 1{,}972}{\text{Population}\ 36{,}961{,}664} = .000053 \times 100{,}000 = 5.3$$

$$\text{المعدل} = \frac{\text{عدد جرائم القتل}}{\text{عدد سكان الولاية}} \times 100000$$

2- حساب نسبة تغير الجريمة عبر السنوات

جدول يبين التغير بين الجرائم المرتكبة من طرف كلا الجنسين بين سنتي 2011/2010

الجريمة	الذكور			الإناث		
	2010	2011	التغير Cha	2010	2011	التغيرCha
القتل	6,636	6,292	-5.2%	831	780	-6.1%
الاغتصاب	15,452	12,474	-19.3%	179	148	-17.3%
السرقة	54,658	64,844	-18.6%	6,261	8,615	-37.6%
الاعتداء	228,525	202,645	-11.3%	55,814	54,400	-2.5%

لحساب التغير نقوم بقسمة عدد الجرائم لسنة 2011 مقسوما على الجرائم المرتكبة سنة 2010 مضروبا في مئة ناقص مائة.

خلاصة

تعتبر الإحصائيات التي تسجلها الشرطة والمصالح القضائية ركيزة أساسية في محاولة فهم وتفسير الظاهرة الإجرامية والتعرف على مختلف جوانبها ويمكن من خلالها الوقوف على مدى انتشار الجريمة وتوزيعها عبر مختلف المناطق، والتقدير النسبي لمدة زيادة حالات السلوك الإجرامي أو نقصانها وخصائص الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم وهي نقطة البداية في الكثير من الدراسات.

قائمة المراجع

- أحمد فتحي نسي بهنسي، (1988)، المسؤولية الجنائية في التشريع الإسلامي، ط4، القاهرة، دار الشروق.

- العزي، صلاح احمد، (2011)، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي، القاهرة، دار المنهل.

- القاطمي يوسف. (2013). استراتيجيات التعلم والتعليم المعرفية، ط 1. دار المسيرة. عمان.

-الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، علم الإجرام -arab- .
ency.com.sy. مؤرشف من الأصل في 11-08-2020، اطلع عليه بتاريخ 24-09-2021.

- فقيه العيد، (2011)، "دراسة نفسية للشباب الذي خاض تجربة الهجرة السرية عبر القوارب وسبل التكفل بهم عمليا في الجزائر"، منشورات جامعة معسكر، مجلة المواقف، 06، 45-64 .

- عبد العال، أسامة عطية محمد، (2015)، أصول علمي الإجرام والعقاب، مصر، جامعة المنصورة

- علاء الدين كفافي، 1997، الصحة النفسية، ط4، القاهرة، دار هجر.

- على حسن رمضان. (2016). العبء المعرفى وعالقته بالتفكير الناقد لدى طالب الجامعة، *دراسات تربوية واجتماعية*، مصر. 22 (1)، 493-534

- محمد جبر الألفي، (2016)، ماهية الجريمة الجنائية، طبعة

- محمود الذوادي ، (2013)، قراءات في رفوف مكتبة العلوم الاجتماعية حول السلوكات الانحرافية والإجرامية، بيروت، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

-"مفهوم الشخصية"، www.dspace.univ-djelfa.dz:8080، اطّلع عليه بتاريخ 2024/5/21. بتصرّف.

A

- Abbey, A., Mcauslan, P. and Lisa Thomson Ross, L.T. (1998). Sexual Assault Perpetration by College Men: The Role of Alcohol, Misperception of Sexual Intent, and Sexual Beliefs and Experiences. *Journal of Social and Clinical Psychology*. 17(2):167-195 DOI:10.1521/jscp.1998.17.2.167

- Abram K. M., Teplin L. A., King D. C., Longworth S. L., Emanuel K. M., Romero E. G.…Olson N. D. (2013). *PTSD, trauma, and comorbid psychiatric disorders in detained youth* (NCJ 239603). Washington, DC: Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention. Retrieved from http://www.ojjdp.gov/pubs/239603.pdf

- Acar H, Ulgen A. Relationship between Thyroid Hormone Levels and Crime Type: A Controlled Study in Prisoners. Int J Endocrinol. 2020 Mar 9;2020:9172134. doi: 10.1155/2020/9172134.

- Achenbach, T. M., & Rescorla, L. A. (2000). *Manual for the ASEBA preschool forms and profiles* (Vol. 30). Burlington, VT: University of Vermont, Research Center for Children, Youth, & Families.

- Adam, L and Nicholas, T. (2018). Work and Opportunity Before and After Incarceration. The Brookings Institution. https://www.brookings.edu/articles/work-and-opportunity-before-and-afte…. Accessed August 17, 2023.

- Akers, R. L., Krohn, M. D., Lanza-Kaduce, L., & Radosevich, M. (1979). Social learning and deviant behavior: a specific test of a general theory. *American Sociological Review, 44*(4), 636–655.
- Akers, R. L., & Jensen, G. F. (2006). The empirical status of social learning theory of crime and deviance: The past, present, and future. In F. T. Cullen, J. P. Wright, & K. R. Blevins (Eds.), *Advances in criminological theory: Vol. 15. Taking stock: The status of criminological theory* (pp. 37–76).
- Albores-Gallo, L., Lara-Muñoz, C., Esperón-Vargas, C., Zetina, J., Soriano, A & Colin, G. (2007). Validity and reability of the CBCL/6-18. Includes DSM scales. Actas españolas de psiquiatría. 35. 393-9.
- Alder, C., & Bazemore, G. (1979). Issues in the application of parole guidelines to females. In C. T. Griffiths & M. Nance (Eds.), The Female Offender (pp. 289-307). Vancouver: Criminology Research Centre.
- American Psychiatric Association. (2013). *Diagnostic and statistical manual of mental disorders—Fifth edition* (*DSM-5*). Washington, DC: Author
- Andrews, D.A., & Bonta, J. (2010). *The Psychology of Criminal Conduct*. (5th ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315721279
- Aronson, E., and Carlsmith, J. M. (1968). Experimentation in social psychology. *The Handbook of Social Psychology*, 2, 1–79.
- Association. Vaya, S. L. (2015). Forensic Psychology in India. *International Research Journal on Police Science,*1(1), 29.

B

- Bachmann, M. (2010). The risk propensity and rationality of computer hackers. International Journal of Cyber Criminology, 4 (1–2), 643–56.Google Scholar
- Baker LA, Bezdjian S, & Raine A (2006). Behavioral genetics: The science of antisocial behavior.*Law and Contemporary Problems*, 69, 7–46.
- Barnett, G. D., & Fitzalan Howard, F. (2018). What doesn't work to reduce reoffending? A review of reviews of ineffective interventions for adults convicted of crimes. *European Psychologist, 23*(2), 111–129. https://doi.org/10.1027/1016-9040/a000323
- Bartholomew, A.A. (1982). Physical Disability as a Determinant of Criminal Behavior. *Australian Journal of Forensic Sciences* Volume: 14 (2): 26-32
- Benda, B. B. (2005). Gender differences in life-course theory of recidivism: A survival analysis. *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, 49, 325-342
- Benson, N.F., Floyd, R.G., Kranzler, J.H., Eckert, T.L., Fefer, S.A., & Morgan, G.B. (2019). Test use and assessment practices of school psychologists in the United States: Findings from the 2017 national survey. *Journal of School Psychology*, 72, 29–48. 10.1016/j.jsp.2018.12.004
- Bernard, T.J., Thomas, D.A., Edge, I.D, Allott, A. N. and Clarke, D.C. (2024). "crime". *Encyclopedia Britannica*. https://www.britannica.com/topic/crime-law. Accessed 18 April 2024.
- Bernburg, Jón. (2009). Labeling Theory. 10.1007/978-1-4419-0245-0_10.
- Biglan, A., Flay, B. R., Embry, D. D., & Sandler, I. N. (2012). The critical role of nurturing environments for promoting human well-being. *American Psychologist,63*, 257–271.
- Boutwell BB, Menard S, Barnes JC, Beaver KM, Armstrong TA, & Boisvert D (2014). The role of gene-gene interaction in the prediction of criminal behavior. *Comprehensive Psychiatry*, 55, 483–488.

- Bradberry, T. (2017). *Sixty percent of your colleagues are lying to you*. *Huffpost.*
- Brazil, K. J., & Forth, A. E. (2016). Hare Psychopathy Checklist. In V. Zeigler-Hill, T.K. Shackelford (eds.), Encyclopedia of Personality and Individual Differences, DOI 10.1007/978-3-319- 28099-8_1079-1.
- Brown, S. L., Gottschall, S., & Bennell, C. (2015). Criminal behavior. In B. L. Cutler & P. A. Zapf (Eds.), *APA handbook of forensic psychology, Vol. 1. Individual and situational influences in criminal and civil contexts* (pp. 219–256). American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/14461-008
- Bull, R., Bilby, C., Cooke, C., & Grant, T. (2009). *Criminal psychology: A beginner's guide*. Oneworld Publications.
– Bureau of Justice Statistics, Crime Type: BJS shared summary results of the 2022 Edward Byrne Memorial Justice Assistance Grant (JAG) award allocations. Review the report now at https://bjs.ojp.gov/…/justice-assistance-grant-jag-program-
- Buss, A. H. et Perry, M. (1992). « The Aggression Questionnaire, Journal of Personality and Social Psychology », 63, 452-459.
- Byrd AL, & Manuck SB (2014). MAOA, childhood maltreatment, and antisocial behavior: Metaanalysis of a gene-environment interaction. *Biological Psychiatry*, 75, 9–17.

C

- Callie, B. (2020). Self-Control and Crime: Beyond Gottfredson and Hirschi's Theory. Annual Review of Criminology.
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8095718/. Accessed August 17, 2023.
- Caspi, A., Moffitt, T.E., Silva, P.A., Stouthamer-Loeber, M., Krueger, R.F., Schmutte, P.S. (1994). Are some people crime-prone? Replications of the personality-crime relationship across countries, genders, races, and methods. *Criminology*, 32(2):163-196
- Chiesa, R., Ducci, S., & Ciappi, S. (2008). Profiling Hackers: The Science of Criminal Profiling as Applied to the World of Hacking. Boca Raton: CRC Press.
- Cheung, P., Schweitzer, I., Crowley, K., Tuckwell, V. (1997). Violence in schizophrenia: role of hallucinations and delusions, *Schizophrenia Research*, 26, (2–3): 181-190, https://doi.org/10.1016/S0920-9964(97)00049-2.
- Cloitre, M., Shevlin, M., Brewin, C. R., Bisson, J. I., Roberts, N. P., Maercker, A., Hyland, P. (2018). The International Trauma Questionnaire: Development of a self-report measure of CD-11 PTSD and complex PTSD. Acta psychiatrica Scandinavica, 138(6), 536–546.
- Connor, D. F., Ford, J. D., Chapman, J. F., & Banga, A. (2012). Adolescent attention deficit hyperactivity disorder in the secure treatment setting. *Criminal Justice and Behavior, 39*, 725–747.
- Cooper, M. L., Russell, M., Skinner, J. B., & Windle, M. (1992). Development and validation of a three-dimensional measure of drinking motives. *Psychological Assessment*, 4(2), 123-132.
- Craske, M., Wittchen, U., Bogels, S., Stein, M., Andrews, G., & Lebeu, R. (2013i). Severity Measure for Social Anxiety Disorder (Social Phobia)—Adult [Measurement instrument]. Retrieved from http://www.psychiatry.org/practice/ dsm/dsm5/online-assessment-measures
- Criminal Justice DrugFacts." National Institute on Drug Abuse. June 2020.
https://nida.nih.gov/publications/drugfacts/criminal-justice. Accessed August 17, 2023.
- Curt R. Bartol & Anne M. Bartol. (2017). Criminal Behavior: a Psychological Approach. Pearson, Boston

D
- Danby, M. C., Sharman, S. J., Brubacher, S. P., Powell, M. B., & Roberts, K. P. (2017). Differential effects of general versus cued invitations on children's reports of a repeated event episode. *Psychology, Crime & Law, 23*(8), 794–811. https://doi.org/10.1080/1068316X.2017.1324028
- DePaulo, B. M., Lindsay, J. J., Malone, B. E., Muhlenbruck, L., Charlton, K., and Cooper, H. (2003). Cues to deception. *Psychol. Bull.* 129, 74–118. https://doi.org/10.1037/0033-2909.129.1.74
- de Ruiter, C., & Kaser-Boyd, N. (2015). *Forensic psychological assessment in practice: Case studies.* Routledge/Taylor & Francis Group.
- Dodge, K. A. (2001). The science of youth violence prevention: Progressing from developmental epidemiology to efficacy to effectiveness in public policy. *American Journal of Preventive Medicine, 20*(1s), 63–70.
- Donders, J., & Janke, K. (2008). Criterion validity of the Wechsler intelligence scale for children-fourth edition after pediatric traumatic brain injury. *Journal of the International Neuropsychological Society, 14*(4), 651–655. https://doi.org/10.1017/S1355617708080752.
- Drayton, M. (2009). The Minnesota Multiphasic Personality Inventory-2 (MMPI-2), *Occupational Medicine*, 59 (2): 135–136 https://doi.org/10.1093/occmed/kqn182
- Durrant, R. (2018). *An introduction to criminal psychology*. Routledge.

E
- Ebonyque, T. (2022). Mental Health and Reentry: How Court Services Offender Agency Meets the Challenge of Mental Health Community Supervision." US Department of Justice. https://cops.usdoj.gov/html/dispatch/05-2022/mental_health_reentry.html. Accessed August 17, 2023.
- Ekman, P. (2018). *Psychology of Lies. Lie to me if you can*. SPb. Peter.
- Elizabeth A.M. (2003). *Oxford Dictionary of Law* (7 ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Evans-Chase, M., & Zhou, H. (2014). A systematic review of the juvenile justice intervention literature: What it can (and cannot) tell us about what works with delinquent youth. *Crime & Delinquency, 60*, 451–470.
- Evans, J. R., Michael, S. W., Meissner, C. A., and Brandon, S. E. (2013). Validating a new assessment method for deception detection: introducing a psychologically based credibility assessment tool. *J. Res. Mem. Cogn.* 2, 33–41. https://doi.org /10.1016/j.jarmac.2013.02.002
- Eysenck H.J., Eysenck M.W. (1985). A Natural Science Approach. Berlin, Germany: Springer

F
- Fajnzylber, P., Lederman, D., Loayza, N. (2002). "What causes violent crime?". *European Economic Review*. 46 (7): 1323–1357. doi:10.1016/S0014-2921(01)00096-4
- Felson, R. B. (2009). "Violence, Crime, and Violent Crime". *International Journal of Conflict and Violence*. 3 (1): 23–39 Pages. doi:10.4119/IJCV-2791
- Fisher, R. P., Compo, N. S., Rivard, J., & Hirn, D. (2014). Interviewing witnesses. *The Sage Handbook of Applied Memory*, 559–578. https://doi.org/10.4135/9781446294703.n31
- Flin, R. (1990). Child Witnesses in Criminal Courts. *Children and Society* Volume: 4 Issue: 3 Dated: (Autumn 1990) Pages: 264-283

- Foster H. G., & Spitz R. T. (1994). Biochemistry and aggression. *Journal of Offender Rehabilitation.* 21(3-4):105–116. doi: 10.1300/j076v21n03_07.
- Fox, B., Verona, E., & Fournier, L.F. (2019). Psychological assessment of risk in a county jail: Implications for reentry, recidivism, and detention practices in the United States. Journal of Criminal Psychology, 9(4), 173-186
- Friel, A., White, T., & Hull, A. (2008). Posttraumatic stress disorder and criminal responsibility. *Journal of Forensic Psychiatry & Psychology*, 19 (1), 64-85. doi: 10.1080/14789940701594736

G

- Gau, J. M. (2018). *Statistics for criminology and criminal justice*. Sage Publications.
- Glueck, S., & Glueck, E. (1952). *Delinquents in the making.* New York, NY: Harper & Brothers.
- Gombos, V. A. (2006). The cognition of deception: the role of executive processes in producing lies. *Genet. Soc. Gen. Psychol. Monogr.* 132, 197–214. https://doi.org /10.3200/MONO.132.3.197-214
- Gregório Hertz, P., Eher, R., Etzler, S., & Rettenberger, M. (2021). Cross-Validation of the Revised Version of the Violence Risk Appraisal Guide (VRAG-R) in a Sample of Individuals Convicted of Sexual Offenses. *Sexual Abuse*, *33*(1), 63-87. https://doi.org/10.1177/1079063219841901
- Grekin, Paul & Jemelka, Ron & Trupin, Eric. (1994). Racial Differences in the Criminalization of the Mentally III. The Bulletin of the American Academy of Psychiatry and the Law. 22. 411-20.
- Gudjonsson, G. H., & Haward, L. R. C. (1998). *Forensic psychology: A guide to practice*. Routledge.

H

- Hare, R.D.A. (1980). research scale for the assessment of psychopathy in criminal populations. 1 Pers Indiv Diff, 111-119 .
- Harris, G. T., Rice, M. E., Quinsey, V. L., & Cormier, C. A. (2015). *Violent offenders: Appraising and managing risk* (3rd ed.). American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/14572-000
- Haselgruber, Alexander & Sölva, Katharina & Lueger-Schuster, Brigitte. (2020). Validation of ICD-11 PTSD and complex PTSD in foster children using the International Trauma Questionnaire. Acta Psychiatrica Scandinavica. 141. 60-73. 10.1111/acps.13100.
- Haward, L.R.C & Gudjonsson, G.H. (1998). Forensic Psychology: Practitioner's Guide. NY: Routledge
- Henry, S & Lanier, M. (2018). Social Control Theories. 10.4324/9780429496592-13
- Hirschi, T., & Hindelang, M. J. (1977). Intelligence and delinquency: A revisionist review. *American Sociological Review*, *42*(4), 571–587.
- Howitt, D. (2006). *Introduction to forensic and criminal psychology*. Pearson Education.
- Hubbell, A. P., Mitchell, M. M., & Gee, J. C. (2001). The relative effects of timing of suspicion and outcome involvement on biased message processing. *Communication Monographs*, 68,115–132.

I

- Ishikawa, S. S., & Raine, A. (2003). Prefrontal deficits and antisocial behavior: A causal model.

J

- Jamuar, K.K. and Mishra, V.D. (1981). Aggression and Criminality. *Indian Journal of Criminology*. 9 (1): 9-13
- Jeffery, C. R. (1959). An Integrated Theory of Crime and Criminal Behavior. *The Journal of Criminal Law, Criminology, and Police Science, 49*(6), 533–552. https://doi.org/10.2307/1141517
- Jinho, K and Fletcher, J. M. (2019). The Influence of Classmates on Criminal Activity in the United States." The Journal of Deviant Behavior. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5788185/. Accessed August 17, 2023.
- Johnson, M. C., et al. (2021). Remote Psychological Assessments: Challenges and Opportunities. *Journal of Forensic Psychology Practice*, 13(3), 210-228.
- Jones, R. K., & Brown, S. L. (2020). Adapting Psychological Assessments to Virtual Platforms in Legal Settings. Psychology and Law Review, 18(4), 287-305.

K

- Kaiser, B., & Rasminsky, J. (2010, October 25). *Biological Risk Factors for Challenging Behavior*. Retrieved November 3, 2013, from Education.com: http://www.education.com/reference/article/biolgical-risk-factors-challenging/
- Kempf-Leonard, K., & Morris, N. A. (2012). *Social Control theory*. obo. Retrieved December 20, 2022, from https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780195396607/obo-9780195396607-0091.xml
- Kirwan, G & Power, A. (2012). The Psychology of Cyber Crime: Concepts and Principles. 10.4018/978-1-61350-350-8.
- Koenen, K. C., Caspi, A., Moffitt, T. E., Rijsdijk, F., & Taylor, A. (2006). Genetic influences on the overlap between low IQ and antisocial behavior in young children. *Journal of Abnormal Psychology*, *11/*(4), 787–797.

L

- Latessa, E. J., & Lowenkamp, C. (2005). *Community Corrections: Research and Best Practices.* Cincinnati, OH: Division of Criminal Justice, University of Cincinnati.
- Látalová, K. (2009). Bipolar disorder and aggression. ***International Journal of Clinical Practice***. 63: 889–899, Crossref, Medline, Google Scholar
- Leech, S. L., Day, N. L., Richardson, G. A., & Goldschmidt, L. (2003). Predictors of self-reported delinquent behavior in a sample of young adolescents. *Journal of Early Adolescence*, *23*(1), 78–106.
- Lombroso, C. (2006). C*riminal man*. Duke University Press.
- Luke, T. J. (2019). Lessons from Pinocchio: Cues to deception may be highly exaggerated. *Perspectives on Psychological Science*, 14(4), 646–671. https://doi.org /10.1177/1745691619838258
- Lovibond, S.H.; Lovibond, P.F. (1995). Manual for the Depression Anxiety Stress Scales (2nd ed.). Sydney: Psychology Foundation (Available from The Psychology Foundation, Room 1005 Mathews Building, University of New South Wales, NSW 2052, Australia
- Lovibond, P. F., & Lovibond, S. H. (1995). The structure of negative emotional states: Comparison of the Depression Anxiety Stress Scales (DASS) with the Beck Depression and Anxiety Inventories. *Behaviour Research and Therapy*, *33*(3), 335–343. https://doi.org/10.1016/0005-7967(94)00075-U

- Lynam D., Moffitt, T., & Stouthamer-Loeber, M. (1993). Explaining the relation be- tween IQ and delinquency: Class, race, test motivation, school failure, or self-control? *Journal of Abnormal Psychology, 102*(2), 187–196.

M

- Mandracchia, J. T., & Morgan, R. D. (2011). Understanding Criminals' Thinking: Further Examination of the Measure of Offender Thinking Styles–Revised. *Assessment*, 18(4), 442-452. https://doi.org/10.1177/1073191110377595
- Mark V. L. (2020). An Exploration of the Criminal Thinking Processes in Criminal Offenders. Walden University.
- Matte, J. A. (2007). Psychological structure and theoretical concept of the Backster Zone Comparison Technique and the Quadri-Track Zone Comparison Technique. *Polygraph, 36*(2), 84–90.
- McGloin, J. M., Pratt, T. C., & Maahs, J. (2004). Rethinking the IQ-delinquency relationship: A longitudinal analysis of multiple theoretical models. *Justice Quarterly, 21*(3), 603–635.
- McLaughlin, E., & Muncie, J. (Eds.). (2001). *Controlling crime* (vol. 2). Sage.
- McManus, M. A., Hargreaves, P., Rainbow, L., & Alison, L. J. (2013). Paraphilias: definition, diagnosis, and treatment. F1000prime reports, 5, 36. https://doi.org/10.12703/P5-36
- Megargee, E.I. (1966). Undercontrolled and overcontrolled personality types in extreme antisocial aggression. Psychological Monographs: General and Applied, 80(3):1
- Mihura JL, Meyer GJ, Dumitrascu N, Bombel G. (2013). The validity of individual Rorschach variables: systematic reviews and meta-analyses of the comprehensive system. Psychol Bull, 139(3):548-605. doi: 10.1037/a0029406. Epub 2012 Aug 27.
- Miller, N. E., & Dollard, J. (1941). Social learning and imitation. New Haven, CT: Yale University Press.
- Moffitt, T. E. (1990). The neuropsychology of juvenile delinquency: A critical review. *Crime and justice,* 12, 99-169.
- Moore, M. (2011). Psychological Theories of Crime and Delinquency. Journal of Human Behavior in the Social Environment, 21:226–239. DOI: 10.1080/10911359.2011.564552
- Moffitt, T. E. (2005). The new look of behavioral genetics in developmental psychopathology: gene-environment interplay in antisocial behaviors. *Psychological Bulletin, 131*(4), 533.
- Mukheriee, T, Chatterjee, S. (2019). Revisiting the Rorschach Controversy: The Rorschach Test- A Ghost of the Past or a Bearer of further promise?. *SIS Journal of Projective Psychology & Mental Health.* 26 (2): 118-127.

N

- Nabavi, R. T. (2012). *Bandura's social learning theory & social cognitive learning theory* (Unpublished manuscript). Retrieved from https://www.researchgate.netpublication/267750204_Bandura's_Social_Learning_Theory_Social_Cognitive_Learning_Theory
- Nagin, D. (2007). Moving choice to center stage in criminological research. Criminology, 45, 259–272.
- National Crime Records Bureau. (2018). *Crime in India*. Ministry of Home Affairs, Government of India.
- Newburn, T. (2013). *Criminology* (2nd ed.). Routledge.

O

- Okamura M, Okada T, Okumura Y. (2023). Recidivism among prisoners with severe mental disorders. *Heliyon*. 5;9(6):e17007. doi: 10.1016/j.heliyon.2023.e17007.

P

- Peterson, J., Kennealy, P., Skeem, J. Bray, B. Zvonkovic, A. (2014). How Often and How Consistently do Symptoms Directly Precede Criminal Behavior Among Offenders With Mental Illness?. *Law and Human Behavior*, Online.
https://www.apa.org/news/press/releases/2014/04/mental-illness-crime
- Pinizzotto, A. J., & Finkel, N. J. (1990). Criminal personality profiling: An outcome and process study. *Law and Human Behavior, 14*, 215-233.

Q

- Quanbeck, C.D., Stone D.C., McDermott B.E, et al. (2005). Relationship between criminal arrest and community treatment history among patients with bipolar disorder. ***Psychiatric Services.*** 56:847–852, Link, Google Scholar

R

- Raine, A. (2008). From genes to brain to antisocial behavior. *Current Directions in Psychological Science, 17*(5), 323-328.
- Raine, A. (2013). *The anatomy of violence: The biological roots of crime*. New York: Pantheon.
- Raistrick, D., Bradshaw, J., Tober, G., Weiner, J., Allison, J., & Healey, C. (1994). Development of the Leeds Dependence Questionnaire (LDQ): A questionnaire to measure alcohol and opiate dependence in the context of a treatment evaluation package. *Addiction, 89*(5), 563–572.
https://doi.org/10.1111/j.1360-0443.1994.tb03332.x
- Reckless, W. C. (1961). The crime problem. New York: Appleton-Century-Crofts.
- Rettenberger, M., Rice, M. E., Harris, G. T., & Eher, R. (2017). Actuarial risk assessment of sexual offenders: The psychometric properties of the Sex Offender Risk Appraisal Guide (SORAG). *Psychological Assessment, 29*(6), 624–638.
https://doi.org/10.1037/pas0000390
- Richard N. K. (2009). *Applied criminal psychology: a guide to forensic behavioral sciences*, USA: Charles C Thomas Publisher, 2009
- Roskam, I., Stievenart, M., Deschuyteneer, L., Heenen-Wolff, S. (2010). Revision and Validation of the Family Apperception Test: Some Psychometric Properties. The Family Journal. 18. 10.1177/1066480710372086
- Ross, R. and Jones, R.A. (1972). *An Introduction to Criminal Law*, Butterworths, London, p. 35
- Rowe, D. C.; Vazsonyi, A. T.; Flannery, D. J. (1995). "Sex Differences In Crime: Do Means and Within-Sex Variation Have Similar Causes?". *Journal of Research in Crime and Delinquency*. **32** (1): 84–100. doi:10.1177/0022427895032001004

S

- Salisbury, E. J., & Van Voorhis, P. (2009). Gendered pathways: An empirical investigation of women probationers' paths to incarceration. *Criminal Justice and Behavior, 35*, 541–566.
- Sampson, R. J., & Laub, J. H. (2003). Life-course desisters? Trajectories of crime among delinquent boys followed to age 70. Criminology, 41(3), 555–592.
- Saywitz KJ, Nathanson R. Children's testimony and their perceptions of stress in and out of the courtroom. Child Abuse Negl. 1993 Sep-Oct;17(5):613-22. doi: 10.1016/0145-2134(93)90083-h. PMID: 8221216.
- Sheley, J. F. (2000). Criminology. Belmont, CA: Wadsworth/Thomas Learning.

- Shear, M.K., Brown, T.A., Barlow, D.H., Money, R., Sholomskas, D.E., Woods, S.W., Gorman, J.M., Papp, L.A. (1997). Multicenter collaborative Panic Disorder Severity Scale. American Journal of Psychiatry, 154, 1571-1575.
- Shoemaker, D. J. (2005). Theories of delinquency: An examination of explanations of delinquent behavior. New York, NY: Oxford University Press.
- Shorey, R. C., Seavey, A. E., Quinn, E., & Cornelius, T. L. (2014). Partner-specific anger management as a mediator of the relation between mindfulness and female perpetrated dating violence. *Psychology of Violence, 4*, 51–64.
- Sibley, M. H., Pelham, W. E., Molina, B. S. G., Gnagy, E. M., Waschbusch, D. A., Biswas, A., et al. (2011). The delinquency outcomes of boys with ADHD with and without comorbidity. *Journal of Abnormal Child Psychology, 39*, 21–32.
- Siddiqi, M., Pak, W., Siddiqi, M. (2022). A Study on the Psychology of Social Engineering-Based Cyberattacks and Existing Countermeasures. Applied Sciences. 12. 10.3390/app12126042.
- Siegel, L. J., Welsh, B. C., & Senna, J. J. (2006). Juvenile delinquency: Theory, practice and law. Belmont, CA: Thomson/Wadsworth.
- Siegel, L. J., & Welsh, B. C. (2011). Juvenile delinquency: The core (4th ed.). Belmont, CA: Wadsworth Publishing Co Inc.
- Simpson J. R. (2008). Functional MRI lie detection: too good to be true? *J. Am. Acad. Psychiatry Law,* 36, 491–498. http://hdl.handle.net/10822/960374
- Smith, E. J. (2006). The strength-based counselling model. *The Counseling Psychologist, 34*, 13–79.
- Smith, J. A., & Johnson, B. R. (2019). The Role of Psychological Assessments in Criminal Cases. Journal of Legal Psychology, 25(2), 123-140.
- Snell, W. E., Jr., Gum, S., Shuck, R. L., Mosley, J. A., & Hite, T. L. (1995). The Clinical Anger Scale: preliminary reliability and validity. *J Clin Psychol*, 51(2), 215-226.
- Sporer, S. L., & Schwandt, B. (2007). Moderators of nonverbal indicators of deception: A meta-analytic synthesis. *Psychology, Public Policy, and Law, 13*(1), 1–34. https://doi.org/10.1037/1076-8971.13.1.1
- Stacey, B and Paula, F. (2019). Family Instability in Childhood and Criminal Offending during the Transition into Adulthood." Journal of American Behavioral Science. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6889959/. Accessed August 17, 2023.
- Sumner, Colin, ed. (2004). *The Blackwell Companion to Criminology*. Wiley.
- Swanson JW, McGinty EE, Fazel S, & Mays VM. (2014). Mental illness and reduction of gun violence and suicide: Bringing epidemiologic research to policy. *Annals of Epidemiology*.
- Szabo, M., & Lovibond, P. F. (2022). Development and Psychometric Properties of the DASS-Youth (DASS-Y): An Extension of the Depression Anxiety Stress Scales (DASS) to Adolescents and Children. Frontiers in Psychology, 13, 766890. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.766890

T

- Tadros, V. (2011). The Ends of Harm: The Moral Foundations of Criminal Law. New York, NJ: Oxford University Press.
- Tellegen, A. (1985). Structures of mood and personality and their relevance to assessing anxiety, with an emphasis on self-report.

- Thomas, P. (2004). The many forms of bipolar disorder: a modern look at an old illness. *Journal of Affective Disorders.* 79(suppl 1):S3–8, Crossref, Medline, Google Scholar
- Truman, J. L. (2011). National Crime Victimization Survey: Criminal Victimization, 2010. Washington, DC: U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics
- Turki, M., Naoui, R., Gassara, I., Hamza, N., Aloulou, J. and Amami, O. (2016). Delirium, Hallucinations and Criminal Liability. *European Psychiatry*. 33. S464-S465. 10.1016/j.eurpsy.2016.01.1690.

V

- Valente, S.M. (2005). Sexual Abuse of Boys. *Journal of Child and Adolescent Psychiatric Nursing*. 18(1):10 – 16 DOI:10.1111/j.1744-6171.2005.00005.x
- Van Koppen P. J. (2012). Deception detection in police interrogations: closing in on the context of criminal investigations. *J. Appl. Res. Mem. Cogn.* 1, 124–125 10.1016/j.jarmac.2012.04.005
- VandenBos, G. R. (2007). *APA dictionary of psychology*. American Psychological
- Vinkers, David & de Beurs, Edwin & Barendregt, Marko & Rinne, Thomas & Hoek, Hans. (2011). The relationship between mental disorders and different types of crime. Criminal behaviour and mental health : CBMH. 21. 307-20. 10.1002/cbm.819.
- Vrij A., Mann S., Fisher R., Leal S., Milne B., Bull R. (2008). Increasing cognitive load to facilitate lie detection: the benefit of recalling an event in reverse order. *Law Hum. Behav.* 32, 253–265. https://doi.org/10.1007/s10979-007-9103-y
- Vrij A., Granhag P. A., Porter S. (2010). Pitfalls and opportunities in nonverbal and verbal lie detection. *Psychol. Sci. Public Interest* 11, 89–121 https://doi.org /10.1177/1529100610390861
- Vrij, A., Leal, S., Hartwig, M., & Granhag, P. A. (2019). Reading Lies: Nonverbal Communication and Deception .Annual Review of Psychology. Vol. 70, 295-317 https://doi.org /10.1146/annurev-psych-010418-103135

W

- Walczyk J. J., Schwartz J. P., Clifton R., Adams B., Wei M., Zha P. (2005). Lying person to person about life events: a cognitive framework for lie detection. *Pers. Psychol.* 58, 141–170 https://doi.org /10.1111/j.1744-6570.2005.00484.x
- Walczyk, J. J., Mahoney, K. T., Doverspike, D., and Griffith-Ross, D. A. (2009). Cognitive lie detection: response time and consistency of answers as cues to deception. *J. Bus. Psychol.* 24, 33–49. https://doi.org /10.1007/s10869-009-9090-8
- Walczyk, J. J., Igou, F. P., Dixon, A. P., and Tcholakian, T. (2013). Advancing lie detection by inducing cognitive load on liars: a review of relevant theories and techniques guided by lessons from polygraph-based approaches. *Front Psychol.* 4, 1664–1078. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2013.00014
- Walters, G.D. (2006) Proactive and Reactive Composite Scales for the Psychological Inventory of Criminal Thinking Styles (PICTS), *Journal of Offender Rehabilitation,* 42(4) 23-36. https://doi.org/10.1300/J076v42n04_02
- Ward, J.T., & Brown, C.N. (2015). Social Learning Theory and Crime.. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences. (2). 409-414.
- Wellman, C. H. (2012). The Rights Forfeiture Theory of Punishment, *Ethics,* 122, pp. 371-393.
- Wilson J, Hernstein R. (1985) Crime and human nature. Simon and Schuster, New York
- Wrightsman, L. S. (2001). *Forensic psychology*. Thomson Learning.